الذكاء الاقتصادي
المدخل الحديث للاقتصاد المعرفي

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2018/11/5575)

الجنابي، نبيل مهدي

الذكاء الاقتصادي المدخل للاقتصاد المعرفي/ نبيل مهدي الجنابي/ محمد نعمة الزبيدي- عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع 2018

(   ) ص.

ر. ا. : (2018/11/5575)

الواصفات: / التنمية الاقتصادية/ / الاقتصاد الدولي/ / تكنولوجيا المعلومات/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-96-605-8

دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس: 5353402 6 962+
ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن
www.darghaidaa.com

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلوي: 95667143 7 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com
E-mail: info@darghaidaa.com

الذكاء الاقتصادي

المدخل الحديث للاقتصاد المعرفي

الأستاذ الدكتور
نبيل مهدي الجنابي

الأستاذ المساعد الدكتور
محمد نعمة محمد الزبيدي

جامعة القادسية

الطبعة الأولى

2019م- 1440هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة: الآية 11

الإهداء

لكل المؤلفين الساعين لوضع خطوة بالاتجاه الصحيح للتوجه صوب الاقتصاد المعرفي وتحقيق التنمية العربية المنشودة نهدي هذا الكتاب كخطوة في هذا المجال....

المؤلفان

الفهرس

الباب الاول

الذكاء الاقتصادي والتنمية المنشودة

الباب الثاني

الاقتصاد العراقي ومتطلبات التوجه صوب الاقتصاد المعرفي (حالة دراسية)

الباب الثالث

النموذج المقترح والرؤية المستقبلية للتحول الاقتصادي

ثبت الجداول

ثبت الإشكال البيانية

تقديم

ان اتساع تطبيقات الاقتصاد المعرفي سواء في البلدان الـتي تعتمـد علـى الاقتصـاد المبني على المعرفه، او الدول الساعيه بالولوج اليـه والمتمثـل بنظـام الـذكاء الاقتصـادي وعلاقته بالمعلومات والمعرفة وبعمل الحكومة الالكترونية من خلال استخدام تكنلوجيـا المعلومات والاتصالات ليساهم في عمليه التنمية المنشودة.

ونظراً لما يعانيه الاقتصاد العربي من معوقات واخـتلالات في الهيكـل الانتـاجي، وضـعف القطـاع الخـاص والاخـتلال في هيكـل التجـارة الخارجيـة، وحجـم المديونيـة وظاهرتي التضخم والبطالة وتفشي الفساد المالي والاداري، كانت مسـوغً للبحـث عـن اليه للتحول بالاقتصاديات العربية بعد فشل الاساليب التنموية التقليدية من القيام بمهمة التنمية

وتكـوين مشـروعاً عربيـا قطريـا لاهـم وسـائل الاقتصـاد المعـرفي وهـو الـذكاء الاقتصادي كاحد الحلول غير المطروحة لمعالجة واقع الاقتصاد العوبي وتحقيق تنميته، من خـلال تـبني مشـروع الهيـأة الوطنيـة للـذكاء الاقتصـادي وتفعيـل اليـة عمـل الحكومـة الالكترونية لتلامس القطاعات الفاعلة في عملية التنمية. والمتمثلة بدعم منظومة البحث والتطوير في المؤسسات التعليميـة الحكوميـة والخاصـة، والتعـاون مـع القطـاع الخـاص، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والسياحة، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر. كمرحلة اولى ذات اسبقية في مرحلة التاسيس كما وردت في البحث.

لتشكل كل من الهيأة الوطنيـة للـذكاء الاقتصـادي وتطـوير اليـة عمـل الحكومـة الالكترونية في القطاعات الفاعلة في عملية التنمية والمشار اليهـا في اعـلاه، قاعـدة للبنيـة التحتية لالية التحول بالاقتصاد العراقي من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المعرفي وتحقيق التنمية المنشودة.

المؤلفان

مقدمة

ان التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي بفعل التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتساع مفهوم الاقتصاد المعرفي وتطبيقاته الامر الذي ادى الى زيادة الطلب على المعلومات وتقلصت حياة المنتجات وانخفضت التكاليف بفعل التقنيات الحديثة وازدادت المنافسة. كل ذلك مهد الى ظهور وتطوير مفاهيم جديدة لأجل احداث التنمية الاقتصادية والتي يعد الذكاء الاقتصادي من اهم وسائلها من خلال اعتماده على البحث والتطوير وبث ومعالجة المعلومات لجميع المؤسسات الحكومية والخاصة والبلدان والتكتلات الاقتصادية.

وحضي مفهوم الذكاء الاقتصادي باستخدام واسع في الادبيات الاقتصادية، واضحى ضرورة للمؤسسات بمختلف انواعها سواء الصغيرة أم المتوسطة أم الكبيرة منها وعلى المستويين المحلي والدولي، فضلا عن انه لايخص المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي فقط بل يتعدى ذلك للإدارات كافة وللمدارس والجامعات. ولكون الوطن العربي جزءاً من الخارطة الاقتصادية العالمية شهد تحولاً في بيئتهُ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بعد عام (2003) مما كان لهُ الاثر الواضح على بنيته الاقتصادية.

وعلى الرغم من امتلاك البلدان العربية للموارد المادية والبشرية فضلا عن موروثها الاقتصادي والمعرفي الكبير لكنها ظلت اقتصاديات متخلفة تعتمد الاجراءات الاقتصادية التقليدية وتواجه تحديات كثيرة منها ضعف القطاع الخاص فضلا عن الاختلالات الهيكلية وحجم المديونية والبطالة وقلة الاستثمارات وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري وغيرها من التحديات التي يعانيها الاقتصاد العربي، مما يتطلب السعي الجاد للتحول من الاقتصاد التقليدي والذي يرتكز على اقتصاد الندرة الى الاقتصاد المعرفي، والذي يعد اقتصاد الوفرة من خلال رؤية مستقبلية واضحة وجادة لآلية التحول. ولكون مؤسساتنا تتمثل اساساً في مؤسسات صغيرة ومتوسطة لا يمكنها انشاء وحدات متخصصة للذكاء في جمع ومعالجة المعلومات بسبب ضعف امكانياتها مما يتوجب على

الحكومة القيام بهذه المهمة ابتداءاً من خلال تبني مشروع مقترح للذكاء الاقتصادي من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العربي وامكانية مساهمته في تحقيق التنمية المنشودة. وتتجسد اهمية هذا الكتاب بحداثة موضوع الذكاء الاقتصادي وندرة الدراسات والأبحاث الاقتصادية فيه العربية منها و الاجنبية. فضلا عن ان الذكاء الاقتصادي يعد من التطبيقات العملية الأكثر حداثة للاقتصاد المعرفي. ويسلط عنوان الكتاب بقعة ضوء على جانب معرفي مهم ازدادت أهميته بعد الثورة التكنولوجية الرابعة وعصر المعلوماتية، مما يشجع المؤلفين و الاكاديميين لسبر غواره، وليكون هذا البحث مرجعا في المكتبة العربية الاقتصادية لكل الدراسات والابحاث العلمية المستقبلية التي تتناول هذا المجال البكر في حداثته.

ويستند البناء النظري لاشكالية الدراسة الحالية، على ان هناك وضع أو ظروف اقتصادية توجد فيها فجوة بين الحالة الحاضرة (الموجودة) وبين الحالة المرغوب فيها. وبناء على ما تقدم، يمكن صياغة المشكلة التي تحاول الدراسة ايجاد حل لها بان" امام الأزمة ألاقتصاديه التي يعيشها الاقتصاد العربي بشكل عام و الاقتصاد العراقي بشكل خاص والمتمثل بظاهرة عجز الاقتصاد التقليدي، القائم على الموارد الاقتصادية الناضبة، عن تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية المنشودة. لذا فان الفرص المتاحة للاقتصاديات العربية ومنها العراق للخروج من ازمتها الحاليه والاندماج مع متطلبات الثورة التكنولوجية الرابعة وتحقيق تنميته المنشودة هي بناء نموذج محلي للذكاء الاقتصادي (IEIM)(Iraqi Economic Intelligence Model). والذي قوامه التعليم العالي و المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الاجنبي المباشر والسياحة المترابطة الكترونيا وبمساعدة الحكومة الالكترونية، كأنشطة ريادية مستهدفه، وكمرحلة اولى تليها مراحل اخرى حسب اسبقيات محددة. ويرى المؤلفان ان فشل السياسات التنموية التقليدية وضعف الاداء الحكومي في مواجهة الازمة المالية الخانقة التي تعيشها الاقتصاديات العربية، فضلا عن التوجه العالمي نحو تكثيف التكنولوجيا العالية ودخول عصر الثورة التكنولوجية الرابعة، كان المسوغ والمبرر للتوج لاعتماد الية للتحول صوب الاقتصاد

المعرفي، ومحاولة لتكوين مشروعاً لاهم وسائله (الذكاء الاقتصادي) كأحد الحلول غير المطروحة للوصول الى التنمية المنشودة.

والتوجه المركزي في تأليف هذا الكتاب هو محاولة خالصة من قبل المؤلفين لبناء منهجية حديثة لموضوعة "الذكاء الاقتصادي" تبعده عن البحوث النظرية المتعارف عليها في اغلب الدراسات والأبحاث باللغة العربية والأجنبية- الانكليزية والفرنسية- وذلك من خلال ربط الذكاء الاقتصادي بمؤشرات الاقتصاد المعرفي ومؤشرات الحكومة الالكترونية وصولا لبناء نموذج عربي محلي للذكاء الاقتصادي.

وهناك اهداف فرعية اخرى لهذا المؤلف، منها، بيان مفهوم وخصائص الذكاء الاقتصادي واهميته في تنمية الاقتصاد العربي. وأهمية الاقتصاد المعرفي الذي يعد خياراً ملحاً لآلية التحول بالاقتصاد العربي وتحقيق التنمية المنشودة. وأخيرا وليس آخرا، تكوين مشروع الذكاء الاقتصادي وتطوير آلية عمل الحكومة الالكترونية في العراق لتوفير بنية تحتية لآلية التحول بالاقتصاد العراقي. ويعد هذا المشروع المقترح للذكاء الاقتصادي في العراق صالح للتجربة في البلدان العربية الأخرى عند توفر البنى التحتية المشار إليها في المشروع وبحسب ظروف كل بلد على حدة للبلدان الساعية للتوجه صوب الاقتصاد المعرفي والذي يعد خيار محلن لمواكبه التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وردم الفجوة المعرفية وتحقيق التنمية المنشودة لتلك البلدان واستخدمت ألطريقه الوصفية التحليلية فيما يتعلق بالباب الاول من الكتاب فضلاً عن استخدام المنهج الاستنباطي في الرؤية المستقبلية لتكوين مشروع الذكاء الاقتصادي بالاعتماد على النماذج الدولية و بعض المحاولات العربية.

وفي مسعى لمؤلفي هذا الكتاب للوصول الهدف المنشود من تأليفه قسم المؤلف الى ثلاثة أبواب: تناول الاول، الذكاء الاقتصادي والتنمية المنشودة وتضمن اربعة فصول، ركز الأول في الإطار ألمفاهيمي والمعرفي للذكاء الاقتصادي، اما الثاني فناقش العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والاقتصاد المعرفي، في حين تعرض الثالث للذكاء الاقتصادي والحكومة الالكترونية. وبين الفصل الرابع اهمية الذكاء الاقتصادي في التنمية.

وجاء الباب الثاني دراسة حالة لاحد الاقتصاديات العربية- الاقتصاد العراقي- ومتطلبات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، متناولا في اربعة فصول، عرض الاول منها لسمات الاقتصاد العراقي ومحددات تنميته، اما الثاني فاستعرض مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق. في حين تعرض الفصل الثالث لتطبيقات الحكومة الالكترونية في العراق. واخيرا تناول الفصل الرابع مؤشرات آلية التحول. اما الباب الثالث فقد خصص لدراسة النموذج المقترح والرؤية المستقبلية للتحول بالحالة الدراسية، وقسم الى ثلاثه فصول، تناول الاول استعراض لنماذج مختارة للذكاء الاقتصادي في بلدان متقدمة: تجارب دولية، فيما ركز الثاني على المشروع المقترح للذكاء الاقتصادي. اما الثالث فتطرق الى متطلبات آلية التحول في الاقتصاد العراقي وانتهى بخاتمة.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت مفهوم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاكاديمية العراقية الحكومية والخاصة منها والتي تم الاطلاع عليها اثناء فترة اعداد مسودة الكتاب فكانت ثلاث دراسات.

<u>الاولى</u>: د. شيرين بدري في بحثها (اثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة- دراسة قياسية لعينة من المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة بغداد) والمنشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد/ 39، سنة 2014. وهدفت الدراسة الى تسليط الضوء على العلاقة والارتباط بين نظام الذكاء الاقتصادي وتنمية المشروعات الصغيرة وأهميتهُ على مستوى الاقتصاد الجزئي، وقد استنتجت الدراسة وجود علاقة تأثير مباشرة بين نظام الذكاء الاقتصادي وتحقيق متطلبات تنمية المشروعات الصغيرة من خلال تأثيرهُ في تحسين جودة الانتاج وزيادتهُ وحماية المشروع من المخاطر ودخول الاسواق الجديدة، وتوصلت الدراسة ايضا الى قلة المعرفة لمدراء ومالكي المشروعات الصغيرة لبعض المشروعات من عينة الدراسة بمفهوم الذكاء الاقتصادي وأهميتهُ نظراً لحداثة الموضوع وغياب الثقافة الاقتصادية للكثير منهم.

اما **الثانية**: د. عبد الله فاضل الحيالي في بحثه (تطبيقات الذكاء الاقتصادي في التجارة الالكترونية في اطار الاقتصاد المبني على المعرفة)، الصادر عن مركز الدراسات الاقليمية- جامعة الموصل، وهدفت الدراسة الى التعريف بأهمية استثمار الذكاء الاقتصادي وتطبيقاته في حقل التجارة الالكترونية لتعزيز الموقف التنافسي للوحدة الاقتصادية من خلال تطوير المنتجات والخدمات وخفض التكاليف وزيادة الارباح وادخال منتوجات جديدة من خلال الحصول على المعلومات واستخدامها بشكل عقلاني ومعرفة نوع المستهلكين الحاليين والمحتملين ورغباتهم وحاجاتهم وبالتالي التعرف على الخدمات والمنتجات التي تحقق عوائد اكبر، وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير ملموس للذكاء الاقتصادي في تطوير التجارة الالكترونية من خلال قيامها بتنشيط المبيعات وتوفر قنوات جديدة للبيع واختزال دورة الحياة لتلك المنتجات والخدمات وتحسينها وايصالها بأسرع وقت للمستهلكين. واخيرا كانت **الثالثة**: د. علي محمد ثجيل واخرون، في بحثهم (دور الذكاء الاقتصادي في تفعيل الالتزام بالسلوك البيئي المستدام- دراسة حالة عينة المؤسسات المتحصلة على المواصفات البيئية في الجزائر)، والمنشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية- جامعة واسط، العدد/ 21، سنة 2016، وهدفت الدراسة للتعريف بدور الذكاء الاقتصادي في تفعيل الالتزام بالسلوك البيئي المستدام اذ يعد منهج معرفي وتطبيقي منظم للذكاء الاقتصادي من خلال الحصول على المعلومات المفيدة ونشرها من اجل المساعدة لأصحاب المصالح عند قيامهم باتخاذ القرارات الحاسمة وتعزيز المركز التنافسي لعينة الدراسة في محيطها لغرض تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة الى استنتاج بأن الذكاء الاقتصادي منهج معرفي وتطبيقي يمكنه من خلال الحصول على المعلومات المفيدة من اتخاذ القرار الحاسم وزيادة فاعلية المؤسسات عينة الدراسة في قدرتها التنافسية وايجاد منتجات جديدة واسواق جديدة.

يتبين مما تقدم ان الدراسة الاولى تمت بجانب واحد وهي دراسة تتعلق بالجانب الاداري وأثرهُ على المشروعات عينة الدراسة. اما الدراسة الثانية اقتصرت على تطبيقات

الـذكاء الاقتصـادي في حقـل التجـارة الالكترونيـة وعلـى الموقـف التنافسـي للوحـدة الاقتصـادية في تطـوير السـوق الالكترونيـة، والدراسـة الثالثـة فتناولـت دور الـذكاء في السلوك البيئـي واقتصـرت علـى عينـة مـن المؤسسـات الجزائريـة وهـي لم تختلـف عـن الدراستين السابقتين من حيث الاهتمام والتأثير في الوحدة الاقتصادية.

والكتاب المؤلف الحالي هو اول محاولة حديثه لبناء منهجية جديدة تبين ان الـذكاء الاقتصادي يكون وفقا لظروف كل بلد على حده ولا يوجد نموذج واحـد يصـلح لكـل البلدان، وسيرسخ منهجاً علمياً بحثياً يكون الاساس للانطلاق لدراسات مستقبلية تتناول جوانب اخرى تركها المؤلفين لباحثين اخرين مهتمين في هذا المجال المعرفي البكر والنادر.

المؤلفان

الباب الأول

الذكاء الاقتصادي والتنمية المنشودة

الباب الأول

الذكاء الاقتصادي والتنمية المنشودة

تمهيد..

لغرض الالمام بالذكاء الاقتصادي لابد من ان نستعرض بشيء من التفصيل مفهومه وتعاريفه وتطور نشأته التاريخية مع الاشارة الى خصائصه ومهامه ومراحله، فضلاً عن عناصره ووسائله، وعلاقته بمفاهيم اخرى كاليقظة، والتجسس، والقانون، والرصد المعلوماتي والامن الاقتصادي والذكاء الاصطناعي، والتي تشكل مع بعضها عوامل تساهم كل منها بشكل أو بآخر في توضيح ملامح اهميته للمؤسسات والبلدان والتكتلات الاقتصادية على حدٍ سواء.

ولغرض بيان اهمية الذكاء الاقتصادي ومدى مساهمته في عملية التنمية يتطلب التعرف إلى علاقته بالاقتصاد المعرفي كنمط اقتصادي جديد يمتاز بخلق القيمة المضافة وتطوير اقتصاديات البلدان التي تتبناه او التي تحاول السعي للولوج اليه والذي يعتمد على انتاج المعرفة من المعلومات المتاحة واستخدامها في عملية التنمية وخلق الثروة في ظل تراجع الاقتصاد التقليدي في تحقيق عملية التنمية، فضلاً عن العلاقة بين مفهوم الذكاء الاقتصادي والحكومة الالكترونية والتي تعد القاعدة الاساس لبنيته التحتية واداة عامة يمكنها المساهمة في تكوينه من خلال ما تقدمه من معلومات وخدمات عبر الشبكة بطريقة رقمية الى المواطنين والمؤسسات كافة وتدعم الاصلاحات الاقتصادية والادارية وتساهم في الحد من الفساد، وبالتالي تعد وسيلة من الوسائل الفاعلة للبلدان الساعية لتنمية اقتصادياتها.

ويمكن للذكاء الاقتصادي المساهمة في علميات التنمية من خلال قدرته التنافسية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمارات والاستثمار في رأس المال

البشري وتشجيع القطاع الخاص والسياحة، وتحقيق الاهداف المتوخاة منه، وقسم الفصل الى المباحث الاتية:

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والمعرفي للذكاء الاقتصادي.

الفصل الثاني: الذكاء الاقتصادي والاقتصاد المعرفي.

الفصل الثالث: الذكاء الاقتصادي والحكومة الالكترونية.

الفصل الرابع: الذكاء الاقتصادي واهميته في التنمية.

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي والمعرفي للذكاء الاقتصادي

المبحث الاول: المفهوم والتعاريف والنشأة التاريخية.

اولا. مفهوم الذكاء الاقتصادي:

يعد مفهوم الذكاء الاقتصادي (Economic Intelligence) من المصطلحات التي ظهرت حديثاً نتيجة لتطور الاقتصاد المعرفي، ولابد من الاشارة الى ان اغلب الابحاث والدراسات الاولية في هذا المجال باللغات الاجنبية والمترجمة الى اللغة العربية. وقد وردت فيها مصطلحات عديدة مثل الاستخبارات الاقتصادية او المخابرات الاقتصادية او المعلومات الاقتصادية او الامن الاقتصادي وغيرها من المصطلحات، إذ تشير جميعها الى مصطلح الذكاء الاقتصادي ويعود ذلك على الارجح الى الترجمة الحرفية لمصطلح الذكاء في اللغة الانكليزية، وهو يختلف عن المصطلح نفسه في اللغة الفرنسية، فالمعجم الانكليزي يقصد بالذكاء هو التخابر او الاستخبار، ويستعمل مصطلح ذكاء الاعمال (Business intelligence) وعُرف بالفرنسية بالذكاء التنافسي (Competitive intelligence)[1].

وفي دراسة اخرى ذكرت ان مفهوم الذكاء الاقتصادي يعود بالاصل الى انجلوس كوني وان اصل هذه الكلمة هي ذكاء الاعمال بعدها اطلق عليها مصطلح الذكاء التنافسي وكانت اول دراسة في هذا المجال من قبل المؤلف (Pionnier Augilar)[2].

---

(1) زرزار العياشي، مداحي محمد/ واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر وامكانية دمجه في البرامج التعليمية/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكرة-الجزائر، 2012، ص13.

(2) Auguilar.P, Scanning the Business Environment , New York Macmillan , 1967, P.35.

ثانيا. تعاريف الذكاء الاقتصادي.

ان تعريف الذكاء الاقتصادي لا زال يشكل جدلاً لنقاشات متعددة نظرية وتطبيقية بسبب حداثة الموضوع وتعدد تعاريفه من قبل المؤلفين في هذا المجال إذ تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي مع مرور الوقت من نظام المعلومات الى مفهوم ذكاء المعرفة او ذكاء الاعمال من قبل المؤلف (Luhu) في عام 1958 وعرفه بأنه (القدرة للقبض على العلاقات المتبادلة ما بين الحقائق المعروضة بطريقة ما لغرض توجيه العمل نحو الاهداف المنشودة)[1].

ويعد المؤلف (Harold Wilensky) اول من وضع تعريفاً واضحاً للذكاء الاقتصادي في عام 1967 في كتابه (organizational Intelligence) حول الذكاء التنظيمي وعرفه بانه (نشاط لمعالجة مشكلة الجمع والتجهيز والتحليل للمعلومات المطلوبة وايصالها بعملية صنع القرار)[2].

وفي تعريف اخر للمؤلف (PH. Baumard) في عام 1991، بانه (الذكاء الاقتصادي لا يقتصر على فن المراقبة، بل هو تطبيق دفاعي وهجومي من المعلومات هدفه القيام بربط العديد من المجالات لغرض تحسين الاهداف التكتيكية والاستراتيجية وهو وسيلة تواصل ما بين العمل والمعرفة)[3].

في حين عرفه (Henry Marter) في عام1994، الذي يعمل في المحافظة العامة للتخطيط الفرنسي بانه (مجموعة منسقة من التدابير المرتبطة بالبحث والمعالجة وبث المعلومة المفيدة للجهات الاقتصادية الفاعلة على وفق الاجراءات القانونية وتوفير الضمانات الضرورية للحفاظ على ارث المؤسسة)[4].

---

(1) Hany M. Elshamy , "Economic Intelligence : theory and applications:, International conference of Business intelligence and knowledge economy , Al-Zogtoonah university , Jordan. April , 2012 P.153.

(2) I bid , P. 154.

(3) SorinBriciu , Florin Mihai. "Towards a new approach of economic intelligence process : basic concept , analyze methods and informational tools" , Theoretical and applied economic December 2012, P.23.

(4) I bid , P.24.

في حين عرفه المؤلف (H.lesca) في عام 1995 بانه لا يقتصر على توزيع المعلومات بل يتطلب تحويلها الى فعل يحقق قيمة مضافة وقيام العملية الاعلامية للمؤسسة بالترقب والاصغاء لنقاط الضعف لغرض اكتشاف الفرص والتقليل من المخاطر التي ترتبط بالشكوك(1).

وفي عام 1997 اقترح المفكر (Golletis) تعريفاً للذكاء الاقتصادي في مقالة نشرت له في مجلة (Review Economic intelligence) على انه، (قدرة المؤسسات على المفاضلة الفاعلة للمعرفة والمتمثلة في قدرتها الخارجية والداخلية لغرض حل ومعالجة المشاكل التي تواجهها تلك المؤسسات)(2).

وقد عرفه (Claud Revel) في عام 1998 على انه؛ (التحكم بالمعلومات وتحديد الفرص وتوقع التهديدات واتخاذ القرار للتأثير بالمحيط الخارجي وخفض نسبة اللايقين)(3).

وفي تعريف لكل من (B. Martinet, M. Marti) عرفا الذكاء الاقتصادي في كتابهما "رادار اليقظة" بانه؛ (قدرة المؤسسة لضمان بيئتها والمراقبة المستمرة؛ لأشعار المعنيين بالأخطار المحيطة بهم بهدف التعرف عليها والحماية من البيئة ومحيطها)(4).

اما معهد دراسات الدفاع الوطني العليا في فرنسا (IHEDN) فقد عرفه في عام 2000 بانه؛ (المنهج المنظم للخدمة الاستراتيجية للمؤسسات، وتحسين التنافسية لتلك

---

(1) Hany M. Elshamy , Optic , P. 154.

(2) مصطفى بودرامة/ دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة سطيف/ من اعمال المؤتمر السنوي الحادي عشر– ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة– جامعة الزيتونة – كلية العلوم الادارية 2012، عمان، ص582.

(3) Claude Revel "Economic Intelligence an operational concept for Globalised world paper, ARJ:134,2010,P.23.

(4) خلفلاوي شمس ضيات/ الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة– جامعة عنابة – الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية/ العدد العاشر/ مارس، 2013، ص229.

المؤسسات من خلال الجمع والمعالجة للمعلومات ونشر المعرفة المفيدة واكتشاف الفرص والتحديات التي تساعد في عملية دعم القرارات بأدوات خاصة مع التركيز على الشبكات الداخلية والخارجية للمؤسسات)[1].

يتبين من التعريف الاخير بانه يتميز عن بقية التعاريف التي سبقت اذ يشير الى ان تنظيم الذكاء الاقتصادي في المؤسسة له دورفي خلق الميزة التنافسية فضلاً عن قدرته على نشر المعرفة المفيدة وليست المعلومة فقط وتركيزه على بيئة المحيط الداخلية والخارجية.

في حين اقترحت (AFALE)*وهي الجمعية الفرنسية المعنية بتطوير الذكاء الاقتصادي تعريفاً عام 2001 بانه؛ مجموعة التدابير المنسقة لغرض جمع وتجهيز وتوزيع وحماية المعلومات التي تعطي قيمة للجهات الفاعلة بصورة قانونية؛ لغرض اتخاذ القرار[2].

وعرف كل من(B. Besson, J.possin) في عام 2004 الذكاء الاقتصادي بانه؛ (حيازة المعلومات لإنتاج المعرفة، والاجابة على التساؤلات كافة التي تطرح من قبل المؤسسات بواسطة المعلومات المخزنة فيها)[3].

أما (Al juilet) الذي يشغل المنصب الاعلى للذكاء الاقتصادي الفرنسي فعرفه عام 2005 انه؛ (يشتمل التحكم والحماية للمعلومات الاستراتيجية للأعوان الاقتصاديين كافة؛ لغرض الوصول الى التنافسية في المجال الاقتصادي وتحقيق امن المؤسسات وحماية المعلومات في سبيل استخدامها في سياسة التأثير)[4].

---

(1) مصدر سابق، ص227.

*AsociacionFamiliaresyenfermos de Alzheimer de LepeyEntomo.

(2) Philipp eclerc "Issues and trends economic intelligence.chapter 22, Paris university. p.20.

(3) معروف جيلالي/ الذكاء الاقتصادي في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، كلية العلوم الاقتصادية– قسم المالية الدولية، المملكة العربية السعودية، 2016، ص20.

(4) معروف جيلالي، المصدر السابق، ص21.

وفي تعريف اخر بانه؛ (قدرة المؤسسات للتفـاهم والتفاعـل مـع محيطهـا؛ لغـرض الحصول على المزايا التنافسية في العمل والذي لا يمكن تحقيقه من دون وجود استراتيجية مرنة وواضحة والتكيف مع المتغيرات التي تحدث في محيطها)[1].

وعرفـه المؤلـف (M.porter) الاسـتاذ في جامعـة(Harvard)والـذي يعـد مـن المساهمين في تطوير مفهوم الذكاء الاقتصادي بانه؛ (التحكم بتزويد المعلومات المناسبة الى الاشخاص المعنيين، وبالوقت المناسب، لغرض اتخاذ القرارات المناسبة، والقيام بالتصرف الملائم وتطوير بيئته بالاتجاه المناسب)[2].

والتعريف السابق اعتمد على المعلومات وهي اساس المعرفة والتي تؤدي بالنتيجـة الى اتخاذ القرار المناسب وهو الهدف المنشود من عمليات الذكاء الاقتصادي.

امـا جامعـة (Toronto) فقـد عرفتـه بانـه؛ (الفئـة الواسـعة مـن التطبيقـات والتكنولوجيات المطلوبة، لغرض جمع وتخزين وتحليل المعلومات وتوفير السبل للوصـول الى البيانات التي تساعد العملاء على نحو افضل في عملية اتخاذ القرارات)[3].

وفي تعريف آخر بأنه؛ جميع الوسائل البشرية والتقنية التي يمكن استخدامها لغرض الوصول الى تطوير المؤسسات الاقتصادية في بلد ما لتتعدى ذلـك حتـى تشـمل اقتصـاد ذلك البلد[4].

---

(1) Antonio M. Diaz Fernandez , The role of strategic intelligence in the modern world , university of Cadiz, 2013 , P. 11.

(2) فيلالي اسماء/ الـذكاء الاقتصـادي في المؤسسـة الجزائريـة – الواقـع والمجهـودات – كليـة العلـوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان –2014، ص27.

(3) سهام عبد الكريم/ سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية – جامعـة سـعد حلـب – البليدة– من اعمال المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر – جامعة الزيتونة الاردنيـة، كليـة الاقتصـاد والعلوم الادارية – نيسان، 2012، ص668.

(4) طباخي سناء/ الذكاء الاقتصادي– كلية العلوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير– جامعـة محمـد خيفـر بسكرة/ مدرسة الدكتوراه للاقتصاد التطبيقي وتسيير المنظمات– الجزائر– 2008 – ص14.

ويشير التعريف اعلاه الى ان الذكاء الاقتصادي يعتمد في تكوينه على الموارد البشرية فضلاً عن توفر الجوانب التقنية.

ومن التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريفاً شاملاً للذكاء الاقتصادي بانه: نظام لجمع وتحليل وبث المعلومات بوسائل بشرية وتقنية وبطريقة قانونية والاستفادة منها في القدرة التنافسية، واتخاذ القرارات المناسبة، وضمان حماية الممتلكات للمؤسسات والبلدان، وتأثيره في المحيط الداخلي والخارجي.

ما تقدم يمثل اهم التعاريف التي تم الاطلاع عليها للباحثين والمؤسسات والجامعات والجهات ذات العلاقة بهذا الشأن، والتي تبنت تلك التعاريف وندرج في ادناه جدول بأهم التعاريف السابقة مرتبة بحسب التسلسل الزمني مع خلاصة لكل تعريف، وكما مبين في الجدول (1) الآتي:

جدول (1) اهم تعاريف الذكاء الاقتصادي حسب التسلسل الزمني

ت	المؤلف او المؤسسة	العام	خلاصة بالتعريف
1	Luhu	1958	القبضعلى العلاقات المتبادلة للحقائق والعمل نحو الهدف المنشود
2	H.wilensky	1967	نشاط لجمع وتجهيز وتحليل المعلومات لغرض صنع القرار
3	Ph.Baumard	1991	تطبيق دفاعي وهجومي من المعلومات ووسيلة بين العمل والمعرفة
4	M.Henri	1994	تدابير منسقة ومرتبة بمعالجة وبث المعلومات وفق القانون وحفظارث المؤسسة
5	H.lesca	1995	تحويل المعلومات لفعل وتحقيق قيمة مضافة واكتشاف الفرص وتقليل المخاطر
6	G.colletis	1997	القدرة على المفاضلة للمعرفة وحل ومعالجة المشاكل
7	R.elaude	1998	التحكم بالمعلومات وتوقع التهديدات وخفض اللايقين في اتخاذ القرار

ت	المؤلف او المؤسسة	العام	خلاصة بالتعريف
8	B.Martinety&M.Marti	1998	قدرة المؤسسات لضمان بيئتها المرتبطة بالمعرفة وفهم البيئة ومحيطها
9	IHEDN	2000	منهج لخدمة المؤسسة وتحسين التنافسية واكتشاف الفرص لدعم القرارات
10	AFDIE	2001	مجموعة التدابير المنسقة لجمع وحماية المعلومات بصورة قانونية لغرض اتخاذ القرار
11	B. Besson J.possin	2004	حيازة المعلومات لانتاج المعرفة والقدرة للإجابةعلى التساؤلات
12	Al.Juilet	2005	التحكم وحماية المعلومات للوصول للتنافسية واستخدامها للتاثير
13	M.Porter	-	تزويد المعلومة للمعنين بوقت مناسب وتطوير البيئة بالاتجاه المناسب.
14	Toronta	-	التطبيقات والتكنولوجيات للوصول للبيانات المساعدة لاتخاذ القرار

المصدر: من اعداد المؤلفان وفق المعلومات الواردة في التعاريف السابقة.

ثالثا. النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي.

ان فكرة الذكاء الاقتصادي نشأت مع ظهور التجارة وتطورت مع ظهور اقتصاد السوق وقد اوضح (F.Braudel) ان المنافسات ازدادت قوة بالمدن التجارية منذ القرن الخامس عشر وامتدت الى القرن الثامن عشر، وان ظهور المنافسة بين تلك المدن وبالأخصفي شمال ايطاليا، اتسمت في بدايتها بالهجومات التجارية والتجسس الاقتصادي[1].

---

(1) حمداني محمد/ اهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الاعمال وجذب الاستثمارات الاجنبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، 2012، ص13.

وفي دراسة اخرى حول الذكاء الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية قدم (Kent) تحليلاً ناجحاً لاقناع القادة العسكريين بتعميم سيناريوهات لمعالجة بعض المشاكل التي تواجه القادة اثناء الحروب والتي عدت من مراحل الذكاء الاقتصادي لاحقاً [(1)].

واوضحت دراسة اخرى بان التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي جاء من الفكر العسكري البريطاني في عام 1870 معتمداً على المعلومات من اجل اكتشاف نقاط الضعف والقوة للعدو وتحليل تلك المعلومات لغرض مواجهة الاخطار، ثم تطور المفهوم داخل المؤسسات وتغير المصطلح الى ذكاء الاعمال، والذي يعد اكثر قرباً من مفهوم الذكاء الاقتصادي، وفي عام 1950 ظهر الذكاء الاقتصادي في اليابان، والذي يعد اول بلد يعتمد على تبادل المعلومات من خلال (MITI)* وهي وزارة التجارة الدولية والصناعة، والتي اضحت أساس المعرفة وقاعدة المعلومات الاولى في اليابان بمساعدة منظمة التجارة الخارجية، وفي عام 1958 وضع المؤلف (Luhn) اول مصطلح لذكاء الاعمال، في حين قدم المؤلف (Aguilar) في عام 1963 اول دراسة لظاهرتي اليقظة والذكاء، ويعد العالم (H. Wilensky) في عام 1967 اول من وضع تعريفاً للذكاء الاقتصادي[(2)].

اما في الولايات المتحدة الامريكية وفي عام 1980 ونتيجة لتطور الاسواق بواسطة تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد اقترح (Porter) والذي يعمل استاذاً في جامعة (Harvard) اول نموذج للذكاء الاقتصادي والذي تجاوز فيه جمع المعلومات الى مرحلة معالجة تلك المعلومات وايصالها للمعنيين وتحويل المعلومات الى ذكاء، وان لا يقتصر على مجال المنافسة فقط بل يتعدى ذلك الى مجالات المؤسسات كافة، اما في فرنسا فقد ظهر الذكاء الاقتصادي في عام 1990 وتطور المفهوم ليشمل مراقبة المحيط وادارة المعلومات واهميتها للمتخصصين ويعد عام 1992 اول ظهور رسمي لمصطلح الذكاء

---

(1) Davis. Jack " Thekent- Debate of 1949 studies in intelligence 1991. P. 50.

*Ministry international Trade and industry.

(2) فيلالي اسماء/ مصدر سابق، ص23-20.

الاقتصادي في فرنسا، وقد وضع اول تعريف عملي في عام 1994 للذكاء الاقتصادي في فرنسا من قبل العالم (H.Martre) في التقرير الصادر من المحافظة العامة للتخطيط في فرنسا [1].

وفي عام 2003 وضع (Salles) اربع مراحل لتطور مفهوم الذكاء الاقتصادي وهي ما يأتي[2]:

1- **المرحلة الاولى:** تمتد من الثمانينيات الى منتصف التسعينيات والتي تركز على العمليات والادوات والتقنيات التي وردت في تعاريف الذكاء الاقتصادي مثل تعريف (Willensky) وتعريف (Marter) وكذلك تعريف (Lesca).

2- **المرحلة الثانية:** وتمتد خلال سنوات التسعينيات وهي تهتم بالمقام الاول باستخدام الذكاء الاقتصادي او الاستراتيجي والاهداف المنشودة منه.

3- **المرحلة الثالثة:** إذ تبدأ من اواخر التسعينيات والتي برز فيها عملية تمويل الذكاء الاقتصادي والادارة المشتركة والعمل التعاوني.

4- **المرحلة الرابعة**: والتي تبدأ في عام 2000 وتتضمن المفاهيم السابقة والهوية الاقتصادية لمفهوم الذكاء الاقتصادي ودوره الهجومي والدفاعي.

مما تقدم يمكن ايجاز النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي في الجدول(2)

جدول (2) تطور النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي

ت	العام	الكاتب او الدولة	نشأة المفهوم او ظهوره
1	1870	المملكة المتحدة	التحول من الذكاء العسكري الى الذكاء التسويقي
2	1950	اليابان	ظهر الذكاء الاقتصادي ومصدره الاساس الذكاء العسكري
3	1958	العالم Luhu	اول ظهور لمصطلح ذكاء الاعمال
4	1963	F.Aguilar	تمت الدراسة الثنائية لظاهرتي اليقظة والذكاء

(1) طباخي سناء مصدر سابق، ص16.

.(2) SorinBriciu , Florin Mihai op.cit. P.23

ت	العام	الكاتب او الدولة	نشأة المفهوم او ظهوره
5	1967	H.Wilensky	يعد اول تعريفاً واضحاً للذكاء الاقتصادي
6	1980	الولايات المتحدة الامريكية	تطور المفهوم من الذكاء التنافسي الى مفهوم ذكاء الاعمال
7	1990	فرنسا	يعد اول ظهور لمفهوم الذكاء الاقتصادي
8	1992	فرنسا	الظهور الرسمي لمفهوم الذكاء الاقتصادي
9	1994	فرنسا	اول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي

المصدر: الجدول من اعداد المؤلفان بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الثاني: الذكاء الاقتصادي والمفاهيم الاخرى.

لتداخل مفاهيم اخرى يتم تداولها في الادبيات الاقتصادية مع مفهوم الذكاء الاقتصادي فضلاً عن تلازمها مع الوسائل المستخدمة بتلك المفاهيم مع مفهومه، مما يسبب غموضاً في الفصل بين تلك المفاهيم وتمييزها عن مفهوم الذكاء الاقتصادي وخاصة عند الكثير من غير المتخصصين في هذا المجال مما يتطلب توضيح تلك المفاهيم ومنها ما يأتي:

اولا. الذكاء الاقتصادي واليقظة:

تعد اليقظة كمصطلح نشأ حديثاً ويستخدم غالباً في الدراسات الادارية، وفي الاوساط التي تقوم بدارسة المعلومات وادارتها ويطلق عليها باليقظة الاستراتيجية او الكلية، وهناك اختلاف ما بين اليقظة والذكاء الاقتصادي، فاليقظة وسيلة من الوسائل المؤدية للذكاء الاقتصادي او هي من المراحل الممهدة له، وتقوم بمهمة المراقبة للمحيط التقني بأنواعها كافة وهي وظيفة للمختصين المعنيين داخل المؤسسة لغرض مواجهة التهديدات والمحافظة على استمرارية وديمومة المؤسسة. في حين الذكاء الاقتصادي كنظام

عام اكثر شمولاً ويتضمن في محتواه اليقظة بأنواعها كافة. وتتعدى مهامه واهدافه تلك المؤسسات ليشمل الدول والتكتلات [1].

واليقظة يمكن تبنيها بسهولة ويسر داخل المؤسسة ولا تستوجب وسائل معقدة كونها تقتصر على المؤسسة، في حين الذكاء الاقتصادي يستوجب وسائل اكثر عمقاً وتعقيداً في وسائله واساليبه والمدة التي يستغرقها لغرض تفعليه، فضلاً عن قيامه بتحليل المعلومات لغرض اتخاذ القرارات والقيام بإجراءات منها الدفاع والهجوم والحماية والامن الاقتصادي، وتتعدى مهامه واهدافه تلك المؤسسات ليشمل القرارات الاستراتيجية للبلدان[2].

مما تقدم يبين بان الذكاء الاقتصادي يختلف عن اليقظة كونه اكثر شمولاً في مفهومه ومهامه واهدافه. وتتكون اليقظة من انواع عدة تشكل بمجموعها وضمن تخصص كل منها الاهداف الجزئية للمؤسسات واهمها اليقظة التنافسية والتي تحدد مهامها في الانشطة التنافسية للمؤسسة ومحيطها الحالي والمستقبلي والمشاريع التي هي تحت الانجاز ومتابعة نقاط القوة ونقاط الضعف واليقظة التكنولوجية والتي يقتصر دورها في التقنيات التكنولوجية والنشاطات المتعلقة في المؤسسة ومحيطها[3]. في حين اليقظة التجارية تكون وظيفتها مراقبة الاسواق الحالية وظروف الطلب ومحاولة اكتشاف سوق جديدة، واخيراً اليقظة الاجتماعية والتي تهتم بمتابعة الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية والتناقضات والعادات التي تنعكس اثارها على تلك المؤسسات[4]. مما تقدم يمكن عرض انواع اليقظة في الشكل (1) الاتي:

---

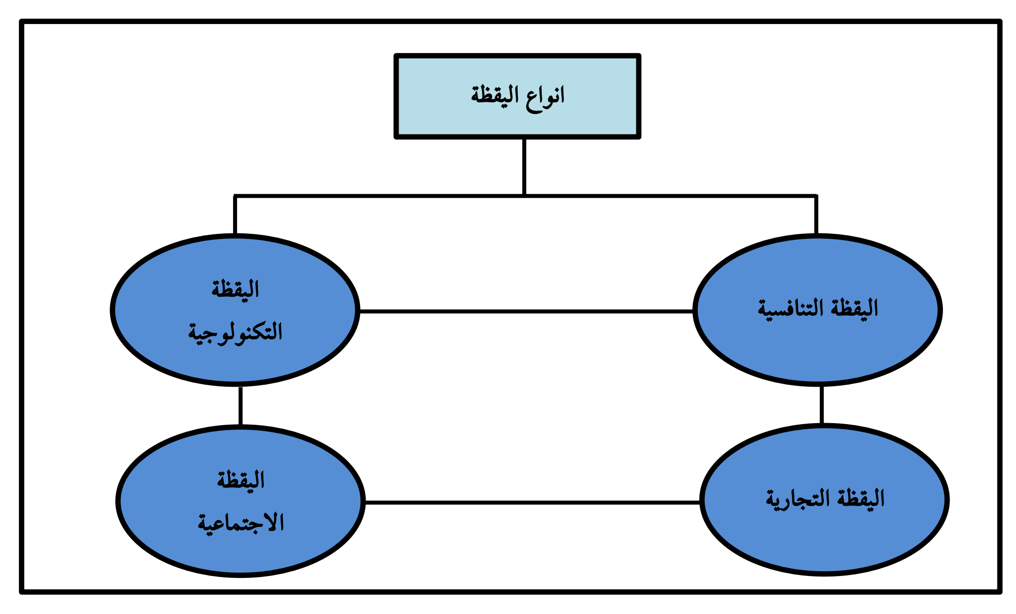
(1) خلفلاوي شمس ضيات، (مصدر سابق)، ص230-229.

(2) فيلالي اسماء، (مصدر سابق)، ص73.

(3) Dan Savescu, "some aspects regarding on technological vigilance, Fascicle of management and technological engineering, issue I may 2014, P.217.

(4) بحوش احمد، دور اليقظة وطرح المنتوجات الجديدة في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة، جامعة الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2007، ص44-42.

شكل(1) انواع اليقظة



المصدر: من اعداد المؤلفان بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ثانيا. الذكاء الاقتصادي والتجسس:

يعد التجسس من الطرق التقليدية التي تسعى الدول من خلالها الحصول على بعض التقنيات التكنولوجية التي تمتاز بالسرية، فضلاً عن اساليب اخرى مثل القرصنة التي من خلالها يتم اختراق الانظمة الالكترونية في الدول الاخرى وخاصة المتقدمة منها، وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم الذكاء الاقتصادي الذي يسعى للحصول على المعلومات الاقتصادية بطرق قانونية ترتبط بقواعد اخلاقية واحترام الاتفاقيات، في حين التجسس يسعى للحصول على المعلومات السرية بوسائل وطرق غير قانونية منها الفساد وسرقة الوثائق وكذلك القرصنة ومراقبة المكالمات والحصول على تلك المعلومات من ملكية الاخرين دون علمهم، وكان التجسس ينحصر في عمل الاجهزة الاستخبارية والامنية،

ثم تطور وبات يستخدم بين الشركات الكبيرة والتي تعمل في المجالات الاقتصادية، ثم توسع نشاطه للمنظمات الدولية والجمعيات[1].

وان المنافسة اضحت معرفية في ظل الاقتصاد المعرفي في جميع انحاء العالم، واتساع اهمية الحصول على المعلومات لغرض انتاج المعرفة، جعل الدول تتسارع في محاولاتها لسرقة الاسرار والمعلومات ذات التقنية العالية، وان الدول النامية والساعية لتطوير اقتصادياتها تبذل الجهود للحصول على تلك المعلومات والاسرار من البلدان المتقدمة في هذا المجال، وتبذل الدول المتقدمة جهداً لحماية تلك المعلومات وتضمن احتكارها لغرض الاستمرار بتسويق سلعها وخدماتها والبحث عن الاسواق الجديدة[2].

واظهرت دراسة في بريطانيا عام 2011 بان الخسائر الاقتصادية لجرائم الانترنت بلغت حوالي (27) مليار يورو للعام 2010، وتضمنت التجسس الصناعي وحالات السرقة لبراءات الاختراع فضلاً عن العطاءات التجارية والمناقصات الدولية وان شركات الخدمات والكومبيوتر تعرضت لخسائر بلغت (2.5) مليار يورو، اما في قطاع الخدمات المالية بلغت خسائره حوالي (2.3) مليار يورو والشركات الالكترونية بلغت (1.7) مليار يورو[3]. وفي دراسة لعام 2003 اعدت من قبل الكونجرس الامريكي قدرت تلك الخسائر بحوالي (226) مليار دولار على المستوى العالمي. وتتضمن الهجمات الالكترونية وسرقة المعلومات والقرصنة وسرقة قاعدة البيانات وامن الفضاء الالكتروني وغيرها من طرق التجسس غير القانونية[4].

وفي محاضرة في يوليو عام 2011 لمدير وكالة الامن الوطني والدولي في الولايات المتحدة الامريكية في معهد المؤسسة الامريكية في واشنطن حذر فيها من الهجمات الالكترونية والتي تسببت في اكبر عمليات انتقال الثروة في التاريخ، وان سرقة حقوق

---

(1) فيلالي اسماء، (مصدر سابق)، ص95.

(2) Ceyhun.Haydaroglu , final version of Capitalizm: Economic intelligence in knowledge Economy , Journal of Economics finance and Accounting , Vol.2 Issue : 2015 , P.90.

(3) Ibid. p.12.

(4) Ibid. P.13.

التأليف والنشر في الشركات الامريكية تسبب في خسائر اقتصادية قدرت بـ(250) مليار دولار سنوياً على المستوى العالمي[1].

مما تقدم لابد من وضع قواعد قانونية لمعالجة مشاكل التجسس والقرصنة وسرقة الاسرار ومراكز البحوث والمناقصات وغيرها وبشكل جدي، وهو ما يعول عليه في نظام الذكاء الاقتصادي في وضع تلك القواعد القانونية والاخلاقية والضوابط في العلاقات الدولية واحترام الاتفاقيات للحد من الخسائر الاقتصادية الهائلة التي تتحملها الدول نتيجة للعمليات غير القانونية، وهذا ما يميز الذكاء الاقتصادي عن عمليات التجسس.

ثالثا. الذكاء الاقتصادي والقانون:

على الرغم من الاجراءات التي تتخذها الدول في حماية المعلومات وخاصة السرية منها، لكن يلاحظ اختراق تلك المعلومات بطرق غير قانونية والتي تسببت بتكاليف وخسائر اقتصادية هائلة، والتي اشرنا اليها في الفقرة السابقة، مما يتطلب البحث عن قواعد قانونية واخلاقية للحد من هذه المشاكل ويعد الذكاء الاقتصادي كنظام عام وشامل اهم الوسائل التي توفر الحماية اللازمة للمؤسسات والتكتلات والدول بشكل قانوني.

والقانون يكوّن الاداة الاساسية التي يمكنها توفير القيم السليمة للتعايش والعلاقات الانسانية بأنواعها كافة، وانعدام الامن القانوني يوسع الخسائر التي تنجم عن الفساد في تلك الدول وانعكاسها على المنظمات الاجرامية والتي لا يقتصر اثرها على تلك البلدان بل قد يتعدى حدودها وبالتالي يوفر الارضية للصراعات ويزيد من المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار [2].

(1) Ibid,P.14.

(2) Josel , Gonzalez Cussac, "Legal intelligence: The strategic value of the law in economic security, Competitive intelligence Review, Vol.11,issue 3, 2000. P.101.

ويشكل القانون مجموعة من الانظمة التي تمتاز بالامتثال الالزامي امراً لابد منه في كل النشاطات لمعالجة المشكلات المتعلقة في اللوائح المعمول بها في مجالات مكافحة التجسس الاقتصادي والتنافسي، وبالأخص المعلومات السرية[1].

ويجب على القانون ان يوفر الحماية الكافية والفاعلة للمؤسسات ومراكز البحوث والحفاظ على امنها وقدرتها التنافسية، وهذا يتطلب وجود تنسيق منظم من مختلف الهيئات الحكومية في مجالات عديدة منها الشؤون الخارجية والدولية والعلاقات والتعاون والامن والعدالة والسياسة والضرائب فضلاً عن البنى التحتية والتعليم والثقافة والعلوم والبحوث والتكنولوجيا والبيئة وغيرها، وان تعمل كل منها بشكل منسق ومنتظم، وان تقوم الدولة بترجمة السياسة الاقتصادية الى قوانين فاعلة تدعم التنمية الاقتصادية، وان المهمة الاساسية للقانون هي ضمان الامن الاقتصادي[2].

رابعا. الذكاء الاقتصادي والرصد المعلوماتي.

يعد الرصد المعلوماتي سلسلة من الاجراءات التي تساعد المؤسسات بمراقبة محيطها الاقتصادي وتقوم بتجميع المعلومات من ذلك المحيط، وتحليلها لغرض المساهمة في عملية اتخاذ القرار المناسب بوساطة خلية تعمل في داخل المؤسسة يطلق عليها- خلية الرصد- والتي يديرها عدد من الخبراء في مجال المعلومات ومن المتخصصين في مجالات البحث عن المعلومة بواسطة التقنيات التكنولوجية ويكونوا من المتعلمين اكاديمياً وبمستويات عالية للقيام بعملية الرصد، وهذه الخلية التي تعمل داخل المؤسسة تقع تحت وصاية وتوجيه المدراء في المؤسسات وهي لا تعمل بفاعلية دون وجود ادارة قوية[3].

---

(1) I bid , P.102.

(2) Potter, Evan H. editor , Economic intelligence and national security ,Carleton university press. ctr. Arnett. Dennis, Menon , Anil and Wilcox. James B.(2000) using compertitve Intelligence : Antecedents and competitive Intelligence Review Vol. 11.issue 3 , 1998 , P. 16.

(3) شابونية عمر، انظمة الرصد المعلوماتي في المؤسسات الاقتصادية- دور اختصاص المعلومات جامعة منتوري قسنطينة- كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2008، ص124.

ومما تقدم يوضح الفرق بين الذكاء الاقتصادي والرصد المعلوماتي كون الاخير يعتمد على خلية داخل المؤسسة من الخبراء والمتخصصين تقوم بمهمة الرصد، ومعالجة محيط المؤسسة من خلال المعلومات التي تحصل عليها تلك الخلية، وهو ما يقترب من مفهوم اليقظة التي تم تناولها في فقرة سابقة، اكثر من اقترابه من مفهوم الذكاء الاقتصادي.

وقد تناول بعض من المؤلفين والدارسين الفرق بين الذكاء الاقتصادي والرصد المعلوماتي ومنهم (Frion Pascal) الذي اوضح ان عملية الرصد المعلوماتي هي عملية مراقبة منتظمة لمحيط المؤسسة وجمع كميات كبيرة من المعلومات قد تؤدي الى التشويش في عملية اتخاذ القرارات، وهي من الظواهر المألوفة في عمليات الرصد ويستمر الرصد المعلوماتي حتى تتوفر المعلومات المفيدة وتحليلها قبل استخدامها وهو ما يميز الرصد المعلوماتي عن الذكاء الاقتصادي، الذي يعد اكثر شمولية من حيث الاساليب والمهام والاهداف ويتعدى حدود المؤسسات الى التكتلات والقرارات الاستراتيجية للبلدان[1].

خامسا: الذكاء الاقتصادي والامن:

قسم الامن على وفق البرنامج الانمائي للامم المتحدة لعام 1994 على سبعة انواع يتضمن الامن الاقتصادي والبيئي وكذلك الامن الغذائي والسياسي فضلاً عن الامن الجماعي والصحي والشخصي، في حين قسمه باحث اخر على نوعين هما الامن الخشن الذي يختص بمواجهة التهديدات الحربية العسكرية والامن الناعم الذي يختص بمواجهة التهديديات غير الحربية والعسكرية والتي لا تتضمن وجود السلاح كأداة في التهديدات[2].

(1) شابونية عمر، المصدر السابق، ص121-122.

(2) عباس علي محمد، الامن والتنمية، دراسة حالة العراق للمدة (2007-1970) مركز العراق للدراسات عام 2013، ص20.

وان عملية تحقيق الامن تستوجب بعض الابعاد التي تساهم في تحقيقه واهمها البعد الاقتصادي الذي يسعى لتوفير المستلزمات والحاجات للمجتمع، والبعد العسكري الذي يشمل تأهيل المؤسسة العسكرية والجانب السياسي الذي يسعى للمحافظة على مكانة الدولة، فضلاً عن الجانب الاجتماعي المتعلق بالفرد واحتياجاته التربوية والصحية والجانب البيئي والمتضمن تجنب الكوارث والمخاطر البيئية، وكل تلك الجوانب تشكل مع بعضها المستلزمات الاساسية للأمن وتحقيق الاستقرار، مما يستوجب رفدها بالطاقات المادية والموارد البشرية لغرض بلوغ التنمية في البلدان[1].

ونظراً للتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وظاهرة العولمة، فان الحروب الاقتصادية باتت واقعاً لا يمكن اغفاله في العلاقات الاقتصادية الدولية، وان القليل من البلدان سعت لوضع استراتيجيات للحد من تلك التحديات في مجالات الامن الاقتصادي، ودول اخرى كثيرة وخاصة النامية منها والتي تفتقر لتلك الاستراتيجيات بسبب عدم التنسيق ما بين مؤسساتها والمستويات السياسية الاخرى، وغياب الحماية من التهديدات الخارجية وان المصالح والتهديدات تختلف من دولة لأخرى، ولا يوجد توافق بصدد طبيعة وحجم تلك التهديدات التي تتطلب ردود الفعل عليها[2].

ويعد الذكاء الاقتصادي سلاحاً دفاعياً وهجومياً في آن واحد فهو دفاعياً لتجنب الحرب الالكترونية وتأثيرها في الجوانب الاقتصادية إذ تشكل الحرب الالكترونية مخاطر اقتصادية حقيقية على اقتصاديات الدول، وان ادخال التقنيات الرقمية في التخطيط العسكري والتسلح شكلت مفتاحاً للحرب الالكترونية، ويكون تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع وهذه التقنيات لاسباب واقعية وقانونية لا يمكن فصلها عن تلك التهديدات

---

(1) اسماء محمد فريد، الامن القومي، منشورات مفاهيم الاسس العملية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2008، ص4.

(2) Valeriulvan. "Economic intelligence , journal of knowledge management : economics and information technology, special issue , December 2013 , P.190.

بشكل عام واصبحت تساؤلات خطيرة من التحكم والسيطرة مما يفتح افاق الضرر على الامن الاقتصادي المقلق للغاية[1].

وان اهمية الذكاء الاقتصادي على مستوى الدول يقتضي توفير القوة الاقتصادية النسبية للدولة إذ تعد القوة الاقتصادية ضرورة حيوية للقوة العسكرية والتي تعتمد على القوة الاقتصادية لتلك الدول، وان توفير الامن الاقتصادي يحد من ضعف الدولة امام الصدمات الاقتصادية الخارجية، وكذلك العقوبات الاقتصادية التي قد تفرض على الدول، ويؤكد المتخصصين في مجال الذكاء الاقتصادي ان الامن الاقتصادي يعد عنصراً اساسياً في سياسات الامن الوطني[2].

سادسا. الذكاء الاقتصادي والذكاء الاصطناعي.

يشمل مصطلح الذكاء الاصطناعي عملية مسح المستندات ضوئياً لأهميتها واستخراج البيانات لتقديم المعلومات المستخرجة، وفقاً لبعض النظم المستخدمة، واسترجاع المعلومات من الملفات للإجابة على الأسئلة حول الاشياء التي تمت رؤيتها[3].

وأضحى تأثير الذكاء الاصطناعي في جوانب عديدة في الحياة اليومية الحالية والمستقبلية للانسان وأمتد تأثير ذلك الى النظرية الاقتصادية ذاتها، من خلال تأثيره في المجالات الرئيسة للقطاعات الاقتصادية والمالية واسعة النطاق، ومنها نظرية التوقعات العقلانية وفرضية كفاءة السوق ونظرية الاحتمالات، ليقوم بأداء المهام التي كان يقوم بها الانسان، وتأمين جميع المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار العقلاني لأن المرء لا يملك

---

(1) Henning wegener, The economic risk of cyberwar , cyber physical systems (part-I) Minchin, 2012.P.66.

(2) Valeriulvan, op.cit, p.194.

(3) Michaelc. McCracken, " COMPUTERS IN ECONOMIC INTELLIGENCE" studies Archive index , Vol.13,no.2, center for the study of intelligence 1998. P.11.

الحصافة الأمثل لمعالجة المعلومات في الوقت المناسب وبكفاءة العامل البشري فقط، لارتباطه بعوامل ومتغيرات اخرى كالحالة المزاجية والتقلبات.[1]

ويعمل الذكاء الاصطناعي من خلال تطبيقات تقنيات الكومبيوتر، وخزن المعلومات فيه على مساعدة المحللين عن طريق زيادة الدقة وتوفير الوقت والجهد وخفض التكاليف بواسطة بنك المعلومات، الذي يحتوي على معلومات مركزية متعددة المجالات وفقاً لاستخدامها في التجارة الدولية والدخل والسكان والمنشآت العسكرية والمنظمات الاقتصادية والاسعار، والمتغيرات الاقتصادية الاخرى في معظم انحاء العالم. ومن شأن هذا المخزون المركزي ان يعزز الى حد كبير قدرة مؤسسات الابحاث بالاعتماد على الاساليب الرقمية وتقديراتها، وستضمن ان يتم استخدام البيانات نفسها من قبل الجميع، وينبغي على المحللين جعل عمليات التفتيش بأثر رجعي للبيانات والمعلومات كافة، لتكون ملفات مرجعية مركزية[2].

يتبين مما تقدم بأن الذكاء الاصطناعي يعد من أهم الوسائل للذكاء الاقتصادي من خلال التطبيقات التقنية المتطورة للكومبيوتر، وتعدد استخداماته إذ تعد البيانات والمعلومات للذكاء الاصطناعي خزاناً مرجعياً للباحثين في المجالات كافة، وبالتالي يعد من الوسائل الفاعلة في تطبيقات الذكاء الاقتصادي، والتي تهيئ البنية التحتية والمناخ الملائم لاتخاذ القرار الذكي اقتصادياً.

المبحث الثالث: خصائص ومهام الذكاء الاقتصادي.

اولا. خصائص الذكاء الاقتصادي:

نتيجة للتوسع في الاقتصاد المعرفي، والذي يعد من الروافد المعرفية الاساسية في المجال النظري والمنهجي والتطبيقي، وتعدد المصطلحات والمفاهيم، كان لابد من توضيح

(1) TshilidziMarwala , "Impact of artificial intelligence on Economic theory , university of Johann esburg.2013.P.19.
(2) Michaelc.McCracken , op. cit. P.13.

اهم الخصائص التي يمتاز بها الذكاء الاقتصادي، لغرض التمييز بينه وبين المفاهيم الاخرى، إذ تشكل المعلومات العنصر الاساس له، فضلاً عن اهتمامه في بدراسة التفاعلات التكتيكية او الاستراتيجية لمختلف المستويات، وللنشاطات كافة، بدءاً من المؤسسات المحلية وصولاً الى مراكز القرار العليا في الدولة وبالتالي تأثيره على المستويات الدولية ومن اهم خصائص الذكاء الاقتصادي ما يأتي[1]:

أ- يستخدم الاداء التكتيكي والاستراتيجي للمعلومات ذات القيمة والتي تعد اساساً للميزة التنافسية في عملية اتخاذ القرارات.

ب- يوفر علاقات قوية ومترابطة بين المؤسسات والادارات المركزية والمحلية والجامعات، من خلال حيازته للمعلومات وتبادلها.

ج- يمتاز بوجود ادارة قوية وفاعلة تقوم بتنسيق الجهود بين الاعوان الاقتصاديين كافة.

د- يشكل جماعات للضغط والتأثير في بيئته الداخلية والخارجية.

هـ- يقوم بدمج المعارف العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية.

و- يمتاز بالسرية في نشر المعلومات وكيفية الحصول عليها بطريقة مشروعة وقانونية.

ثانيا. مهام الذكاء الاقتصادي:

هناك تباين وتنوع في ادوار ومهام الذكاء الاقتصادي والتي يمكن حصرها في ثلاث مهام اساسية واولى تلك المهام استخدامه الجمع والتحليل والتوزيع للمعلومات التي يحصل عليها بطريقة مشروعة وقانونية، فضلاً عن قيامه بالمراقبة والمتابعة لبيئة المحيط، وتحليل المعلومات واستخدامها، اما المهمة الثانية فهي المحافظة على الاصول البشرية والمادية وغير المادية سواء كانت للمؤسسات ام الدولة من خلال اليقظة المبكرة؛

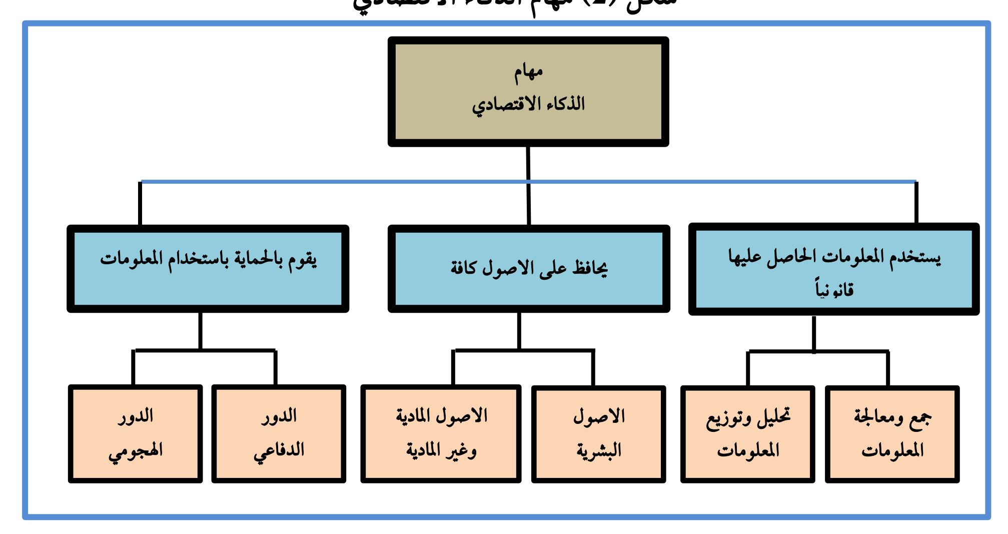
---

(1) وسام داي/ تطبيق السياسات الاقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر (واقع وافاق) كلية العلوم الاقتصادية والتسيير/ جامعة باتنة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 35 المجلد السابع اذار/ 2014، ص5-6.

واكتشاف التهديدات، فضلاً عن اقتناص الفرص للأفراد العاملين وللمستويات كافة، في حين المهمة الثالثة، هي الدور الذي يقوم به سواء كان دفاعياً في حماية ارث المؤسسات ام الدولة، ام ما يتعلق بالدور الهجومي من خلال استخدام المعلومات المخزنة في نظام الذكاء الاقتصادي، والتعامل مع التغيرات في بيئة المحيط الداخلية والخارجية والتأثير فيها، فضلاً عن قيامه بتقليل مجالات عدم اليقين، مما يساعد في عملية اتخاذ القرار ويساهم في استمرارية المؤسسات، ومن ثم تطورها وتنميتها[(1)].

مما تقدم يمكن استعراض مهام الذكاء الاقتصادي بالشكل (2)

شكل (2) مهام الذكاء الاقتصادي



المصدر: اعداد المؤلفان بالاعتماد على المعلومات السابقة.

(1) حبة نجوى، بن بريكة عبد الوهاب/ الذكاء الاقتصادي كمدخل لبناء الافضلية التنافسية – مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، العدد الحادي عشر، 2014، ص96-97.

المبحث الرابع: مراحل الذكاء الاقتصادي:

ان مراحل الذكاء الاقتصادي يمكن حصرها في الحاجة للمعلومات وحيازة تلك المعلومات من مصادرها الرسمية وغير الرسمية وبثها لغرض استخدامها في عملية اتخاذ القرار المناسب.

ولغرض توضيح مراحل نشاط الذكاء الاقتصادي نستعرض اهم مراحله بمايأتي[1]:

اولا. تحديد الحاجة للمعلومات: وتعد المرحلة الاولى لنشاط الذكاء الاقتصادي وهي لا تبدو بالمهمة الصعبة في اغلب الحالات ولكنها تستلزم المهارة في تحديد أي من المعلومات المفيدة التي تحتاج الحصول عليها، وهذا يتطلب وجود المتخصصين في مجال المعرفة للتميز بين الكميات الهائلة من المعلومات المتداولة وفرزها، واختيار المعلومات التي تعد مفيدة لغرض تحليلها وبثها لاحقاً.

ثانيا. جمع المعلومات: بعد تحديد الحاجة للمعلومات تبدأالمرحلة الثانية وهي جمع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصدرين هما:

أ-المصادر الرسمية: وهي المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الكتب والصحافة ومن وسائل الاعلام المتداولة فضلاً عن الاقراص المضغوطة (CD).

ب-المصادر غير الرسمية: ما تمتاز به هذه المصادر من المعلومات انها تتطلب جهداً شخصياً من الافراد العاملين في هذا المجال ومنهم المنافسين والموردين والمصادر الداخلية للمؤسسات، فضلاً عن وجود معلومات مغلقة ومعلومات مفتوحة فالمعلومات المفتوحة يمكن الحصول عليها من المنشورات الاحصائية والصحف المطبوعة والبرامج الاذاعية فضلاً عن المنشورات التجارية، اما المعلومات المغلقة يمكن الحصول عليها من التقارير ورسائل السفاراتاو القنصليات فضلاً عن المعلومات السرية التي تسعى المؤسسات للحصول عليها من دون الحصول

(1) Bolanleoladejo et alt, "knowledge management in economic intelligence with reasoning on temporal attributes" , Artificial intelligence (CS.AL) vsst, 2009. P.6-7.

على موافقة الحكومات الاجنبية والتي يستحصل عليها من الاقمار الصناعية او عن طريق افراد من الرعايا الاجانب، وان ممارسة الذكاء الاقتصادي يتطلب حماية المعلومات باستخدام المصادر القانونية وبالوسائل البشرية والتقنية[1].

ثالثا. معالجة المعلومات: تعد معالجة المعلومات من المراحل الاساسية للذكاء الاقتصادي والتي تعتمد على قيمة تلك المعلومات بالنسبة لمستخدمها، إذ يتم حيازة تلك المعلومات لغرض تحليلها بالشكل الملائم وترجمتها لتكون معلومة مفيدة وذات قيمة متخفية في الوثائق وتستخدم بذكاء في الوقت المناسب، ولابد من الاشارة ان المشكلة لا تكمن في ندرة المعلومات بل بكثرتها، مما يتطلب فرزها وتقييمها ومعالجتها ثم تحويلها الى شكل مناسب واستخدامها في الوقت المناسب.

رابعا. بث المعلومات: يعد بث المعلومات خطوة اساسية في نظام الذكاء الاقتصادي لغرض اتخاذ القرارات كون المراحل الثلاث السابقة من تحديد وجمع ومعالجة المعلومات لا تعطي الفائدة المرجوة من تلك المعلومات وايصالها للمحتاجين اليها من متخذي القرار، وتلك المعلومات لا تكون لها قيمة ما لم يتم بثها في الوقت المناسب وبالشكل المناسب، لذا فان بث المعلومات يجب ان يستخدم بيقظة وذكاء، وان يقترن بتحويلها الى فعل لغرض تحقيق قيمة مضافة فضلاً من ان المختصين في مجال الذكاء الاقتصادي، يجب ان يتسموا بالقدرة على اقناع الاخرين بهذه العملية وتوفير التقنيات التي تساعد على تطبيقها في المؤسسات وبالتالي تساهم بتحقيق الهدف وهو عملية اتخاذ القرار المناسب[2].

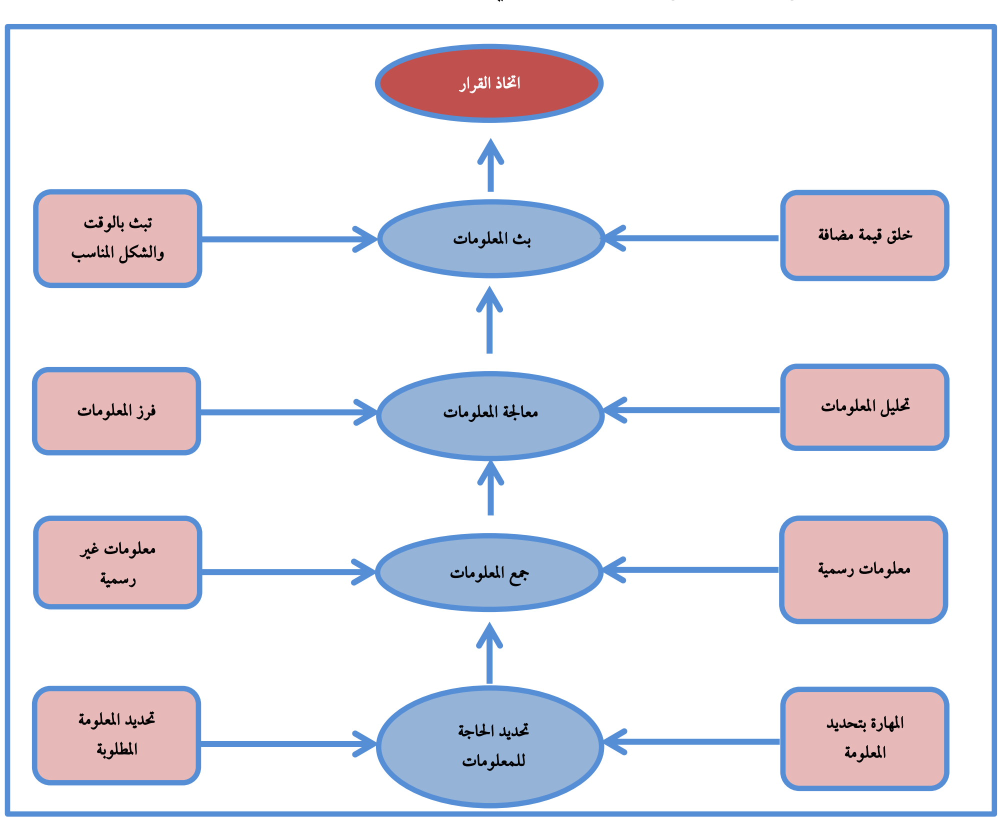
---

(1) معروف جيلاني، مصدر سابق، ص15.

(2) عبد الرزاق خليل، احلام بوعبدلي، الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الاعمال، من اعمال المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية والادارية– جامعة الزيتونة– الاردن– 2005– ص113.

مما تقدم يتبين الترابط بين كل مرحلة من مراحل الذكاء الاقتصادي فإذا تعذر تحديد الحاجة للمعلومة المطلوبة، تعني فقدان مرحلة من تلك المراحل واذا كان مصدر المعلومات غير موثوق يعني لا مبرر للاستمرار، اما اذا كانت المعلومات كثيرة وضعيفة في اهميتها يعني ذلك التشويش وزيادة عدم اليقين، اما اذا كانت موثوقة المصدر فانها تسهل عملية التحليل وتجعلها قابلة للاستخدام ومعلومة مفيدة تساهم فيما بعد في اتخاذ القرار، لذا فان تلك المراحل تعد مترابطة مع بعضها بعض ألغرض اتخاذ القرار الذكي اقتصادياً. ويعرض الشكل (3) تلك المراحل.

شكل (3) مراحل الذكاء الاقتصادي من تحديد المعلومة الى اتخاذ القرار



المصدر: اعداد المؤلفان بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الخامس: عناصر ووسائل الذكاء الاقتصادي.

اولا. عناصر الذكاء الاقتصادي:

يمكن القول بان مفهوم الذكاء الاقتصادي يتجسد اساساً على انه من السياسات العامة والتي تحددها الدولة من خلال مشاركة المعنيين الاقتصاديين والتي تتميز في محتواها وفي مجالات تطبيقها في المؤسسات. وهذه العملية تبنى على العديد من العناصر وهي مايأتي[1]:

1- **السياسة التنافسية:** تتمحور هذه السياسة باعتمادها عمليات البحث والتطور وامكانية ادارة ومتابعة المؤسسات من خلال اكتشاف الفرص والمنافسة في الاسواق المحلية والخارجية فضلاً عن قيامها بجمع الخبرات والحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة او العامة بمحيطها.

2- **سياسة الامن الاقتصادي:** ان الترابط بين الامن الاقتصادي والمنافسة الاقتصادية يعد امراً واقعاً، وخاصة بعد التغيرات التي يشهدها الاقتصادي العالمي. والتي تمثلت بتراجع المخاطرالعسكرية والحروب المباشرة لتفتح الباب واسعاً للمخاطر المتجددة وغير المباشرة التي تعمل بالضد من المصالح الاقتصادية لتتعدى بعد ذلك بآثارها على العديد من الجوانب الاخرى الاجتماعية والسياسية والثقافية، تلك السياسات فرضت على الدول قناعة جديدة بانها غير معنية لوحدها بالامنالاقتصادي للبلد، بل يتعدى ذلك للمؤسسات والمجتمع والافراد، كل منهم يساهم بحماية ومتابعة مصالحه الخاصة، والمشاركة في وضع السياسة العامة للأمن الاقتصادي في ذلك البلد.

3- **سياسة التأثير:** ان من العناصر المهمة للذكاء الاقتصادي هي سياسة التأثير في محيطه، وبالتالي تأثيره على القرار الاقتصادي والسياسي من خلال سياسة الضغط

---

(1) حمداني محمد، مصدر سابق، ص23.

والتأثير (Lobbying) الذي يدرس حالياً في معظم الجامعات العالمية، ويشكل ضرورة ضاغطة بالاتجاه الذي تريده المؤسسات او الدول من خلال قوانين يصادق عليها، على ان يؤخذ بالاعتبار راي المستشارين في هذا المجال، حتى لا يلحق الضرر بالآخرين، وخاصة العاملين في المجال السياسي.

ما تقدم تمثل عناصر الذكاء الاقتصادي في المؤسسات، وتشير كل من السياسة التنافسية وسياسة التأثير الى الجانب الهجومي في تلك المؤسسات، اما سياسة الامن الاقتصادي تمثل الجانب الدفاعي في المؤسسات وفي دراسة اخرى عن عناصر الذكاء الاقتصادي على مستوى الدول، حددت ثلاثة عناصر هي [1]:

أ-ضمان وجود يقظة استراتيجية مؤثرة تسهل عمليات اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي.

ب-دعم التنافسية داخل المؤسسات، وقدرتها التكنولوجية في مؤسسات البحث لمصلحة تلك المؤسسات.

ج-ضمان الامن الاقتصادي داخل المؤسسات والامن لمؤسسات البحث على مستوى الدولة.

وتبين مما تقدم ان عناصر الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسات لا تختلف او هي ذاتها على مستوى الدولة، مما يشير الى ان المؤسسات هي جزء او عينة مصغرة من الدولة.

ولابد من الاشارة الى ان مجال الذكاء الاقتصادي، والذي يتجسد خصيصاً في الاسواق التي تعد مصدراً لخلق القيمة المضافة يتعدى ذلك ليصبح مصدراً للقوة والتأثير فهناك بعض المشاريع مثل الطيران ومشاريع التسليح والطاقة وغزو الفضاء والصناعات الدوائية، فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والامن القومي وغيرها من المشاريع التي لا تتحكم بها القاعدة السعرية التقليدية ولا النوع بالنسبة للمنتج او

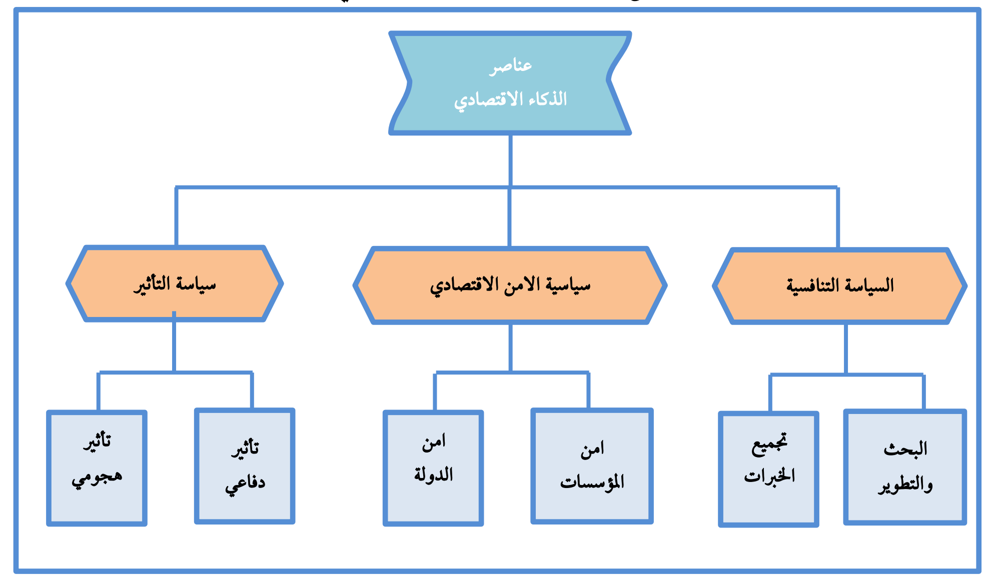
---

(1) فيلالي اسماء، مصدر سابق، ص34.

الخدمات المرتبطة به بل يتعدى ذلك الى القرار الاستراتيجي والموافقة السياسية من قبل الدولة التي يكون لها الدور الحاسم في تبني مثل هذه المشاريع[1].

ويعرض الشكل(4)عناصر الذكاء الاقتصادي.

شكل (4) عناصر الذكاء الاقتصادي



المصدر: اعداد المؤلفان بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الثاني: وسائل الذكاء الاقتصادي:

ان التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد العامل الاساس لتطوير تطبيقات الذكاء الاقتصادي عالمياً، فقد شهد العالم استخداماً مكثفاً للحواسيب الالية وتعددت الطرق للحصول على المعلومات وزادت حدة المنافسات، مما استوجب ظهور نماذج للتحليل التنافسي او الاستراتيجي ومناهم تلك النماذج المستخدمة، نموذج

---

(1) تير رضا، الذكاء الاقتصادي وسيلة لادماج البحث والتطوير ضمن منظومة الخدمات، واقعه وافاقه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2012، ص13.

(Fuld) والذي يتضمن العديد من الادوات لغرض التحليل وهي ما يأتي: [1]

اولا. نوايا وقدرات الاداريين: يمكن من خلاله التنبؤ بالقرارات وتحديد العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات لديهم، واعداد الجانب النفسي لمتخذي القرار، على ان يؤخذ بالاعتبار بعض المحددات وتحليل تلك المحددات في ضوء واقع المناخ الحالي لتلك المؤسسات، وبيئتها المستقبلية.

ثانيا. المقارنة (Benchmarking): وهي مقياس لجودة سياسات المؤسسة، والمنتجات وغيرها، ومقارنتها مع القياسات المعيارية او قياسات مماثلة من نظيراتها ومن خلال التقنيات المستخدمة والتي يمكن من خلالها التعرف على المحددات التي تعيق تحديد كفاءة المؤسسات العاملة في القطاع نفسه ومجالات تطبيقها في ضوء الدروس المستخلصة منها.

ثالثا. تحليل الاستراتيجية المستقبلية: وتعني محاولة التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف المختلفة للمؤسسات فضلاً عن اكتشاف الفرص المتاحة والتهديدات المتوقعة التي تحيط بتلك المؤسسات بحيث تؤدي نتائج التحليل الى تحديد التوجه الاستراتيجي للمؤسسات في المراحل الاولية للتدخل وهذا التحليل هو النموذج نفسه المستخدم في مجالات التحليل الاستراتيجي والذي يطلق عليه نموذج – Swot– وهو مستلهم من قبل المؤلف (Igor Ansoff)بعد الحرب العالمية الثانية واستخدم هذا النموذج بنطاق واسع في الجامعات والمدارس من خلال المنافسة التي اضحت اليوم اشد واقوى، وبات هذا النموذج لا يواكب الواقع الحالي، إذان اكتشاف الفرص وتحديد التهديدات وتمييزها بات اكثر صعوبة في ظل بيئة شديدة المنافسة[2].

---

(1) Fuld.M. "The new Competitor intelligence " the completer source for finding , analysing and using in formation about your compettors , New York " johnwiley 1995 , P. 482-483.

(2) عبد الفتاح بوخمخم، صالحي محمد، الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة ومحيطها، جامعة جحيل، من اعمال المؤتمر السنوي الحادي عشر، ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة – جامعة الزيتونة الاردنية– كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، نيسان، 2012، ص351.

رابعا. توقع الاستراتيجيات التنافسية: يقترح النموذج تحليل اربع قوى محيطة بالمؤسسة وتلك القوى هي اللوائح داخل المؤسسة والتنظيمات والتكنولوجيا المستخدمة فضلاً عن التغيرات التي تحدث في نشاطات القطاع اثناء عملية الدعم، ونمو الاستهلاك، فضلاً عنان هناك طرق اخرى متعددة في هذا المجال، ومنها نموذج (Portor) والمتضمن خمسة قوى ونموذج الاستجابة للمنافسات من خلال استخدامه تقنيات عدة منها الطرق التقليدية في عملية التحليل للمنافسة والنماذج الرياضية فضلاً عن الطريقة النوعية المتمثلة بمقابلة المعنيين في هذا المجال.

خامسا. التوقع بإدخال منتج جديد: يقترح النموذج في هذا المجال ما يعرف بالاطار الزمني-(Timelining) ويعني قيام المؤسسات بالمتابعة للنشاطات العملياتيةكافة والتعرف على المعلومات التي تنتج من العملية لغرض تحليلها في تلك المؤسسات.

سادسا.تحليل التكاليف: ويعتمد تحليل التكاليف اساساً على ميزانية المؤسسة والتي تعد اداة التحليل ويكون عنصر المقارنة الاساسي هو تركيزها على العوامل الحرجة مثل شراء البنايات والمعدات والتجهيزات، فضلاً عن التكاليف الادارية[1].

ولابد من الاشارة الى ان أي مؤسسة او هيأة تطور اساليبها الخاصة بها في هذه المجالات بما يتلاءم مع طبيعة نشاطاتها وان الهدف الاساس من استخدام الذكاء الاقتصادي يتجسد في قيام المؤسسات بحمايةاستقلالها الاقتصادي، وبالتالي الحصول على الحصص الاضافية في السوق، وتنمية وتطوير الابداع لغرض ضمان استمرارية تلك المؤسسات في تنافسيتها بواسطة المنتجات التي تحقق الارباح والتوسع، وتعطي قيمة مضافة يمكن استخدامها في عملية التحليل لنتائج الذكاء الاقتصادي.

(1) Fuld. M. Op. Cit. P. 484.

الفصل الثاني

الذكاء الاقتصادي والاقتصاد المعرفي

المبحث الاول.الاطار المفاهيمي للاقتصاد المعرفي ومؤشراته.

ان اتساع تطبيقات الاقتصادي المعرفي وتسارع الدول الساعية لتحقيق التنمية للولوج اليه نتيجة لاهميته المتصاعدة وتأثيره في مفاصل الحياة كافة للافراد والمجتمعات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن السياسية والثقافية، كانت السبب وراء السعي الحثيث للعديد من البلدان ان تتجه صوب هذا الاقتصاد والذي يرتكز على الاستثمار في راس المال البشري ويعتمد على منظومة البحث والتطوير والتعليم المستمر.. واطلقت عليه تسميات متعددة منها الاقتصاد ما بعد الصناعي والاقتصاد الحديث واقتصاد المعلومات والاقتصاد الجديد والاقتصاد الرقمي واقتصاد الانترنت فضلاً عن الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الشبكي والاقتصاد الالكتروني واقتصاد اللاملموسات.. واخيراً شاع مصطلح الاقتصاد المعرفي والذي يعد نمطاً متطوراً للتسميات السابقة[1].

ولغرض توضيح الاطار المفاهيمي للاقتصاد المعرفي نستعرض اهم تعاريفه التي تبنتها المؤسسات والمؤلفون في هذا الشأن.وضمن تعاريفه بانه اقتصاد جديد يمتاز بطابع خاص يستمد الخصوصية من الدور الذي سيقوم به في المستقبل وليس من اعتبارات الماضي او الحاضر [2].

وعرفه برنامج الامم المتحدة الانمائي بانه؛ انتاج المعرفة ونشرها واستخدامها في جميع المجالات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والمجتمع المدني وفي الحياة لغرض

---

(1) محمد انس ابو الشامات/ اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 العدد الاول، 2012، ص596.

(2) محسن احمد الخضيري، اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، القاهرة، 2001، ص6.

الوصول للحياة الانسانية الراقية واقامة التنمية الانسانية وبناء القدرات البشرية والتوزيع الناجح لها[1].

وفي تعريف اخر هو اقتصاد يهتم بالحصول على المعرفة واستخدامها وابتكارها لغرض تحسين نوعية الحياة في المجالات كافة بواسطة الخدمات المعلوماتية والتطبيقات التكنولوجية المتطورة وبالاستخدام للمورد البشري، واعتماد البحث العلمي في المحيط الاقتصادي لينسجم مع التحديات للعولمة واستخدام تكنولوجيا المعلومات للتنمية الشاملة[2].

ومن تعاريفه اقتصاد جديد يعتمد على المعلومات والمعرفة ويستثمر في رأس المال البشري لتطوير الاقتصاد والمساهمة في التنمية[3].

وفي تعريف اخر، بأنه الاقتصاد الذي ينتج السلع والخدمات والصادرات بنسب عالية للقيمة المضافة المعرفية وترتفع الاصول المعرفية فيه عن الاصول المادية الثابتة ويرتكز على الانتاجية للافراد والمؤسسات التي تركز على المعلومات والمعرفة اكثر من غيرها[4].

وعرفه باحث اخر بانه؛ الاقتصاد الذي يخلق الثروة بواسطة عمليات المعرفة من التطبيق والاستخدام بكافة اشكالها وقطاعاتها المختلفة بواسطة الموارد البشرية واللاملموسات ومن خلال الخصائص والقواعد الجديدة[5].

---

(1) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2003، ص38.

(2) منى مؤتمن، دور النظام التربوي الاردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي، مجلة رسالة المعلم، المجلد 43، العدد الاول، عمان، الاردن، 2004، ص12.

(3) كريم سالم الغالبي، محمد نعمة الزبيدي، الاقتصاد المعرفي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان –الاردن، 2015، ص22.

(4) محمد محمود العجلوني، معايير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، من اعمال المؤتمر العربي الاول، الاسكندرية، 2005، ص176.

(5) عبود نجم، ادارة المعرفة والمفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الطبعة الاولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، 2005، ص25.

وفي تعريف اخر بانه؛ نمط اقتصادي يمتاز بالتطور يقوم على الاستخدام الموسع للمعلومات وشبكة الانترنت في النشاطات الاقتصادية بمختلف اوجهها ومنها التجارة الالكترونية، ويرتكز على المعرفة والتطور التكنولوجي والابداع ويعتمد تكنولوجيا الاعلام والاتصالات[1].

اما التقرير الاستراتيجي العربي فقد عرفه بانه؛ اقتصاد جديد قد فرضته حالة جديدة للانشطة التي ترتبط بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات وتعد التجارة الالكترونية اهم ملامحه.

وجاء في تعريف له بانه النقيض المتزايد للاقتصاد التقليدي والصناعي تحديداً، لانه صاغ لنفسه مفاهيمه الجديدة وتصوراته المستقبلية[2].

في حين عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بانه؛ الاقتصاد المبني بالاساس على انتاج المعرفة والمعلومات ونشرها واستخدامها[3].

اما البنك الدولي فقد عرفه بانه؛ الاقتصاد الذي يستخدم المعرفة بشكل فعال لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويشمل تطبيق وجلب المعارف الاجنبية وتكييف المعرفة وتكوينها من اجل استخدامها في الاحتياجات الخاصة.

وجاء في تعريف اخر بانه الاقتصاد المقترن بالمنتجات الذكية ويقوم على جمع المعلومات وحيازتها في الكومبيوتر ليقوم بتحليلها واستخدامها مع الواقع بما يتناسب

---

(1) عيسى خليفي، كمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي، الواقع والافاق، الملتقى الدولي للمعرفة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص69.

(2) نبيل علي، نادية حجازي، الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، الكويت، العدد 318 لعام 2005، نقلاً عن يحيى الحياوي، الرباط، 2006، ص6.

(3) عبد الرحمن الهاشمي، فائزة عزاوي، المنهج واقتصاد المعرفة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص25.

معها ويقوم الانسان الراشد بالتعاطي معها[1].

في حين عرفه باحث اخر بانه فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يستند الى فهم جديد لدور المعرفة والموارد البشرية في التطور الاقتصادي، وتقدم المعرفة الجزء الاكبر من القيمة المضافة ويعتمد اساساً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [2].

ومن التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريفاً شاملاً للاقتصاد المعرفي وهو نمط اقتصادي جديد يستند على المعلومات والمعرفة ويستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصيغة رقيمة لإنتاج المعرفة بسرعة وبأقل كلفة وتحويلها الى مورداً اقتصادياً يكون مصدراً للثروة ويساهم في التنمية المنشودة.

وهناك اختلاف في التركيب اللغوي بين مصطلح الاقتصاد المعرفي واقتصاد المعرفة فالاقتصاد المعرفي هو نمط اقتصادي قائم بذاته وجديد له خصائصه وسماته وادواته، في حين اقتصاد المعرفة يعني الدراسات الاقتصادية التي تختص بالمعرفة[3].

وبالامكان ايجاز التعاريف الواردة في اعلاه في الجدول (3).

جدول (3) اهم تعاريف الاقتصاد المعرفي للمؤسسات والمؤلفين

ت	المؤلف او المؤسسة	خلاصة التعريف
1	المؤلف محسن احمد الخضيري	اقتصاد جديد يستمد خصوصيته من دوره المستقبلي وليس حاضره وماضيه.
2	برنامج الامم المتحدة الانمائي	هو نشر المعرفة وانتاجها واستخدامها لغرض التنمية الانسانية وبناء القدرات البشرية.

(1) هاشم الشمري، نادية الليثي، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص15.

(2) مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية، جامعة زيان عاشور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013، ص5.

(3) غدير باسم غدير، اقتصاد المعرفة، شعاع للنشر والعلوم الجمهورية العربية السورية، حلب، 2010، ص76.

ت	المؤلف او المؤسسة	خلاصة التعريف
3	المؤلفة منى مؤتمن	الاقتصاد المعني بالحصول على المعرفة واستخدامها وابتكارها لتحسين نوعية الحياة باعتماد البحث العلمي.
4	المؤلف محمد محمود العجلوني	اقتصاد ينتج الخدمات والصادرات ويحقق قيمة مضافة معرفية ترتكز على المعلومات والمعرفة.
5	المؤلف عبود نجم	اقتصاد يخلق الثروة بواسطة عمليات المعرفة في تطبيقها واستخدامها بواسطة الموارد البشرية.
6	المؤلفينعيسى خليفي وكمال منصوري	اقتصاد يمتاز بالتطور باستخدام المعلومات والانترنت ومنها التجارة الالكترونية ويعتمد على تكنولوجيا الاعلام والاتصالات.
7	المؤلفين كريم سالم ومحمد نعمة الزبيدي	اقتصاد جديد يعتمد على المعلومات والمعرفة ويستثمر في رأس المال البشري لتطوير الاقتصاد والتنمية.
8	التقرير الاستراتيجي العربي	اقتصاد جديد فرضته حالة من الانشطة التي ترتبط بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات كالتجارة الالكترونية.
9	المؤلفين نبيل علي ونادية حجازي	هو النقيض المتزايد للاقتصاد التقليدي وصاغ لنفسه مفاهيمه الجديدة وتصوراته المستقبلية.
10	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	هو الاقتصاد المبني على انتاج المعرفة والمعلومات ونشرها واستخدامها.
11	البنك الدولي	اقتصاد يستخدم المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية ويجلب المعارف الاجنبية لاستخدامها في الاحتياجات الخاصة.
12	المؤلفين هاشم الشمري ونادية الليثي	اقتصاد مقترن بالمنتجات الذكية ويقوم على حيازة والمعلومات في الكومبيوتر وتحليلها واستخدامها.
13	المؤلف مراد علة	فرع من فروع العلوم الاقتصادية يستند على المعرفة والموارد البشرية وتقدم المعرفة القيمة المضافة.

المصدر: من اعداد المؤلفان بالاعتماد على التعاريف السابقة.

يتضح مما تقدم ان الاقتصاد المعرفي يعتمد على الاستثمار في الموجودات المعرفية والفكرية غير الملموسة اكثر من اعتماده على الموجودات المادية الملموسة، لذا يحاول

المؤلفون والاقتصاديون نتيجة لتزايد دور المعرفة ونشرها وتأثيرها في خلق الثروة، ان يجدوا طرائق محددة لغرض ادخال عامل المعرفة وبشكل مباشر في النظريات والنماذج الاقتصادية وبالاخص نظرية النمو الحديثة(1).

وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي البنية التحتية للاقتصاد المعرفي لقدرتها على حل العديد من المشاكل في العمل فضلاً عن توفير الخبرة التنافسية التي تؤدي لزيادة القدرة على خلق القيمة ويعد (Tovler) اول من تنبأ بهذه الثورة في عام 1986 بكتابه وعود المستقبل، فضلاً عن كتابة (صدمة المستقبل الثالثة- والذي اصدره عام 1996 والمتضمن تأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية(2).

في حين يعد العجلوني على الصعيد العربي من الاوائل الذين اشاروا للاهميةالنسبية المتصاعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية وبالاخصاستخدامها في تقديم الخدمات المالية على المستوى العالمي(3).

وقد بين (Robson)ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتضمن كل الاجهزة والبرمجيات بانواعها والتي تهتم بالحصول على المعلومات كافة وتقوم بنقلها(4).

في حين يرى (Rowley) ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتضمن الانظمة العلمية والتكنولوجية والادارية والهندسية التي تستخدم في الحصول على المعلومات

---

(1) كريم سالم الغالبي، ابراهيم رسول، اقتصاد المعرفة ونظرية النمو الحديثة، من اعمال المؤتمر العربي الاول، الاسكندرية، 2005، ص41.

(2) الفن توفلر، صدمة المستقبل، الموجة الثالثة، ترجمة فارس عضوب، دار المروج، بيروت، 1996، ص97.

(3) محمد محمود العجلوني، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في ادارة التنمية الاردنية، جامعة اليرموك، المملكة الاردنية الهاشمية، 1996، ص25.

(4) Robson , Wendy : strategic Management and information systems. prentice Hall , Great Britain , 1997, P.18.

ومعالجتها ومن ثم تطبيقها بواسطة المورد البشري وتأثيرها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بها[1].

ويتسم الاقتصاد المعرفي ببعض من السمات والخصائص اهمها قدرته على توليد المعرفة واستخدامها لتحقيق الكفاءة في العملية الانتاجية والتوزيع وخلق الفرص سواء للمنتجين أو المستهلكين ويمتاز بعدم وجود الحواجز الجغرافية ولا تعني بعد المسافات عائقاً امام الاتصالات والاندماج مع المحيط الداخلي والخارجي فضلاً عن ان المعرفة تكون متاحة للجميع وان كل فرد يمكن ان يكون مبدعاً ومبتكراً داخل المجتمع ولا يكون مجرد مستهلكاً للمعلومات والمعرفة، ويكون مشجعاً للاستثمارات في هذا المجال[2].

ومن السمات والخصائص الاخرى للاقتصاد المعرفي اعتماده على التعليم والتدريب التي تجعل العاملين يواكبون التطورات في مجالات المعرفة وتستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من اجل بناء نظام معرفي يمتاز بالسرعة والدقة، ويرتكز على منظومة البحث والتطوير في عمليات التنمية باعتماده على الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في مجال التقنيات الحديثة، فضلاً عن المرونة التي يمتاز بها للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة والقدرة على المنافسة كونه اقتصاداً مفتوحاً بشكل كامل يؤهله ان يولد المنتجات المعرفية وخلق المبادرات الفردية والمجتمعية لتحقيق الارتفاع في الدخول للعاملين في مجال المعرفة نتيجة لارتفاع مؤهلاتهم، والاهم ارتباط الاقتصاد المعرفي بالذكاء وقدرته على الابتكار وهو ما يميزه عن الاقتصاد التقليدي[3].

ويسود الشك في ان معدلات النمو تستند حصراً على منحنى التقدم التكنولوجي بطريقة او بأخرى فهناك بعض الاطر المزودة بالتكنولوجيا، تقوم على التعامل المستمر مع

---

(1) Rowley.J.E. The Basics of information Technologic live Bingley , London 1998, P.12.

(2) يوسف حمد الابراهيم، التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2004، ص102.

(3) هاشم الشمري، نادية الليثي، مصدر سابق، ص22.

العقول البشرية وهذا التعامل الواضح ذات صلة كبيرة جداً بتلك العقول البشرية[1].

أما مؤشرات الاقتصاد المعرفي فقد تعددت الدراسات وتوسع الجدل بصددها كما هو الحال في مفهومه ومفهوم الذكاء الاقتصادي وأهم الدراسات التي تناولت تلك المؤشرات هي ما ورد عن الامم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا) (الإسكو) والتي حددت المؤشرات بمؤشر التعليم ومؤشر التكنولوجيا ومؤشر الموارد البشرية فضلاً عن نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[2].

وفي دراسة اخرى يستند المؤشر على اربعة مؤشرات فرعية تمثل الركائز الاساسية للاقتصاد المعرفي وهي الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي واعتماد الابتكار والتكنولوجيا والتعليم والتدريب فضلاً عن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[3]. وحددت دراسة اخرى المؤشرات بمؤشر البحث والتطوير ومؤشر التعليم والتدريب فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية الاساسية للحواسيب[4].

أما مؤشر المعرفة العربي فاعتمد على اربعة مجالات اساسية هي نظام الحوافز الاقتصادية الذي يعتمد على الأطر القانونية والسياسية التي تؤدي لزيادة الانتاجية والنمو، والابتكار الذي يعتمد على الانفاق على البحث والتطوير، والتعليم والتدريب الذي يهتم بالموارد البشرية في تطوير النشاط الاقتصادي واخيراً تكنولوجيا المعلومات التي تعتمد على التكنولوجيا المناسبة ونشرها [5].

مما تقدم يمكن وضع مؤشراً للاقتصاد المعرفي بالشكل (5).

---

(1) Eliezer Yudkowsky, Intelligence Explosion Microecommics, machine intelligence Research Institute, technical report , 2013 , P.21.

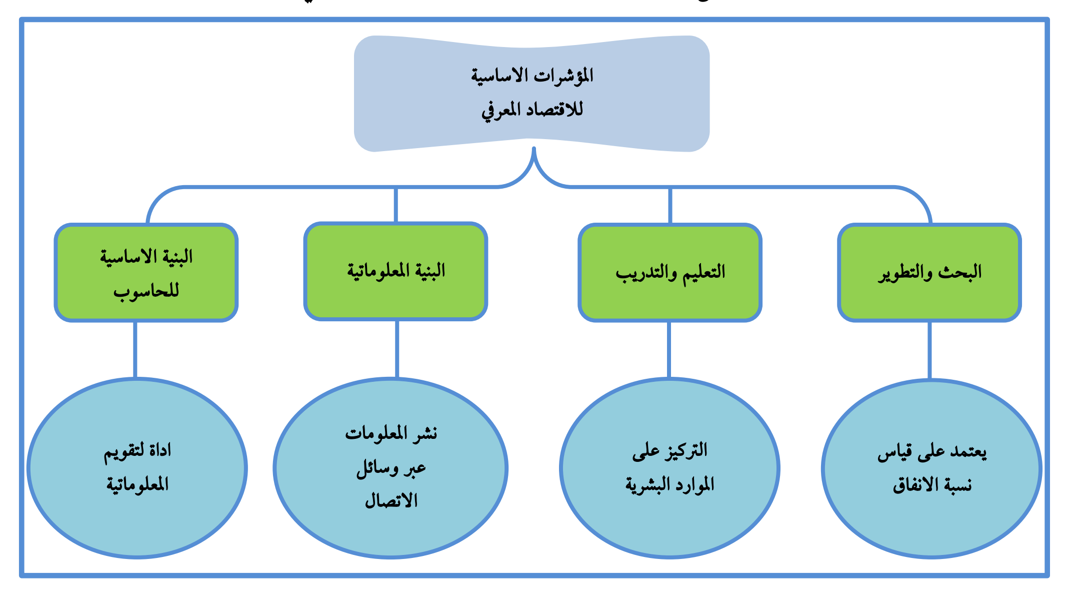
(2) الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبنى على المعرفة، نيويورك، 2003، ص12-11.

(3) World Bank , "Knowledge assessment methodology : knowledge economy index(KEI) , Washington, 2012.P.1.

(4) مراد علة، مصدر سابق، ص9.

(5) مؤشر المعرفة العربي/ مقومات مفهوم متعدد الابعاد تقرير المعرفة العربي/ دبي 2015، ص89-90.

الشكل (5) المؤشرات الاساسية للاقتصاد المعرفي



المصدر: من اعداد المؤلفان بالاعتماد على المؤشرات السابقة.

مما تقدم تبين وجود العلاقة المترابطة بين الذكاء الاقتصادي والاقتصاد المعرفي كون الاول يعد من اهم وسائل الثاني، وان تزايد الاهتمام بالذكاء الاقتصادي كوسيلة في عمليات التنمية ناتج عن اتساع تطبيقات الاقتصاد المعرفي، وان كلاهما يستند على المعلومات المتأتية من البيانات والتي يتم حيازتها ثم تحليلها لغرض اتخاذ القرار الذكي اقتصادياً فيما يتعلق بالذكاء الاقتصادي، وتلك المعلومات هي ذاتها التي تستخدم منأجل انتاج المعرفة لتكون مورداً اقتصادياً ومصدراً لتكوين الثروة فيما يتعلق بالاقتصاد المعرفي. فضلاً عن ان اهم مؤشرات الاقتصاد المعرفي هو مؤشر البحث والتطوير، وهو ذاته يعد اول عناصر الذكاء الاقتصادي المتعلق بالسياسة التنافسية والتي اضحت منافسة معرفية بالدرجة الاساس.

المبحث الثاني: الذكاء الاقتصادي والمعرفة.

تعد اول اشارة لمصطلح المعرفة في الادبيات الاقتصادية في عام 1945 من قبل

المؤلف فريدريك هايك في بحثه؛ (استخدام المعرفة في المجتمع) والـذي تضـمن ان المعرفـة تعد سلعة. اما اولى المحاولات الحقيقية لدراسة المعرفة كونها سلعة كانت مـن قبـل العـالم فرتزماكلوب في كتابه؛ (انتاج المعرفة وتوزيعها في الولايـات المتحـدة الامريكيـة) والـذي يعد مرجعاً في هذا المجال. بعدها تناول الكاتب خومالوفي كتابه؛ (اسس نظريـة المعرفـة)، تحليلاً بان المعرفة في اصلها او غالبها هـي سـلعة وحـدد لغـرض قياسـها وحـدة تسـمى (knowt) واظهرت النظريـات اللاحقـة لقيـاس المعرفـة في التسـعينيات خطأهـا بسـبب الاعتماد على افتراضات غير صحيحة[1].

وقد اضحت المعرفة المحدد الاساس للإنتاجيـة لان الحصـول عليهـا واسـتخدامها يوفر التكامل لكل القوة الانتاجية في المجتمع، واصبحت فجوة المعرفة تعد المحدد الرئيسي وليس فجوة الدخل في تحديد مقدرات الدول[2].

وتعد المعرفة من اهـم العناصـر في عمليـات الانتـاج الحديثـة والمصـدر الاسـاس لتكوين الثروة في الاقتصاديات الحديثة، وتقسم المعرفة من الناحية الاقتصـادية ومجـالات النشاطات الانتاجية كافة على خصائص، تمثل الاطار الفكري والنظري للاقتصاد المعرفي. ونظـراً لتوسـعها في الجانـب المفـاهيمي والنظـري والتطـورات المتسـارعة الـتي يشـهدها الاقتصـاد العـالمي، في مفهومهـا افضـت في النتيجـة الى تغـييرات ملحوظـة في منهجيـة الاقتصاديات الحديثة، مما دفع العديد من المفكـرين والمـؤلفين والاقتصـاديين الى اطـلاق تسميات جديدة وعديدة تمخضت عن شيوع مفهوم الاقتصاد المعرفي.

وان العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والمعرفة هي تحصـيل حاصـل في دورة الـذكاء الاقتصادي والتي تبدا من البيانات التي تولد المعلومات بعد فرزها وتنقيحهـا وتلخيصـها والتي تعد البنية الاساسية لكل من الذكاء الاقتصـادي والاقتصـاد المعـرفي إذ يـتم تحليـل

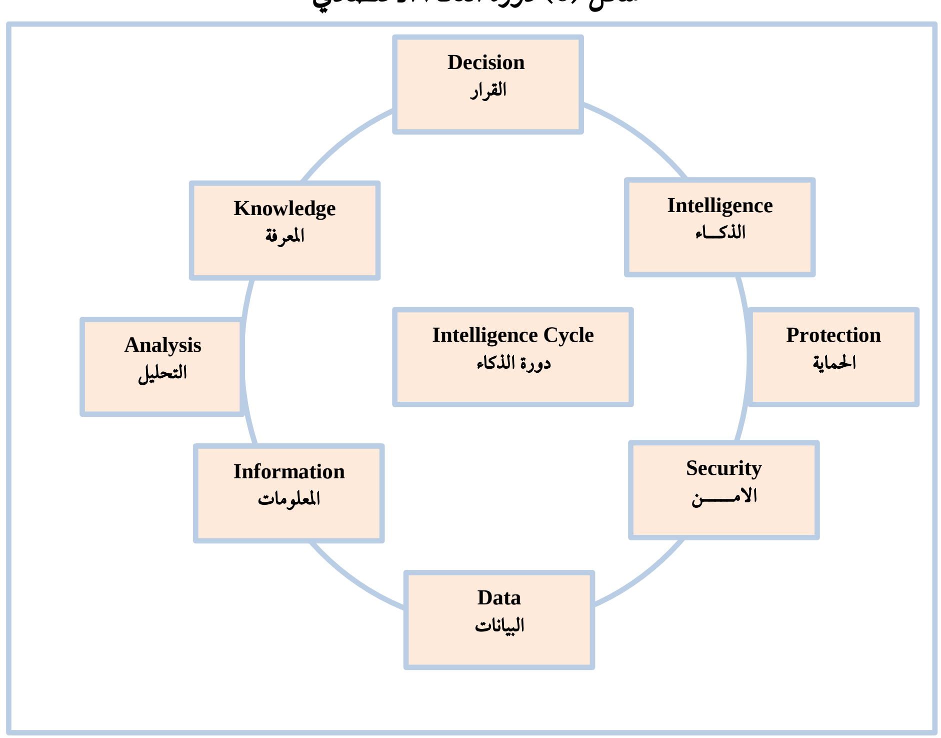
---

(1) محمد انس ابو الشامات، مصدر سابق، ص526.

(2) برنامج الامم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، خلـق الفـرص للاجيـال القادمـة، ص17.

المعلومات ومعالجتها وبالتالي انتاج المعرفة والتي تؤدي بدورها الى المساهمة في اتخاذ القرار الذكي اقتصادياً وهو الهدف المنشود لعملية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات والدول وهذه العملية تؤدي الى توفير الحماية وبالنتيجة ستحقق الامن للمؤسسات والدول وهذا ما يطلق عليه دورة الذكاء الاقتصادي والتي تبين بشكل واضح العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والمعرفة كما في الشكل (6).

شكل (6) دورة الذكاء الاقتصادي



المصدر:

Eduard Oliver Arena, "Strategic intelligence and economic security, Spanish institute for strategic studies Feb.2014, P.23.

المبحث الثالث: الذكاء الاقتصادي والمعلومات:

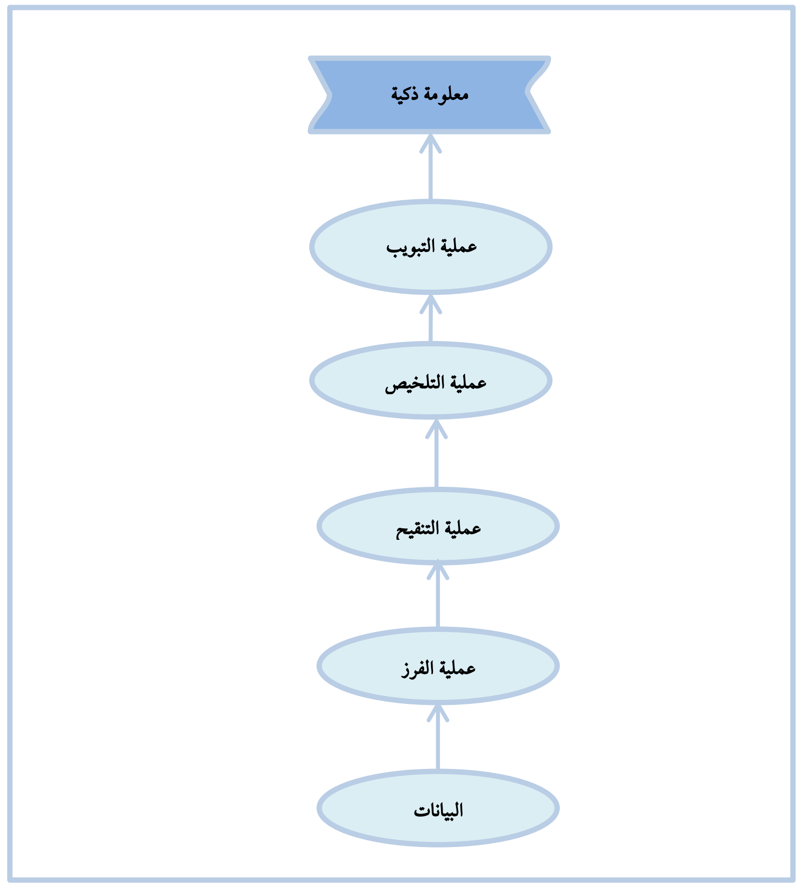
تعد المعلومات مصطلح يتضمن في محتواه ثلاثة من العناصر وهي ما يأتي:[1]

1. البيانات: وتمثل المادة الخام الاولية التي يستخلص منها المعلومات بعد فرزها وتنقيحها.
2. المعلومات: وهي ناتجة عن معالجة البيانات بالتحليل او التركيب واستخلاص ما تضمنته تلك البيانات.
3. المعرفة: وهي حاصل المزيج الخفي من المعلومات والخبرات والمدركات الحسية تلك العناصر الثلاثةتمثل البنية الاساسية لكل من الذكاء الاقتصادي والاقتصاد المعرفي حيث يمكن ان تكون المعلومات مدخلاً للمعرفة وهي في الوقت نفسهقد تكون من مخرجات المعرفة، وان عملية الحصول على المعلومات، هي معرفة والمشكلة لا تكمن في ندرة المعلومات او كثرتها بل تكمن في مدى الاستفادة من تلك المعلومات، التي تعد مصدراً اساسياً للمؤسسات والبلدانلأنها المادة الخام الاولية والضرورية التي يتوقف عليها نجاح القرار الذكي اقتصادياً والحصول على المعرفة ونشرها، وان الحصول على المعلومة المفيدة يجب ان تخضع لمراحل مهمة لتكون معلومة ذكية وقابلة للاستخدام ابتداءاً من عملية الحصول عليها من البيانات بعدها يتم فرز تلك البيانات وتتم عملية التنقيح ثم يتم تلخيصها واخيراً تبويبها لتكون معلومة ذكية وقابلة للاستخدام ويمكن بيان مراحل التحول من البيانات الى المعلومة الذكية بالشكل(7).

---

(1) محمد نعمة الزبيدي، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الشاملة، دراسة في دول عربية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2007، ص17.

شكل (7) مراحل تحول البيانات الى معلومة ذكية



المصدر: من اعداد المؤلفان بالاعتماد على المعلومات السابقة

والمعرفة تعني المعلومات التي يمكن استخدامها وبالتالي استثمارها لغرض الحصول على نتائج مفيدة وتلك المعلومات ينبغي ان تكون لها قابلية للتواصل وكذلك الاستيعاب من قبل المتخصصين المعنيين، وانها لا يكتفى بها باعتبارها معلومات مفيدة بل يعتمد على استخدامها بشكل مفيد[1].

---

(1) ابو بكر محمود الهوش، مقدمة اقتصاديات المعلومات والمعرفة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2013، ص100.

اما ما يتعلق بخصائص المعلومات المفيدة والمتحصل عليها من البياناتوالتي تعد اساساً للمدخلات المستخدمة في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للذكاء الاقتصادي في المؤسسات والبلدان.

تلك المعلومات هي ذاتها اساس المدخلات في عملية انتاج المعرفة ونشرها واستخدامها بالنسبة للاقتصاد المعرفي، وهو ما يشير للعلاقة بين الذكاء الاقتصادي والاقتصاد المعرفي.

والمعلومات المفيدة يجب ان تمتاز ببعض الخصائص لتكون معلومات ذكية، ومنها ان تكون مناسبة من حيث التوقيت وصالحة للهدف المخطط له، وان تكون موثوقة المصدروتمتاز بالدقة والموضوعية، فضلاً عن قابليتها للتحقق والاستخدام وان تتجسد فيها الحداثة والمرونة وتكون شاملة وموجزة[1].

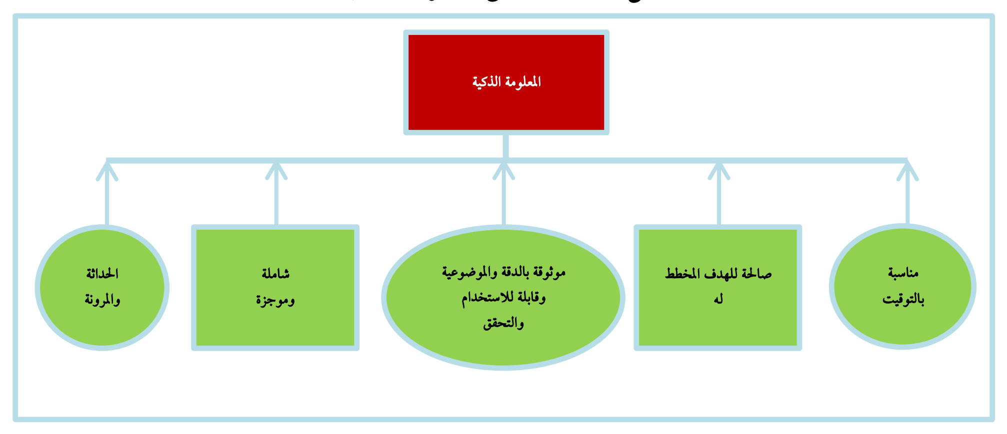
مما تقدم يمكن القول ان عدم توفر الخصائص المشار اليها في اعلاه ستفقد تلك المعلومات فائدتها وستؤدي الى ضياع الجهد والوقت لمتخذي القرار.

ويوضح الشكل (8) الخصائص العامة للمعلومة الذكية

---

(1) جمال الدين سحنون، بلهادية عبد الله، نحو تبني استراتيجية للذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن علي الشلف، ص10.

شكل (8) خصائص المعلومة الذكية



المصدر: من اعداد المؤلفان بالاعتماد على المعلومات السابقة

يتبين من الشكل (8) ان المعلومات التي لا تتصف بالخصائص المشار اليها قد تتعدى آثارها فقدان فائدتها وتعثر اتخاذ القرار، الى آثار سلبية اكبر تتعدى حدود المؤسسات والبلدان ويمكن الاستشهاد بحالتين سابقتين على سبيل المثال لا الحصر على دور المعلومات التي لا تتصف بالخصائص المطلوبة للمعلومة الذكية واثارها السلبية اولهما- ما تردد عن الدور الذي لعبته المعلومات غير الدقيقة في انهيار الاقتصاد العالمي في نهاية عام 1987 وما عرف بالاثنين الاسود إذ النكسة التي عصفت باسواق المال عالمياً نتيجة لغياب المعلومة الذكية في تلك المدة[1].

اما الحالة الثانية والاكثر اهمية فهي ما ورد في الشكوى المقدمة في التقرير الصادر عن لجنة اسلحة الدمار الشامل في العراق عام 2005 والتي اشارت الى ان اجهزة الاستخبارات تشعر بالاحباط لعدم القدرة على الاستمرار في البحث عن اسلحة الدمار الشامل والتي اعتمدت على المعلومات غير الدقيقة وادت الى ما آلت اليه في الحرب على العراق[2].

---

(1) محمد نعمة الزبيدي، مصدر سابق، ص29.

(2) Commission on the intelligence of the united states Regarding weapons of Mass Destruction, Report to the president (Washington, DC: Government printing office, 2005) chapter Eight: Analysis. P.175.

وان عملية تحويل المعلومات الى ذكاء اقتصادي اضحت واحدة من القضايا المركزية في الحاضر والمستقبل وهي الطريقة التي تكون فيها قادرة على صنع القرار داخل المؤسسات وخدمة القرارات الاستراتيجية للبلدان(1).

المبحث الرابع: الذكاء الاقتصادي والبحث والتطوير والتعليم.

ان البحث والتطوير هو العمل المبدع الذي يقوم على اسس منتظمة لغرض زيادة المعرفة واستخدام تلك المعرفة في التطبيقات الجديدة. ويقسم على البحث الاساس الذي يتضمن البحوث المنهجية التي تتناول الظواهر والوقائع لغرض اكتساب المعرفة، والبحث التطبيقي الذي يتناول هدف معين او غاية لغرض الحصول على المعرفة الجديدة، وكذلك البحث التجريبي الذي يتناول المعرفة المكتسبة من خلال البحث او القيام بتجربة عملية او كلاهما فضلاً عن قيام العديد من المستشارين في مجالات العلوم السياسية في الوقت الحالي باستخدام احصائيات البحث والتطوير لغرض صياغة البرنامج الحكومي بالاعتماد على تلك الاحصائيات(2). ان تسارع الدول في الحصول على الميزة التنافسية في ظل المنافسة العالمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لا يمكنها تجاوز دور دوائر البحث والتطوير والابتكار وامكانية استيعابهاللوسائل التقنية الحديثة واستخدامها في عمليات التنمية..ويعد حجم الانفاق على منظومة البحث والتطوير من المؤشرات الاساسية التي تدل على سعي الدول للتوجه صوب الاقتصاد المعرفي، فالانفاق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يمثل كل النفقات الرأسمالية او الجارية منها سواء في القطاع العام أم الخاص، والتي تنفق على الاعمال الابداعية بطريقة ممنهجة لغرض الحصول على المعرفة في

---

(1) FevnandpalopMarro , Competitive intelligence: a new paradigm in the strategic direction of organizations in a globalized world, journal of competitive intelligence and Management SCIP, vol.1, No.2, spring 2003. P.63.

(2) رحيم حسين، المؤسسة الاقتصادية وتحديات المحيط التكنولوجي، تشخيص واستراتيجيات، من اعمال الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 22-23 ابريل 2003، ص41-40.

الجوانب كافة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية، واستخدام المعرفة في التطبيقات الجديدة[1]، وان البيانات المتعلقة بالبحث والتطوير تتم باستخدام مؤشرين اساسيين اولهما: النفقات التي تخصص للبحث والتطوير والاخر: للعاملين في مجال البحث والتطوير، وتجري عمليات جمع تلك البيانات لغرض تحليلها واعتمادها معياراً للمقارنات الدولية[2].

مما يتطلب منالبلدان ان تهتم بوضع خارطة لرسم سياسات البحث والتطوير في مؤسساتها وتوطيد العلاقة بين مراكز البحث والجامعات على ان تضمن للباحث فيه دوراً ريادياً وتثمين لجهوده، وتوفير المتطلبات كافة التي يحتاجها لعملية البحث.

وتناول مؤشر المعرفة العربي مؤشرات البحث والتطوير من منهجين هما المدخلات والمخرجات، إذ تضمنت المدخلات الانفاق على البحث والتطوير ونصيب المؤلف من الانفاق الكلي وعدد العاملين في مجال البحث والتطوير، فضلاً عن عدد المؤلفين لكل مليون نسمة، اما المخرجات فقد تضمنت النشر العلمي وتعني عدد الابحاث العلمية المنشورة والاحصاءات المتعلقة ببراءات الاختراع وتعني مجموعة براءات الاختراع المنجزة خلال مدة زمنية معينة، فضلاً عن الصادرات للمنتجات عالية التكنولوجيا والواردات منها والبنية التحتية وراس المال المعرفي [3].

ما تقدم يشير بوضوح للأهمية النسبية المتصاعدة لدور منظومة البحث والتطوير في عملية الذكاء الاقتصادي واتخاذ القرارات الذكية اقتصادياً وهو من المؤشرات الاساسية للاقتصاد المعرفي.

ويمكن بيان اهم مؤشرات البحث والتطوير بالشكل (9).

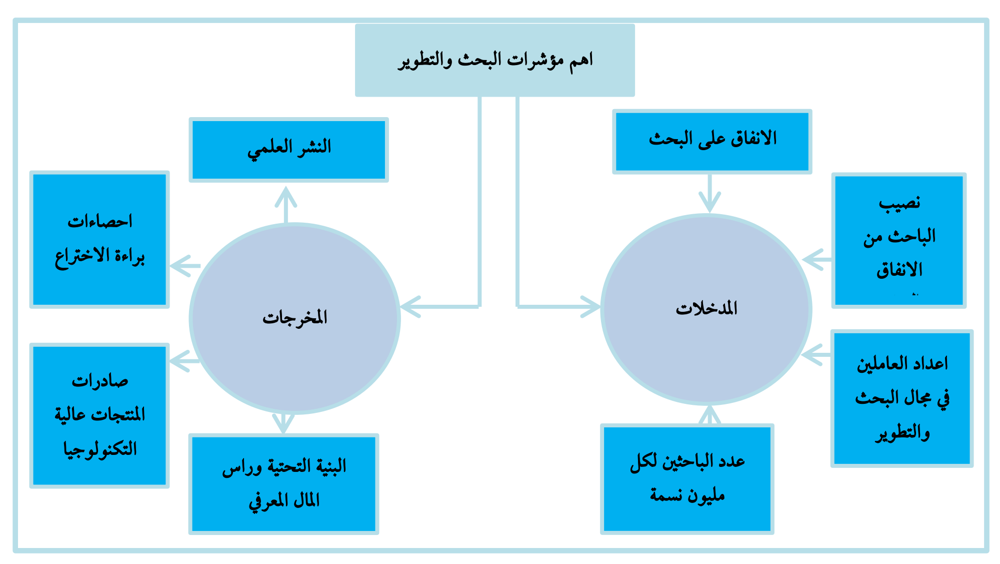
---

(1) محمد انس ابو الشامات، مصدر سابق، ص601.

(2) مراد علة، مصدر سابق، ص9.

(3) مؤشر المعرفة العربي. مصدر سابق ص 105

شكل (9) مؤشرات البحث والتطوير



المصدر: من اعداد المؤلفان بالاعتماد على المعلومات السابقة.

اما ما يتعلق بعلاقة الذكاء الاقتصادي بالتعليم والذي يعد نوعاً من الاستثمار تفوق عوائده أي مشروع اقتصادي من خلال التوظيف الامثل لنفقات التعليم لغرض تحقيق اعلى العوائد الممكنة، وهو جزء من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء[(1)].

ومن وجهة النظر الاقتصادية اضحى التعليم سلعة استهلاكية كونه يحقق منفعة مباشرة في اشباع الحاجة للأفراداو في الحصول على المعرفة، وهو كذلك سلعة استثمارية في الوقت ذاته لأنه يحقق الزيادة في دخل الافراد وتحسين قدرتهم الانتاجية[(2)].

---

(1) ليلى بعوني، الاستثمار في راس المال البشري والعائد من التعليم، مجلة المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد الرابع، 2014، ص168.

(2) غربي صباح، الاستثمار في التعليم ونظرياته، مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، 2008، ص41.

فالموارد البشرية اضحت تعد من الاهمية بمكان في العملية الاقتصادية وتطوير التنمية على الرغم من الصعوبة في قياس الكفاءة للأفراد العاملين بشكل مباشر وتعتمد مؤشرات الموارد البشرية على مصدرين رئيسيين اولهما بيانات التعليم والتدريب والثاني بيانات الكفاءة للعاملين والتي تتيح تقييم المعرفة والمهارة او راس المال البشري المتأتية من عملية التعليم[1].

ان التعليم العالي بحسب تعريف البنك الدولي هو التعليم بعد الثانوي والذي لا يقتصر فقط على الجامعات على الرغم مما تقدمه الجامعات ويعد الجزء الاكبر من هذا التعليم بل يتضمن ما تقدمه المؤسسات الاخرى ومنها التعليم الخاص ومعاهد التدريب فضلاً عن المؤسسات البحثية والمراكز المتخصصة بالتعليم عن البعد والمعامل والمؤسسات، إذ تشكل جميعها شبكة مؤسساتية تساعد في خلق كفاءات عالية من الموارد المطلوبة لخلق المعرفة والمساهمة في التنمية[2].

تعد المعرفة المحدد الرئيس لتطوير الاقتصاديات وتنافسيتها وأضحت مؤسسات التعليم العالي هي المعول عليها في ادارة المعرفة وانتاجها من خلال ربط البحث العلمي بالقطاعات الانتاجية كافة في القطاعين العام والخاص، بما يعزز دورها وتأثيرها داخل المجتمع وتلبية الاحتياجات المطلوبة وقدرتها على نقل النتائج من تلك البحوث والدراسات من الجامعات الى المجتمع[3].

وقد تضاعفت الاهمية النسبية للتعليم العالي وبات من اهم الروافد في العملية التنموية وعاملاً اساسياً في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات والبلدان، وقد اشار تقرير

---

(1) مراد علة، مصدر سابق، ص9.

(2) مؤشر المعرفة العربي لعام 2015، مصدر سابق، ص68.

(3) عثمان بن عبدالله الصالح، تنافسية مؤسسات التعليم العالي، اطار مقترح، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح، ورفلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد العاشر، 2012، ص301.

البنك الأوربي الى ان حصول الافراد على تعليمٍ عالٍ سيرفع من المستوى المعـرفي ويزيـد من قدرتهم التنافسية ويساهم في التنمية وهو ما اكده تقرير التنافسية العربية العالمي لعـام 2013 وهو ارتفاع قيمة التعليم العالي بعد اتساع تطبيقات الذكاء الاقتصادي[1].

وقد جاء في مؤشر التنافسـية الاقتصـادية الصـادر مـن قبـل المنتـدى الاقتصـادي العالمي، بان التعليم العالي والتدريب يشكلان الركيـزة الخامسـة للتنافسـية والـتي يمكـن قياسها من ثلاثة ابعاد وهو البعد الكمي ويقيس معدل التحـاق الطلبـة بـالتعليم والبعـد الاخر هو قياس جودة التعليم، اما البعد الثالث فيتضمن التدريب خلال الخدمـة وتـوفر اعداد المدربين [2].

وقد تناول مؤشر المعرفة العربي مؤشرات فرعية للتعليم العالي على وفق منهجـي المدخلات والمخرجات، إذ تتضمن مدخلات التعليم الانفـاق علـى التعلـيم امـا المعيـار الاخر هو الالتحاق بالجامعات فضـلاً عـن المـوارد البشـرية والتبـادل الطلابـي.في حـين تتضمن المخرجات كل من الطلبة المتخرجين والتوظيـف فضـلاً عـن راس المـال المعـرفي واخيراً الانتاج المعرفي في مؤسسات التعليم العالي. وتمثل كل من المدخلات والمخرجات مؤشرات للتعليم العالي[3]، ويبين الشكل (10) تلك المؤشرات.

---

(1) World Economic forum , Europe an Bank for Reconstruction and Development 2013 , P.59.

(2) Ibid , P, 3.

(3) مؤشر المعرفي العربي لعام 2015، مصدر سابق، ص64.

شكل (10) مؤشرات التعليم العالي

مؤشرات التعليم العالي
التخرج
الانفاق على التعليم العالي
التوظيف
المخرجات
المدخلات
الالتحاق بالتعليم العالي
راس المال المعرفي
الموارد البشرية
الانتاج المعرفي
التبادل الطلابي

المصدر: من اعداد المؤلفان بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الخامس: مبررات التوجه صوب الاقتصاد المعرفي.

يعد الاقتصاد المعرفي رافداً حديثاً واساسياً للمعرفة على مستوى النظرية الاقتصادية في اطارها الفكري والمنهجي او على مستوى الجانب التطبيقي والعملي ومجالات الاستخدام، واضحى مؤشراً لقياس مدى تقدم الدول وامكانية تطبيق الخطط والبرامج التنموية لاقتصادياتها، واتساع تطبيقاته من خلال نظام الذكاء الاقتصادي، الذي يعد منهجاً شاملاً للمؤسسات والبلدان والتكتلات والمجتمع، ويستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعتمد انتاج المعرفة ويعد اقتصاداً يتميز بسرعته لاعتماده على وسائل التقنيات الحديثة، المتمثلة بشبكة الانترنت والاقمار الاصطناعية والاتصال الالكتروني. وهو ما يميزه عن الاقتصاد التقليدي، الذي يعتمد على وسائل الاتصال التقليدية، وحركة النقل بالسيارات وسكك الحديد واستخدام البريد العادي،

وان التحدي الـذي تسـعى المؤسسـات لمواجهتـه هـو النـدرة في الحصـول علـى المـوارد كالايدي العاملة، ورأس المال والمعـدات التكنولوجيـة، وتمتـاز باسـتهلاكها اثنـاء عمليـة الاستخدام. في حين الاقتصاد المعـرفي بـات التحـدي فيـه هـو ادارتـه للـوفرة، وانتقـل الاهتمام الى كيفية خلق الوفرة بواسطة المعلومات والمعرفة، التي تمتاز بزيادة قيمتهـا اثنـاء عملية الاستخدام، وتعتمد على انتاج المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري ومنظومة البحث والتطوير[1].

يتبين مما تقدم الفوارق المستخدمة في كـل مـن الاقتصـاد التقليـدي بالمقارنـة مـع الاقتصاد المعرفي، وان السمات التي يتصف بها الاقتصاد التقليدي، اضـحت غـير قـادرة على مواكبة التطورات المتسـارعة الـتي يشـهدها الاقتصـاد العـالمي، وتطـور تكنولوجيـا المعلومات والاتصالات، وبالتالي اصبحت تلك الوسـائل التقليديـة المسـتخدمة لا تلـبي حاجة البلدان الساعية للنهوض بواقع اقتصاداتها وتحقيق التنمية.

ولغرض التمييز بين الخصائص العامـة لكـل مـن الاقتصـاد المعـرفي بالمقارنـة مـع الاقتصاد التقليدي وكما مبين في الجدول (4)

جدول (4) الخصائص العامة للاقتصاد المعرفي بالمقارنة بالاقتصاد التقليدي

ت	الاقتصاد المعرفي	عنصر المقارنة	الاقتصاد التقليدي
		خصائص التنظيم	
1	منافسة عالمية	المنافسة	منافسة وطنية
2	متقلبة	حركة الاسواق	مستقرة
3	مرتفعة	حركة الاعمال	منخفضة او متوسطة
4	التوجيـــه: خصخصـــة المؤسســـات وانضـــمامه	تأثير القطاع العام	التجهيـز: البنـى التحتيـة والسياســة التجاريــة

(1) مراد علة، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة، دراسـة نظريـة تحليليـة، كليـة العلـوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحلفه، الجزائر، 2013، ص10-11.

ت	الاقتصاد المعرفي	عنصر المقارنة	الاقتصاد التقليدي
		خصائص التنظيم	
	للمنظمة التجارية الدولية والتكتل الاقليمي وشراكته مع القطاع الخاص.		والصناعة المفيدة
		الخصائص للتوظيف والعمالة	
5	علاقات مشتركة وتضامنية	العلاقات بسوق العمل	علاقات تنافسية
6	يعتمد التعليم الشامل	المهارة المطلوبة	محددة وحسب الوظيفة
7	التعليم المستمر والتعليم بالممارسة	التنظيم المطلوب	يحدد وفق المهام
8	الدخل والاجور المرتفعة	سياسة الاهداف	ايجاد الفرص للتوظيف
		الخصائص الانتاجية	
9	علاقات اتحاد وتعاون	العلاقات مع المؤسسات الاخرى	علاقة المغامرة والمخاطر المستقلة
10	اعتماد التجديد والجودة والنوعية	مصدر الميزة في التنافس	الكتلة الاقتصادية
11	يعتمد الرقمية	مصدر الانتاجية الاساس	الماكنة او الالة
12	المعرفة والابتكار والاختراع	مدخلات النمو	العمالة ورأس المال

المصدر: محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، من اعمال المؤتمر السنوي الاول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط 3-2/ 10/ 2005، ص41 (بتصرف).

يلاحظ من الجدول اعلاه التباين في الخصائص العامة بين الاقتصاد المعرفي بالمقارنة مع الاقتصاد التقليدي، فخصائص التنظيم في الاقتصاد التقليدي تتصف بالمنافسة الوطنية وحركة الاسواق مستقرة وحركة الاعمال منخفضة او متوسطة، وقيام القطاع العام بالتجهيز للبنى التحتية ورسم السياسة الخارجية والصناعات المفيدة. أما في الاقتصاد المعرفي تكون المنافسة عالمية وحركة الاسواق متقلبة وحركة الاعمال مرتفعة والقطاع العام له دور توجيهي من خلال خصخصة المؤسسات والانضمام لمنظمة التجارة الدولية والتكتلات الاقليمية والشراكة مع القطاع الخاص. في حينما يتعلق بخصائص التوظيف والعمالة في الاقتصاد التقليدي، تكون علاقات تنافسية في سوق العمل والمهارة المطلوبة محددة وبحسب الوظيفة والتنظيم المطلوب يحدد وبحسب المهام، وان سياسة الاهداف هي ايجاد الفرص للتوظيف. أما في الاقتصاد المعرفي العلاقات مشتركة وتضامنية في سوق العمل والمهارة المطلوبة تعتمد التعليم الشامل والتنظيم المطلوب يعتمد على التعليم المستمر والتعليم بالممارسة، وان سياسة الاهداف هي الحصول على الدخل والاجور المرتفعة. اما في الخصائص الانتاجية فيلاحظ في الاقتصاد التقليدي العلاقات مع المؤسسات الاخرى تتصف بالمغامرة والمخاطر المستقلة ومصدر الميزة في التنافس هي الكتلة الاقتصادية، وان مصدر الانتاجية الاساس هو الالة وان مدخلات النمو تتمثل بالعمالة وراس المال. في حين الاقتصاد المعرفي تكون العلاقات مع المؤسسات الاخرى، علاقات اتحاد وتعاون ومصدر الميزة في التنافس يعتمد على التجديد والجودة والنوعية، ومصدر الانتاجية الاساس هو الرقمية، ومدخلات النمو هي المعرفة والابتكار والاختراع.

وفي دراسة اخرى حول الفرق في السمات والخصائص بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد التقليدي كما مبين في الجدول (5).

جدول (5) الفرق في الخصائص والسمات بين الاقتصاد التقليدي والمعرفي

ت	الاقتصاد المعرفي	الاقتصاد التقليدي
1	يعتمد على الاستثمار برأس المال المعرفي	اعتماده على الاستثمار برأس المال المادي
2	يعتمد الجهد الفكري او اللاملموسات	يعتمد الجهد العضلي او الملموسات
3	الديناميكية في الاسواق في ظل المنافسة المفتوحة	الاستقرار بالاسواق في ظل المنافسة التي تسودها البيروقراطية
4	يعتمد الرقمية كمحرك اساسي	يعتمد المكننة كمحرك اساسي
5	هدفه وضع القيمة الحقيقية للاجور واستخدام العمالة ذات المهارة العالية من حيث التعليم والتدريب.	يهدف لتحقيق الاستخدام الكامل للعمالة بغض النظر عن المهارات
6	زيادة الموارد المعرفية بالاستخدام ويعد اقتصاد الوفرة	استهلاك الموارد بالاستخدام ويعد اقتصاد الندرة
7	يخضع لقانون تناقص التكاليف او تزايد العوائد في حالة استمراره بالاستخدام	يخضع لقانون زيادة التكاليف او ثبات الكلفة تبعاً للقطاع عند استمراره بالاستخدام
8	العلاقة مع العمل تتصف بعدم الاستقرار وغياب التوظيف على مدة الحياة	علاقة الادارة بالعمالة تتصف بالاستقرار
9	علاقته بالدولة والقطاعات الاقتصادية الاخرى تقوم على التعاون والتحالف	العلاقة غير متكافئة فالدولة قد تفرض السيطرة بالاوامر وفقاً لرؤيتها الاقتصادية.
10	غير مقيد بالزمان او المكان	يعد مقيداً بالزمان والمكان

المصدر: علي بن حسن يعن الله القرني، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 2009، ص49 (بتصرف).

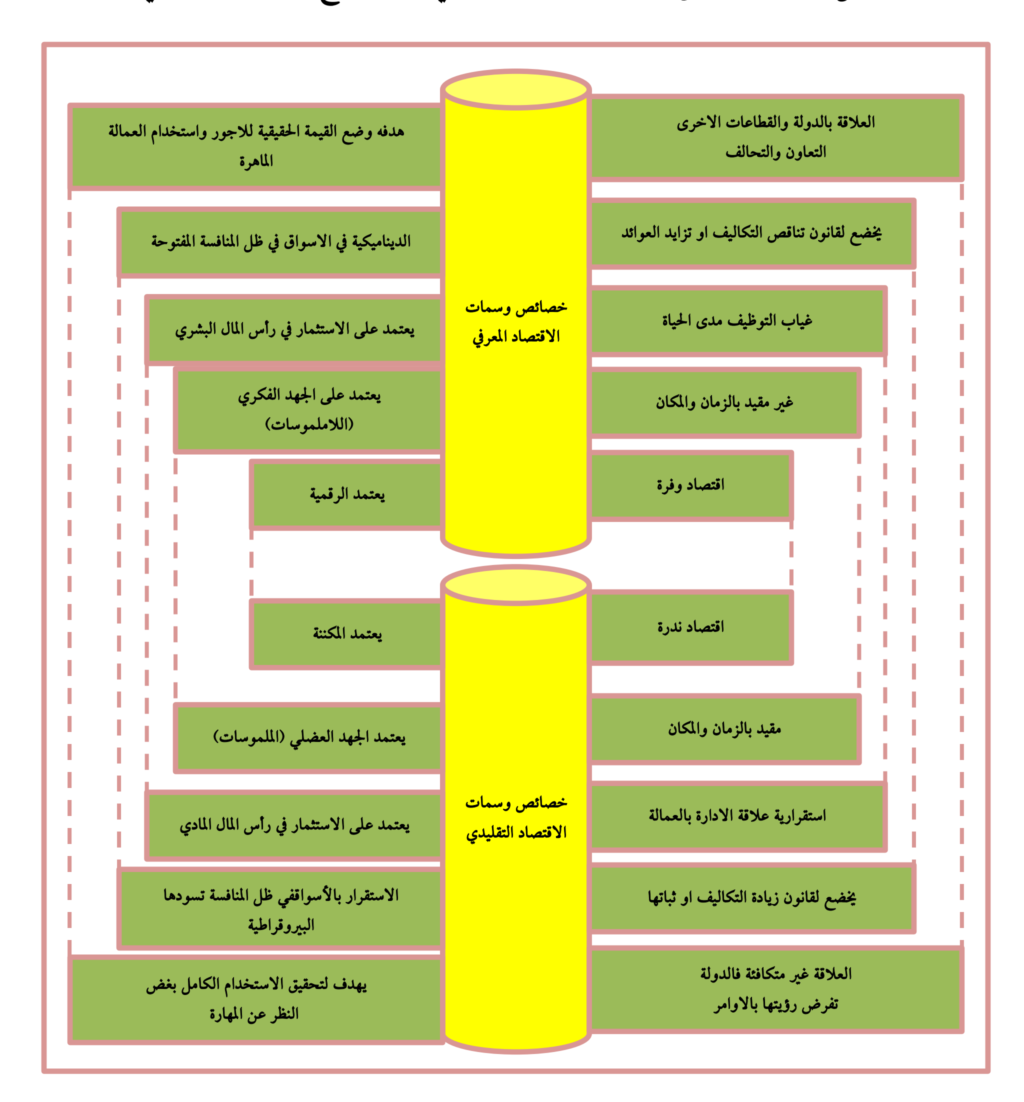
للمزيد تقرير المعرفة العربي للعام 2015، ص88، نقلاً عن مراد علة 2013.

يتبين من الجدول (5) الفرق في الخصائص والسمات بين الاقتصاد المعرفي بالمقارنة مع الاقتصاد التقليدي، فالاقتصاد التقليدي يعتمد على الاستثمار في راس المال المادي وتكون الاسواق مستقرة في ظل المنافسة التي تسودها البيروقراطية، ويعتمد على المكننة كمحرك اساس ويهدف الى تحقيق الاستخدام الكامل للعمالة بغض النظر عن المهارات في مؤسساته، وان موارده تستهلك اثناء عملية الاستخدام، لذا يعد اقتصاداً للندرة، فضلاً عن خضوعه لقانون زيادة التكاليف في القطاع الزراعي او ثباتها في القطاع الصناعي عند الاستمرار بالاستخدام، وتكون علاقة الادارة بالقوى العاملة، تتصف بالاستقرارية وان العلاقة غير متكافئة بينه وبين الدولة اذ تستطيع الدولة ان تفرض السيطرة من خلال اصدارها الاوامر وفقاً لرؤيتها الاقتصادية، وانه مقيداً بالزمان والمكان المعنيين في حين الاقتصاد المعرفي يعتمد على الاستثمار في رأس المال المعرفي وعلى الجهد الفكري او اللاملموسات واسواقه تمتاز بالديناميكية في ظل المنافسة المفتوحة، ويعتمد على الرقمية كمحرك اساسي، واهدافه وضع القيمة الحقيقية للأجور واستخدام العمالة ذات المهارات العالية، من حيث التعليم والتدريب وتزداد موارده المعرفية بالاستخدام، ولذا يعد اقتصاداً للوفرة ويخضع لقانون تناقص التكاليف او تزايد العوائد في حالة الاستمرار بالاستخدام، فضلاًعن ان العلاقة بين الادارة والقوى العاملة في سوق العمل تتصف بعدم الاستقرار، ولا يوجد توظيف مدى الحياة وان علاقته بالدولة والقطاعات الاقتصادية الاخرى تتميز بالتعاون والتحالف، وهو غير مقيد بالزمان او المكان.

مما تقدم يتضح التباين في الخصائص والسمات بين الاقتصاد التقليدي بالمقارنة مع الاقتصاد المعرفي، ويؤشر بوضوح الى عدم امكانية الاعتماد على الاساليب التنموية للاقتصاد التقليدي، للنهوض بواقع اقتصاديات البلدان الساعية لتحقيق التنمية، ويشكل ضرورة ملحة لوضع الية للتوجه صوب الاقتصاد المعرفي، وتهيئة المستلزمات المطلوبة لبنيته التحتية، ومنها الذكاء الاقتصادي الذي يعد من الوسائل الفاعلة لتأهيل مؤسساته الاقتصادية كافة والمساهمة في تنمية اقتصاديات البلدان الساعية اليه، ويمكن استعراض

التباين في الخصائص والسمات بين الاقتصاد التقليدي بالمقارنة مع الاقتصاد المعرفي في الشكل (11)

شكل (11) خصائص وسمات الاقتصاد المعرفي بالمقارنة مع الاقتصاد التقليدي



المصدر: من اعداد المؤلفان بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ومن الجدير بالذكر ان عملية التحول صوب الاقتصاد المعرفي تتطلب تبني استراتيجية تعتمد على عاملين اساسيين يكملان بعضهما، الاول يعتمد على انتاج المعرفة

ونشرها، والتي تتضمن التعليم والتدريب، فضلاً عن منظومة البحث والتطوير، اما العامل الاخر هو استخدام التقنيات الحديثة المتمثلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لذا فان الاندماج والتحول صوب الاقتصاد المعرفي يتطلب توفر البنية التحتية للتقنيات التكنولوجية المتطورة فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري[1].

(1) مراد عليه، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة (مصدر سابق)، ص9.

الفصل الثالث

الذكاء الاقتصادي والحكومة الالكترونية

المبحث الاول: تعريف الحكومة الالكترونية واهميتها.

وردت العديد من التعاريف للحكومة الالكترونية ومنها، بانها عملية التغير والتحويل للعلاقات بين المؤسسات والمواطنين بواسطة تكنولوجيا المعلومات لغرض تقديم افضل الخدمات للمواطنين وامكانية وصولهم للمعلومات، مما يحقق المزيد من الشفافية والحد من الفساد وزيادة العائدات وخفض التكاليف[1].

وفي تعريف آخر بانها النشاط الاقتصادي الذي يتولى مهام التوصيل للخدمات العامة بالوسائل الالكترونية المتكاملة وبشكل مباشر للمواطنين ومؤسسات الاعمال، اذ تضيف قيم حقيقية مضافة يتلمسها المستفيدين منها وتساهم في تكوين العلاقات التفاعلية مع المواطنين كأفراد او المؤسسات من خلال تزويدها للخدمات غير التقليدية التي تناسب احتياجاتهم ورغباتهم[2]. وعرفت بانها التطبيق الالكتروني في الخدمات التي تؤدي للتفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين وبين الحكومة ومؤسسات الاعمال، وقيامها بالعمليات الحكومية ومصالحها وربطها ببعضها الكترونياً لغرض تبسيط وتحسين الخدمات المرتبطة بالمواطنين ومؤسسات الاعمال على السواء[3].

وجاء في تعريف لها بانها الجهاز الحكومي المستخدم للتكنولوجيا المتطورة المتضمنة الحواسيب الالية وشبكة الانترنت والتي توفر المواقع الالكترونية المتعددة لغرض تعزيز

---

(1) ابو بكر الهوش، الحكومة الالكترونية، الواقع والافاق، ط1، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2006، ص27.

(2) نبيل محمد الخناق، الشفافية التنظيمية، مطبعة الرفاه، بغداد، 2006، ص39.

(3) الامم المتحدة/ الحكومة الالكترونية من صياغة استراتيجيات الى تطبيق خطط العمل، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غرب اسيا،، العدد الخامس، 2007، ص3.

حصولها على المعلومات والخدمات الحكومية بغية توصيلها للمواطنين ولمؤسسات الاعمال داخل المجتمع بشفافية عالية وكفاءة وعدالة للجميع[1].

ويشير البنك الدولي في العام 2005 الى مفهوم الحكومة الكترونية بانها عمليات الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات المتضمنة الشبكات للانترنت وشبكة المعلومات العريضة والتي تمتاز بقدرتها على التغيير والتحويل للعلاقات مع المواطنين للحصول على المعلومات لتوفير المزيد من الشفافية والكفاءة العالية في ادارة المؤسسات[2].

وفي تعريف اخر قدرة الاجهزة الحكومية على التبادل للمعلومات بين مؤسساتها من جهة وتقديم الخدمة للمواطنين وقطاع الاعمال من جهة اخرى، بسرعة عالية وبكلفة اقل من خلال شبكة الانترنت مع ضمان السرية والامن للمعلومات المتداولة في اي مكان وزمان[3].

وعلى الرغم من تعدد التعاريف للباحثين في هذا الشأن لكنها تقترب في المضمون بشكل نسبي مع بعضها، ويمكن وضع تعريف لها بان الحكومة الالكترونية هي عملية استخدام التقنيات المتطورة لتقديم الخدمات المتعددة للمواطنين والمؤسسات على اختلاف انواعها وتوجهاتها بصورة مباشرة من خلال الوسائل الالكترونية بكفاءة وشفافية وتكون متاحة للجميع بعد ان كانت تقدم بالطرق التقليدية، وبات هدفها الرئيس تحسين الخدمات وتوفيرها ونفاذها بسهولة وبكلفة اقل وفي الاوقات كافة للمواطنين والمؤسسات والمنظمات المدنية الاخرى.

---

(1) جون سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيس للاصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2008، ص28.

(2) ايمان عبد المحسن زكي، الحكومة الالكترونية، مدخل اداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية بحوث ودراسات، مصر، 2009، ص19.

(3) صالح محمد القحطاني، تطبيق الحكومة الالكترونية ودورها في التطوير الاداري، جامعة نايف العربية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2010، ص23.

وتتحقق اهمية الحكومة الالكترونية من خلال الادراك بحقيقة ان مستجدات عالم اليوم اضحت تحكم على المجتمع بانه متقدم من خلال الشروط الاساسية الثلاثة الشفافية والمسائلة والحكم الصالح وهي تمثل الركائز الاساسية للحكومة الالكترونية، وتكوين الحكومة الالكترونية كاحد الحلول للحد من انتشار الفساد، وان الاصلاح المنشود يتطلب من المؤسسات الحكومية الشفافية والوضوح في توصيل المعلومات والخدمات للمواطنين والمؤسسات بواسطة الحكومة الالكترونية[1].

وتتجسد اهميتها بسهولة نفاذ المعلومات باي زمان ومكان فضلاً عن مساهمتها في تخفيض نسبة العلاقات غير الشرعية لبعض المسؤولين والعاملين من خلال نشرها للمعلومات واعلانها بالوسائل الالكترونية للاتصال مما يساهم في الرقابة على مختلف اشكال الفساد وتوفير التواصل بين المواطنين وصانعي القرار مما يعزز المسائلة والمصداقية وتشجيع السياسات الاقتصادية الساعية صوب التنمية وتعد احدى الوسائل لمتطلبات الاصلاح الاداري والمالي، وتشكل وسيلة ضغط على المؤسسات الحكومية ليبني الشفافية والوضوح في منهجها العملي وتتيح الجدية بالوصول للمعلومات من قبل المواطنين والمؤسسات[2].

ان اهمية عمل الحكومة الالكترونية وتشغيلها البيني على جميع المستويات يساعد على دعم النفاذ الى المعلومات والخدمات المتاحة التي تقدم للمواطنين والمؤسسات كافة بالوسائل الالكترونية في كل مكان وبأي وقت مما يتفق مع احتياجات المواطنين ومؤسسات الاعمال كافة من اجل تحقيق الاهداف المتوخاة من تطبيقات الحكومة

---

(1) سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، مدخل استراتيجي، الجامعة المستنصرية، بغداد، مجلة اقتصاديات افريقيا، العدد السابع 2009، ص309.

(2) مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص444.

الالكترونية التي تسعى اليها البلدان كافة وتؤكدها مبادرات التعاون الدولي في هذا الميدان[1].

وتعد الحكومة جامعا للمعلومات وهي مصدراً لها في الوقت ذاته، وتقدم المعاملات والخدمات التي يحتاج اليها المواطنون ومؤسسات الاعمال ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحكومة الالكترونية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة وهي بذلك تقدم انماطاً حديثة واساليب مبتكرة تساهم في امكانية الوصول الى المعلومات والمعاملات والحصول على الفرص والخدمات، وتعد اكثر من مجرد موقع حكومي على شبكة الانترنت [2].

وفي دراسة اخرى حول اهمية الحكومة الالكترونية صنفت على مستويين الاول على مستوى المؤسسات والاخر على مستوى الدولة. فعلى مستوى المؤسسات تزايدت اهميتها في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، وباتت تلعب دوراً في ادارة التغيير من خلال توظيف المعلومات والمعارف والاستفادة منها في تحقيق اهداف المؤسسات والعمل على تحسين جودة العمل وسرعة الاستجابة للاحتياجات، فضلاً عن تحقيق الشفافية والعدالة والدقة عند تقديم الاعمال والمعلومات وتكمن اهميتها على مستوى المؤسسات لقدرتها على ما يأتي [3].

1- خفض تكاليف الانتاج وزيادة الارباح.
2- اتساع الاسواق التي تتعامل مع المؤسسات والدخول الى الاسواق الجديدة.
3- توجيه الانتاج وفقاً لرغبات المستهلكين من خلال المعلومات التي توفرها عن رغباتهم واحتياجاتهم.
4- تحسين القدرة التنافسية من خلال المراقبة ومعرفة نوع وشكل المنتج المستهدف.

---

(1) كريم سالم الغالبي، محمد نعمة الزبيدي، مصدر سابق، ص52.

(2) جلوريا ايفانز، الحكومة الالكترونية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص22.

(3) صالح محمد القحطاني، مصدر سابق، ص28-29.

5- تساهم في التخفيف والحد من الاعتماد الورقي وآثاره السلبية من الجهد والوقت وزيادة التكاليف وصعوبة البحث عن المعلومة عند الحاجة.

أما على مستوى الدولة تحقق العديد من المزايا الايجابية وتساهم في التنمية من خلال اسهامها في تحقيق الشفافية والوضوح والعدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار وتهيئة مناخ الاستثمار وتتجسد اهميتها على مستوى الدولة بما يأتي[1]:

1- تسهيل الخدمات الحكومية والعمل على تبسيط الاجراءات ونماذج العمل وتحقيق الشفافية والوضوح للمواطن والمستثمر.
2- تتيح تشجيع الاستثمار في المجال التقني من خلال انشاء وتشغيل صناعات محلية تعمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات ويساعد ذلك على تهيئة الكوادر الوطنية المتخصصة في هذا المجال.
3- تساهم في حل العقبات التي تعترض صادرات الدولة بسرعة النفاذ للاسواق الدولية في ظل التنافس الشديد التي تفرضه منظمة التجارة الدولية.
4- تدعم جانب الواردات وتحقيق الشفافية وبأقل الاسعار بعيداً عن الوسطاء والوكلاء.
5- توفر للمشروعات الصغيرة فرصة المشاركة في حركة التجارة العالمية
6- تتيح المجال الواسع للمواطنين بالوصول الى الاسواق ومراكز الاستهلاك.

مما تقدم تتضح اهمية الحكومة الالكترونية كأداة عامة مسؤولة على مستوى المواطنين والمؤسسات وعلى مستوى الدولة من خلال تقديم الخدمات وتبسيط الاجراءات وتطوير المهارات وزيادة القدرات التنافسية وضغط النفقات واختصار الوقت والجهد وبالتالي تحقيق الاهداف المتوخاة منها.

(1) المصدر السابق نفسه، ص29-30.

المبحث الثاني: اهداف الحكومة الالكترونية ومراحل تفاعلها مع المواطنين.

اولا. اهداف الحكومة الالكترونية:

ترتبط فلسفة الحكومة الالكترونية بالحكومة الفعلية الطبيعية كمصدر للمعلومات والخدمات التي تقدم للمواطنين ومؤسسات الاعمال ومنظمات المجتمع المدني كافة، داخل المجتمع اذ يعدون كعملاء منتفعين وراغبين بالاستفادة من تلك المعلومات والخدمات التي تقدمها الحكومة[1].

وتتمثل اهداف الحكومة الالكترونية في تبسيط ودعم الخدمات الحكومية للاطراف كافة المعنية في هذا الشأن وهم الحكومة والمواطنون ومؤسسات الاعمال باستخدام التقنيات الحديثة والوسائل الالكترونية، مما يساعد على الترابط بين الاطراف الثلاثة ودعم النشاطات والعمليات لغرض رفع الكفاءة والجودة التي تقدمها للاطراف اعلاه وهناك اهداف تؤدى داخلياً، واهداف ترتكز على الاعمال الخارجية التي تقدم للمتعاملين ويمكن استعراض اهم الاهداف للحكومة الالكترونية بما يأتي[2].

اولا. انعكاسها على اعمال المؤسسات الحكومية من خلال الشفافية والسرعة والكفاءة وامكانية المسائلة، مما يساهم في خفض كلفة الاعمال وتقديم الخدمات بطريقة افضل.

ثانيا. تحقق التعليم والتدريب مدى الحياة وزيادة الابتكار والابداع في المجتمع وتحفز المنافسة والتواجد في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. اذ تعد اداة عامة مسؤولة عن تقديم المعلومات والخدمات للمواطنين والمؤسسات بطريقة رقمية.

ثالثا. تعزز وتدعم فرص التنمية بواسطة الاصلاحات الادارية والاقتصادية التي

---

(1) جلوريا أيفانز، مصدر سابق، ص34.

(2) افرايم، مكلين، جيمس يثرب، تقنية المعلومات في ادارة الشركات، ترجمة قاسم موسى شعبان، ط1، دار الرضا للنشر، سوريا، دمشق، 2005، ص61.

تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تواصلها بالشبكة الالكترونية للحصول على الخدمات والمتطلبات التي توفر فرصاً لتطوير الامكانات والمهارات للمؤسسات والمواطنين المتعاملين معها.

رابعا. تقوم بردم الفجوة الرقمية داخل المجتمع بواسطة استثمارها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوصيل المعلومات والخدمات، على وفق حاجة المواطنين والمؤسسات في أي مكان وزمان.

خامسا. لا ينحصر عملها بأحداث تغييرات بالشكل والاسلوب، خلال تقديمها للمعلومات والخدمات للمواطنين، بل يمتد لإعادة هيكلة الانشطة والعمليات والاجراءات لتدعيم التنمية والاصلاح الاقتصادي والاداري، التي تسعى الحكومات لتحقيقه.

سادسا. تقديمها المعلومات والخدمات الى المواطنين المحليين بشفافية وسرعة وبأقل كلفة مما يمكنهم من الممارسات الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار، وتعمل على زيادة الكفاءة للوحدات المحلية مما يوفر الجهد والوقت لانجاز المعاملات الخاصة بالمواطنين والمؤسسات الحكومية[1].

سابعا. توفر بيئة ملائمة لعمل افضل من خلال استخدامها لتقنيات المعلومات والاتصالات المتطورة في المؤسسات مما يساعد في التأسيس لبنية تحتية للحكومة الالكترونية تساعد على العمل بيسر وسهولة وتحقيق انسيابية التفاعل والتواصل بين الحكومة والجهات العاملة الاخرى في هذا المجال لتفعيل تطبيقاتها[2].

---

(1) سمير عبد الوهاب، الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والمعلومات في ظل الادوار الجديدة للحكومة، ملتقى الحكم المحلي في ظل الادوار الجديدة للحكومة المنعقد في الاسكندرية، مصر، 2008، ص70.

(2) محمد فتحي محمود، الحكومة الالكترونية الشروع المبكر، المؤتمر السنوي للعام السابع للابداع والتجديد في الادارة المقام في الدار البيضاء، (المغرب)، 2006، ص118.

ثانيا. مراحل التفاعل بين الحكومة الالكترونية والمواطنين.

ان عملية التطوير والبناء لمشروع الحكومة الالكترونية يتكون من ثلاث مراحل وكل مرحلة من تلك المراحل لا تعتمد احداها على الاخرى، وليس من الضرورة انجاح مرحلة قبل مرحلة اخرى وتتضمن هذه المراحل ما يأتي[1]:

المرحلة الاولى: نشر المعلومات والحصول عليها عبر الشبكة.

تعد مرحلة نشر المعلومات وامكانية الوصول اليها باستخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القاعدة الاساس لتوسع تدفق المعلومات المفيدة للمستفيدين منها سواء المواطنين ام مؤسسات الاعمال ام المنظمات المدنية الاخرى وتساهم الوسائل الالكترونية المرتبطة بشبكة الانترنت في مساعدة المستفيدين منها من خلال توفيرها بسهولة وبأقل كلفة وبأي مكان وزمان، وتتباين الاساليب والطرق في نشر المعلومات فضلاً عن المحتوى المسموح بنشره من قواعد وقوانين وتشريعات ووثائق ونماذج واستمارات وغيرها لتمكين المواطنين ومؤسسات الاعمال والمنظمات المدنية الاخرى من الاستفادة منها. بدل التوجه الى المواقع المادية. ويعد هذا تقدماً ملحوظاً يحد من البيروقراطية والفساد لذا يتطلب السعي باعداد رؤية لنشر تلك المعلومات واتاحتها على الشبكة للاستفادة منها وتوجيه المؤسسات الحكومية بنشر المعلومات ليساهم بانجاز معاملاتهم واحتياجاتهم من خلال الشبكة فضلاً عن البحث المستمر في النتائج المتحققة من استخدام المواد المتاحة فعلاً والتركيز على المحتوى الذي يساهم بتحقيق الاهداف الخاصة بالتنمية والاصلاح الاقتصادي والاداري.

المرحلة الثانية: مشاركة المواطنين في تطوير الحكومة الالكترونية.

تعد هذه المرحلة من الاهمية بمكان إذ تلعب المشاركة المدنية الدور الرئيسي في

---

(1) خليل ابراهيم العاني، وآخرون، ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو، ط1، بغداد، مطبعة الاشقر 2002، ص ص 46-48.

تطوير وعمل الحكومة الالكترونية لارتباطها بمشاركة المواطنين والمؤسسات في عملية اتخاذ القرار على المستويات كافة وان توسع مشاركتها يؤسس لبناء الثقة بالحكومة ومشروعاتها وتأمن الحكومة الالكترونية الاتصالات باتجاهين كالاتصال من خلال البريد الالكتروني لغرض الاستفسار عن المعلومات او الوصول اليها كالنماذج والاستمارات من الموظفين الحكوميين وتقديم الخدمات للمحتاجين والمستفسرين عنها. ويشكل ذلك اشعار المتعاملين بأهمية هذا الاجراء ودورهم في التفاعل معه على الشبكة فضلاً عن تجزئة السلبيات والمشاكل وامكانية حلها واتباع الاساليب الاستباقية من خلال تشجيع المواطنين بواسطة وسائل الاعلام المتواجدة للترويج والاستشارة على الشبكة مما يساهم في تطوير الحكومة الالكترونية.

المرحلة الثالثة: التعامل على الشبكة من خلال توفير الخدمات الحكومية.

تقوم الحكومة الالكترونية بأنشاء المواقع على الشبكة لغرض تمكين المستفيدين من انجاز معاملاتهم على الشبكة. وتقوم مؤسسات الاعمال من خلال استخدامها للأنترنت من تقديم الخدمات التجارية الالكترونية. فضلاً عن قيام الحكومة الالكترونية بالطريقة نفسها من تقديم خدماتها. وبذلك تحقق مزايا عديدة وعوائد اضافية من خلال زيادة الانتاجية وتحسين الجودة والاداء بواسطة المواقع المتاحة على الشبكة والتي تخدم الخدمات الحكومية ومنها تسجيل العقارات والاراضي واستصدار الهويات الشخصية وجوازات السفر وتجديدها فضلاً عن الحصول على التصريحات للبناء والترميم وتحصيل الرسوم الضريبية واصدار الرخص لقيادة العجلات وتجديدها وغيرها اذ تحتاج تلك الخدمات الى اوقات طويلة من الانتظار. وتشكل الاساليب البيروقراطية عوائق امام انجاز تلك الخدمات في الوقت الحاضر. وتفعيل التعامل على الشبكة يساهم في القضاء على الاجراءات الروتينية والبيروقراطية التي تشكل عائقاً امام تقديم الخدمات الحكومية.

المبحث الثالث: مقومات الحكومة الالكترونية وخصائصها.

اولا. مقومات الحكومة الالكترونية:

تتيح الحكومة الالكترونية للمـواطنين التعامـل مـع الانترنـت بـدل تعاملـهم مـع الموظفين التقليديين. وهذا يتطلب اجراء تغييرات جوهرية شاملة تتضمن نوعية العـاملين ومواصفات الاجهـزة المسـتخدمة وطريقـة الاداء. لـذا ينبغـي ان يكـون التغـيير شـاملاً ومتكاملاً ويكون متجانس الاداء. واعادة التنظيم للخدمات المقدمة وللأدوات المستخدمة لان الخدمات الالكترونية تمتاز بخصوصيتها ومقوماتها التي تختلف عن الادارات التقليدية بتقديمها للخدمات ولذا فان مقومات نظام الحكومة الالكترونية يتمثل بوجود مستلزمات تكنولوجية وقانونية وادارية وبشرية لعمل الحكومة الالكترونية. مما يتطلـب وضـع رؤيـة موضوعية للحكومة الالكترونية يقوم بإعدادها متخصصين في هذا المجال. ومن المقومات المطلوبة لعمل الحكومة الالكترونية ما يأتي:

1. **وجود الحاسب الالي**: الذي من خلاله يستطيع موظفي الحكومة الالكترونية القيام بممارسة اعمالهم الموكلة اليهم عبر الشبكة الالكترونية المرتبطة بالحاسوب وان وجود المورد البشري لا غنى عنه في عمـل الحكومـة الالكترونيـة علـى ان يكـون متـدرباً بشكل جيد على استخدام الحواسيب المختلفة وملماً بتطبيقاتها كافة. وحاصلاً على المؤهل العلمي الذي يمكنه من اداء مهامه واستخدامه للحكومة الالكترونية[1].
2. **تطوير المؤسسات الحكومية**: يتطلب نجاح عمل الحكومة الالكترونية اجراء العديـد من التغييرات التنظيميـة في داخـل المؤسسـات الحكوميـة وفي الاسـاليب التقليديـة للإدارة التي لا تتناسب مع تطبيقات الحكومة الالكترونية التي تمتاز بالمرونة والسرعة في اتخاذ القرار. إذ يتطلب التغيير في الهياكل التقليدية الىاستخدام الشبكة. ويـؤدي

(1) عبد الفتاح حجازي، مصدر سابق، ص50.

التقليل من التوجه نحو الاختصاص وتقسيمات العمل. وفي المقابل يزيد من التوجه نحو الاندماج الوظيفي والتقليل من المستويات الادارية والرقابية[1].

3. **التعامل بين المواطنين والحكومة الالكترونية:** يستوجب وجود الحاسب الالي لدى المواطن، وتكون لديه المعرفة والدراية بطريقة التعامل مع الحكومة الالكترونية. وخاصة ما يتعلق بالمؤسسات التعليمية التي يترتب عليها مسؤولية التطوير لمناهجها ولتقنيات التعليم الحديثة بما يتلائم مع معطيات العصر الالكتروني ويتطلب زيادة الوعي وتنمية ثقافة المواطن لتفعيل استخدامات الحكومة الالكترونية[2].
4. **الانتشار الواسع للأنترنت:** يعد انتشار الانترنت من المقومات المهمة لعمل الحكومة الالكترونية فارتفاع نسبة المستخدمين للأنترنت تعني اتساع البنية التحتية لعمل الحكومة الالكترونية ويشكل ذلك مردود ايجابي وجدوى اقتصادية تساهم في عمليات التنمية المنشودة. وهذا لا يعني وصول خدمات الانترنت لكل بيت من السكان بل يكفي توفير امكانية الدخول الى الشبكة من أي مكان في العمل او المقهى او المنزل. لغرض الحصول على الخدمات الحكومية التي توفرها الحكومة الالكترونية على الشبكة للمستفيدين منها. [3]

ثانيا. خصائص الحكومة الالكترونية.

تسعى الحكومات للتنافس الاقتصادي لغرض توفير بيئة ملائمة لجذب الاعمال التجارية العالمية لذا لابد لها من خفض التكاليف للحكومات والمواطنين من خلال تقديم مستوى من الخدمات افضل باستخدام التقنيات الالكترونية وكلما ازداد استخدامها

(1) ايمان عبد المحسن زكي، مصدر سابق، ص72.

(2) سمير عبد الوهاب، مصدر سابق، ص27.

(3) المصدر نفسه، ص28.

تزداد الخدمات الحكومية المقدمة بطريقة افضل من خلال الحكومة الالكترونية التي لها خصائص ومزايا منها [1].

1. حصر الانشطة والخدمات المعلوماتية كافة في الموقع الرسمي الحكومي على الانترنت.
2. تمتاز بسرعة وفعالية التنسيق والربط والانجاز والاداء بين الدوائر الحكومية ذاتها وبين كل دائرة حكومية على حدة.
3. تأمين الاتصال الدائم بالمواطنين خلال اليوم بأكمله والاسبوع والشهر والسنة بشكل دائم ومستمر.
4. قدرتها على تأمين الاحتياجات والخدمات كافة للمواطنين ومؤسسات الاعمال والمنظمات المدنية الاخرى.
5. تخفيض التكاليف وتحقيق العوائد من خلال الانشطة الحكومية التي تحقق عائداً تجارياً.
6. تقليل الاعتماد على العمل الورقي التقليدي.
7. شفافية التعامل من خلال المعلومات التي تقدمها للمواطنين على الشبكة
8. قابليتها على اجتياز الحواجز الجغرافية وعدم تقيدها بالمكان والزمان.
9. تعطي اولويات لبعض القطاعات متمثلة بالتعليم والخدمات الاكاديمية والاحوال المدنية وخدمات الاعمال والرعاية الصحية والخدمات المالية وغيرها.

ومن الخصائص والمزايا التي تمتاز بها الحكومة الالكترونية فضلاً عن الخصائص المذكورة في اعلاه هي امكانيتها في الحد من الفساد الاداري، إذ لها القدرة على الحد منه وخفض اثاره السلبية على المجتمعات، وسلوك الافراد، وتعد من الوسائل التي يمكن من خلالها معالجة هذه الظاهرة التي اتسعت بشكل مخيف، والتي تعد من المحددات الرئيسة للتنمية المنشودة.

(1) مريم خالص حسين، مصدر سابق، ص445.

ومن المزايا الاخرى التي تمتاز الحكومة الالكترونية بها هي ما يأتي [1]:

1. سرعتها بأداء الخدمات ونقل الوثائق الكترونياً بفعالية اكثر.
2. خفضها للتكاليف وتبسيط الاجراءات، وخفض وقت الانجاز.
3. تقليل عدد العاملين بأداء الخدمات، وخاصة المتعلقة بالمعاملات الورقية.
4. تقليصها للأخطاء والمخالفات، فالنظام الالكتروني اقل عرضة لها، فضلاً عن سهولته ودقته.
5. سهولة الفهم والوضوح من قبل المستفيدين بما يطلب من الوثائق.
6. تقلل من تأثير العلاقات الشخصية اثناء انجاز الاعمال.

مما تقدم يتضح وجود علاقة وثيقة بين الحكومة الالكترونية ومفهوم الذكاء الاقتصادي إذ تعد قاعدته للبنية التحتية، وأداة عامة تساهم في تكوينه من خلال ما تقدمه، من معلومات وخدمات بطريقة رقمية، وتشجع الاستثمارات وما توفره من فرص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق التعليم والتدريب مدى الحياة فضلاً عن ردم الفجوة داخل المجتمع وزيادة القدرة التنافسية المحلية والدولية ودعم الاصلاحات الاقتصادية والادارية والحد من الفساد المالي والاداري، وبالتالي تعد الحكومة الالكترونية كوسيلة للنهوض بمهمة التنمية المنشودة.

---

(1) عبد الفتاح المغربي، متطلبات تطبيق الادارة الحكومية لتقديم الخدمة واتجاهات العاملين نحوها، المؤتمر العلمي السنوي العشرون، صناعة الخدمات في الوطن العربي رؤية مستقبلية، القاهرة، 2004، ص5.

الفصل الرابع

الذكاء الاقتصادي واهميته في التنمية:

المبحث الاول: المراحل الاساسية للتنمية.

بعد ان بينت العديد من الدراسات التطبيقية ان عملية النمو الاقتصادي، لا تقترن بشكل دائم بعملية التنمية الاقتصادية. اذ يعد النمو الاقتصادي تطوراً كمياً في اقتصاديات البلدان. لذا تسعى العديد من البلدان وخاصة النامية منها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنهوض باقتصادياتها ومواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وان التحولات الثلاثة التي واكبت عملية التطور في المجتمعات البشرية من المجتمعات الزراعية ثم الصناعية وصولاً الى المجتمعات المعرفية. إن التحول الثالث والمتمثل بالثورة التكنولوجية والمعرفية يتميز بمساهمة العلوم في منظومة الانتاج، واضحت المعرفة قوة منتجة. واختزلت المدة الزمنية بين نشأة الاختراعات ومجالات تطبيقاتها. وقد تحول النمو الانتاجي والتقني من الابداع الذي يعتمد على الفرد الى العمل الجماعي والمؤسساتي ومساهمة الجامعات ومراكز البحوث في هذا المجال، فضلاًعن سيادة الاتمتة على جميع وسائل الانتاج ودوراته. واتساع استخدام التكنولوجيا في الفضاء والاقمار الصناعية وفي المجالات الطبية والاتصالات ومجالات الحياة كافة[1].

(ان العالم يدخل مرحلة جديدة، وثروة الامم التي تعتمد على الارض والعمل ورأس المال خلال المراحل السابقة، سوف تعتمد في المستقبل على المعلومات والمعرفة

---

(1) مراد علة/ الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية، مصدر سابق، ص ص4-2.

والذكاء)[1]. وتم فيه اطلاق مشروع حوسبة الجيل الخامس بالاعتماد على بعض نماذج الحوسبة الذكية والبرامج المنطقية، وهو واحد من المشاريع التي تعترف بالعصر المتغير والحاجة الى اعادة هيكلة وسائل الانتاج كما هو الحال في المراحل السابقة على ظهور عصر المعلومات والمعرفة، وامكانية اعادة هيكلة اخرى لبناء قوة اقتصادية عالمية. تفرض الحاجة الى اعادة التعاريف للعديد من المصطلحات في المستقبل القريب في سياق الثورة التكنولوجية القائمة على المعرفة[2].

واعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)* على تصورات Michael Porterفي تقييمه للتنافسية بين الدول معتمداً على اثنى عشر معياراً يقابلها ثلاث مراحل من المراحل الاساسية للتنمية الاقتصادية، إذ تمثل المرحلة الاولى الاقتصاد القائم على الموارد الاولية والقوى العاملة غير الماهرة وشملت اربعة معايير هي؛ المؤسسات العاملة والبنية التحتية المتوفرة والاقتصاد الكلي القائم فضلاً عن الصحة والتعليم الاساسي. في حين شملت المرحلة الثانية ستة معايير هي التعليم العالي والتدريب وكفاءة السوق وكذلك كفاءة سوق العمل والاسواق المالية، فضلاً عن المستوى التكنولوجي والتقني وطبيعة وحجم السوق. وتمثل بمجموعها الاقتصاد القائم على الكفاءة واخيراً الاقتصاد القائم على الابتكار، وشملت المرحلة الثالثة معيارين هما تقدم المؤسسات والشركات والابتكار.[3]

---

(1) هذا الاقتباس ورد منE.A,&Mccorduck, Feifgenbaum في كتابهما الصادر عام 1983، للمزيد راجع:

-Feigenbaum , E.A, &Mccorduck , The fifth generation artificial intelligence and Japan's computer challenge to the world reading , MA, Addison –wesley , 1983.P.98.

(2) R. Sadananda Technology Transferin the Developing countries part III: The use of intelligence systems for social and Economic Development , Palgrave Macmillan UK, 1990. P.236.

*World Economic Fourm.

(3) مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية، مصدر سابق، ص20-21.

ويمكن عرض تلك المراحل الاساسية للتنمية الاقتصادية على وفق تقرير التنافسية العالمي كما في الشكل (12).

شكل (12) المراحل الاساسية للتنمية

المراحل الاساسية للتنمية

المرحلة الاولى الاقتصاد القائم على الموارد
المؤسسات العاملة
البنى التحتية
الاقتصاد الكلي
الصحة والتعليم الاساسي

المرحلة الثانية الاقتصاد القائم على الكفاءة
التعليم العالي والتدريب
كفاءة السوق
كفاءة سوق العمل
كفاءة السوق المالية
المستوى التكنولوجي والتقني
طبيعة وحجم السوق

المرحلة الثالثة الاقتصاد القائم على الابتكار
تقدم المؤسسات والشركات
الابتكار

المصدر: من اعداد المؤلفان بالاعتماد على ما جاء في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي- تقرير التنافسية العالمي للعام 2009-2010 نقلاً عن مراد علة/ الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية- دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي انموذجاً- جامعة زيان عاشور بالجلفة/ الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013، ص21-20.

بناءاً على ما تقدم يبين مدى اهمية وجود نظام الذكاء الاقتصادي الذي سيشكل قاعدة لتوفير المعلومات والمعرفة وتهيئة المناخ الملائم لمراحل التنمية الاقتصادية في البلدان الساعية اليها في ضوء المنافسة المعرفية التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني: اهمية الذكاء الاقتصادي في التنمية.

اولا. اهمية الذكاء الاقتصادي للمؤسسات:

تكمن اهمية الـذكاء الاقتصـادي في تحليـل محـيط البيئـة للمؤسسـات،وهو الامـر الضروري لعملية بناء نظام متكامل في مكوناته، ويعطي لتلـك المؤسسـات القـدرة علـى التأثير في محيطها، وان التحدي لم يعد في تـوفر المعلومـات بـل في سـرعة الوصـول اليهـا وامكانية استخدامها، إذ تساعد على توفير الفرص ومجابهة التهديدات المتوقعـة، وكيفيـة حلها فضلاً عن توفير الحماية لتلك المؤسسات والمحافظة على ديمومتها وتطـوير اسـاليب العمل الداخلية والمساعدة في اتخاذ القرار المناسب في الاوقات المناسبة وبالشكل والسرعة اللازمتين التي يستوجبها القرار، ويوفر القدرة على الميزة التنافسية للحصول على النتائج المطلوبة التي تحقق اهداف تلك المؤسسات والحفاظ على مخزونها المعرفي وقدرتها الدفاعية او الهجومية على وفق خطط المنافسين في محيطها، وهو ما يوفره نظام الـذكاء الاقتصـادي لتلك المؤسسات[1].

والعوامل الاساسية للنجاح في عملية الذكاء الاقتصادي للمؤسسات هـي القـدرة على معرفة التوقعات الحالية والمستقبلية عـن طريـق ربـط الخـبرات وتحليـل المعلومـات وتوحيد النهج داخل المؤسسات، وكذلك القدرة على التكيف مع الهياكـل والقـوانين في هذا المجال، فضلاً عن اقامة الشبكات والاستفادة من المتخصصين والتعاون بين القطاعين العام والخاص، لغرض توفير المستلزمات الضرورية للحماية الدفاعية او الهجومية لتلـك المؤسسات في التعامل مع محيطها الداخلي والخارجي[2].

ثانيا. اهمية الذكاء الاقتصادي للدولة.

الذكاء الاقتصادي هو عملية تحويل المعـارف في العمـل لغـرض اتخـاذ القـرارات

(1) عبد الفتاح بوخمخم، صالحي محمد/ (مصدر سابق) ص362-361.
(2) Claude Revel , Op. cit. P.14.

المناسبة والتي تساهم في تحقيق الاهداف الاقتصادية من خلال المعلومات ووسائلها القانونية والاخلاقية. والقيمة المضافة تأتي من خلال التفسير بمنظور استراتيجي لأثر المعلومات والمعارف على مستوى المؤسسات، ثم يتعدى ذلك الاثر ليعطي حقاً المزايا التنافسية ليس فقط للمؤسسات ولكن للدول والتكتلات ايضاً، والذكاء الاقتصادي كعملية (Pross) لا يمكن تجاهلها سواء من قبل المؤسسات أم الدول في ظل التنافسية التي يشهدها الاقتصاد العالمي[1].

ولا يقتصر دور الذكاء الاقتصادي على جمع المعلومات بل يتعدى ذلك الى توفير الحماية وتحقيق الاهداف التي تسعى اليها المؤسسات، فضلاً عنان اهميته لا تقتصر على المؤسسات الاقتصادية، بل تتعدى ذلك الى التكتلات والبلدان والاستفادة منه في عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع البلدان الاخرى في ضوء المعلومات المتوفرة وهو من الوسائل التي تساهم في تأهيل المؤسسات وتحقيق اهدافها في التنمية الاقتصادية[2].

واشارت وثائق الاتحاد الاوربي لعام 2010 في ستوكهولم الى دور جديد للذكاء الاقتصادي بدعوة المجلس والمفوضية الاوربية لتحديد استراتيجية للوقاية والترقب تقوم على النهج الاستباقي والاستخباري، وتتضمن الوثيقة تنمية المعرفة والقدرة على التوقع وهي خط الدفاع الاول. ومعارك القرن الحادي والعشرين ستكون في مجال المعلومات والمعرفة وعلى اصحاب القرار الحصول على جميع المعلومات التي من شأنها ان تخدمهم في اتخاذ القرارات المناسبة وتقييم الحالات. وعلى السلطات العامة فعل كل ما هو ممكن

(1) Philippe N..Baumard, "France: Athink – tank to anticipate and regulate, economic intelligence issues "second international symposium national security & national competitiveness: open source solutions proceeding, Vol.1,London , 1993. P.10.

(2) بن عنتر عبد الرحمن، دور الدولة في تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي في الجزائر، من اعمال المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات– الرباط– المملكة المغربية، 20–22 ديسمبر 2011، ص49.

لتحليل المخاطر في المستقبل ومعالجتها من خلال اعداد الوسائل اللازمة لمواجهتها وهو الدور الذي يسند الى الذكاء الاقتصادي في بداية هذا القرن[1].

المبحث الثالث: مساهمة الذكاء الاقتصادي في التنمية.

اولا. الذكاء الاقتصادي والتنافسية.

ان المنافسة اضحت اكثر شدة بعد ظهور الكمبيوتر وسعت الدول للحصول على المعلومات والمعرفة، من اجل ممارسة الاعمال من خلال شبكة الانترنت وباتت المنافسة المعرفية هي السمة البارزة لتلك المنافسات. وهذه المتغيرات سلطت الضوء على الذكاء الاقتصادي لمواجهة تلك المتغيرات وتوفير الحماية اللازمة للمؤسسات والدول في ظل اشتداد المنافسات[2].

ويسعى الذكاء الاقتصادي مساعدة المؤسسات للامساك بزمام المبادرة والتهيؤ للتوقعات ودراسة التفاعل والتنسيق داخل المؤسسات. ويعد احد الوسائل لنشاط المتخصصين في المجال الاقتصادي ومجالات البحث والتطوير عبر براءات الاختراع والمتابعة والترقب لبيئة المحيط من خلال استخدام التكنولوجيا التي تراقب الفرص المتعلقة بالتطورات التكنولوجية التي تهتم بالبحث عن المؤسسات والتحالفات الاستراتيجية وعن الاسواق الجديدة وتراقب التهديدات المتوقعة ليس داخل المؤسسات فحسب بل على مستوى الدولة[3].

ويوفر الذكاء الاقتصادي المعلومات المفيدة وتحليلها واستخدامها في الاوقات المناسبة وبالتالي يحقق العامل الاساس للمنافسة. ويؤدي دوراً اساسياً في الحفاظ على

(1) Antonio M., Diaz Fernandez.op.cit.P.19.

(2) Charks A. Thomas , "economic intelligence and the republic of India asaglibal economic power , master degree of arts in competitive intelligence studies , American public university system west Virginia 2012. P.34.

(3) يونس بلفلاح، الذكاء الاقتصادي لزيادة القدرة التنفسية، 10 ديسمبر 2014، ص10. للمزيد على الموقع https:www.alarby.Co.Uk.supplement.

المؤسسات وتوسيع نشاطاتها مع اشتداد حدة المنافسات وتسارع التطورات التكنولوجية فضلاً عن الحماية من التهديدات المتوقعة والمتغيرات التي قد تحدث في بيئة تلك المؤسسات، ولذا فانه يعطي الميزة التنافسية للمؤسسات من خلال تطورها سواء بمنتج جديد أم تطوير المنتج الحالي وتقليل التكاليف فضلاً عن اتخاذ القرارات والحصول على الميزة التنافسية التي تؤهل تلك المؤسسات للبقاء والمنافسة[1].

وتتطلب عملية المحافظة على الاختراعات وضع حماية حقوق الملكية الفكرية، ويمكن ان يؤدي الى فقدان تطبيق المنافسة هناك. واحدى مراحل المنافسة الفكرية في الاقتصاد المعرفي تنافس المؤسسات الفردية فيما بينها. هذا يفسر التنافس المفرط مما سيكشف عن المنافسة وطرق تجاوزها في الهيكل الاقتصادي في اتجاه المزيد من مختلف المنتجات والابتكارات التي تركز على تطوير نفسها باستمرار حتى لا تتخلف عن المنافسة التي تضمن ديمومتها، ويعد التفوق المعرفي الاساس في المنافسة العالمية اذ اضحت المعرفة اهم المدخلات في العمليات الانتاجية، وهذا التفوق يحدد العلاقات الدولية والسياسية وتكنولوجيا الاعلام من خلال تداول المعلومات وادارة الشبكات الدولية وانتاج التكنولوجيا كعنصر من عناصر هذه العملية [2].

وتعد السياسة التنافسية من العناصر الاساسية للذكاء الاقتصادي والتنافس لا يقتصر على المنتج السلعي او الخدمي بل يتعدى ذلك الى ميدان البحث والتطوير وهناك اربع فئات اساسية من الهيآت تتنافس على المستوى نفسه وهي الشركات والمصارف والصناديق والروابط المهنية والمنظمات الاقليمية والدولية متعددة الاطراف، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحث والوكالات رفيعة المستوى والسلطات العامة فيما يتعلق بالأنظمة الدولية وصلاحياتها[3].

---

(1) مصطفى بودرامة، مصدر سابق، ص584.

(2) Ceyhun.Haydaroglu , op.cit.P.96.
(3) Claude Revel ,op.cit. P.20.

وتوفير معلومات دقيقة في عملية الذكاء الاقتصادي يـؤدي الى حقـائق متطـورة في سياقات العمل وتطوير استراتيجية تنافسية افضل، وفهم افضل للبيئة التنافسية ليس فقط للمنافسين الحاليين بل للمنافسة في المستقبل، فضلاً عن الخطط والاستراتيجيات والفرص الاساسية لتحقيق الاهداف النهائية والحصول على افضل النتائج [1].

ثانيا. الذكاء الاقتصادي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يمثل الاستخدام من اهم التحديات التي تواجه عمليات التنميـة في البلـدان كافـة، ولما تمتاز به المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اهمية في عمليات التنمية، اذ تـؤدي دوراً اساسياً في توفير الفرص للعمل وبالتالي تخفيض نسـب البطالـة، فضـلاً عـن اهميتهـا في القيمة التي توفرها من خلال مساهمتها في عمليات التنمية للبلدان كافة المتقدمـة منهـا ام النامية[2].

ومفهوم الذكاء الاقتصادي في تحليله النظري لا يقتصر على المؤسسات الاقتصادية بل يتعدى ذلك الى الهيئـات غـير الاقتصـادية ومؤسسـات البحـث العلمـي والجامعـات وتكمـن اهدافـه في خدمـة اقتصـاديات الـدول، ومـن الاهـداف الـتي يسـعى لتحقيقهـا للمؤسسات والدول هي: [3]

أ-امكانية تحكمه في الثروة وتعزيز قدرة المؤسسات بواسطة المعلومات.

ب-يكتشف المخاطر المتوقعة والفرص التي يمكن توفرها.

ج-يقوم بالتنسيق مع الانشطة المختلفة.

---

(1) Fleisher Craigs. An introduction to the management and practice completive intelligence (c1) chap.1 of the monograph competitive intelligence ,Quorun west port C.T.2001 P.56.

(2) حسين عبد المطلب الاسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربيـة. وزارة التجارة والصناعة المصرية، مجلة الباحث، العدد الثامن، 2010، ص47.

(3) لعور صندرة، العايب ياسـين، الـذكاء الاقتصـادي كآليـة لـدعم المقاوليـة في المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص6-5.

د-يمارس التأثير في المحيط.

ان الاهداف الثلاثة الاولى والتي تتفاعل مع بعضها بالإمكان تحقيقها وبالتالي الاستفادة منها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في حين أن الهدف الرابع يكون مقتصراً على المؤسسات سريعة التطور والمبتكرة.

وعلى الرغم من الخصوصية التي تمتاز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مجال المعلومات ولكن هناك مميزات تجعل تطبيق الذكاء الاقتصادي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمتاز بالمرونة اكثر من المؤسسات الكبيرة وهذا يعود لعوامل متعددد اهمها ما يأتي: [1]

أ-الطبيعة الهيكلية والتنظيمية للمشاريع وسهولة اتخاذ القرار الذي ينحصر غالباً عند صاحب المشروع.

ب-تعتمد على كثافة العمل نسبياً بالمقارنة مع كثافة رؤوس الاموال.

ج-سهولة وضع الرؤية الجديدة والمستحدثة او الفكرة المبتكرة وايصالها للآخرين.

وحجم المؤسسات ليس له تأثير في عملية الذكاء الاقتصادي، وهو يعمل بالمؤسسات كافة بغض النظر عن حجمها، مع الاخذ بنظر الاعتبار الاختلاف بين المؤسسات ونشاط الذكاء الاقتصادي فيها. في حين تشير بعض البحوث إلى ان حجم المشروع يعد عنصراً مؤثراً في القرارات وخاصة المرتبطة منها بالابحاث العلمية وان المؤسسات الكبيرة هي وحدها التي تستفيد من الذكاء الاقتصادي وهذا يعود لقدرتها على تحمل التكاليف للابحاث العملية[2].

ما تقدم يوضح الاختلاف بين وجهتي النظر في الدراسات بصدد اهمية الذكاء الاقتصادي للمؤسسات على اساس حجمها، في حين اشارت معظم الدراسات التي تم

---

(1) Hittm. Keats B.Demarics. Navigating in the new competitivel and scape: Building strategic flexibility of management Executive vol.12, 1998 , PP.34-35.

(2) Ibid. P.35.

تناولها في البحث ان الذكاء الاقتصادي يعمل في كلا المؤسستين الصغيرة والكبيرة منها مع التباين في طبيعة التكنولوجية المستخدمة وآلية العمل في كلا المؤسستين.

ثالثا. الذكاء الاقتصادي وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر استثماراً طويل الاجل لاصول استثمارية وانتاجية تعطي لصاحبها النفوذ المباشر سواء بالملكية الجزئية ام الكلية والتي تضمن للمستثمر السيطرة على المشروع وتكون الملكية في حدها الادنى (10٪) وفي حدها الاعلى على وفق السياسات التي تحددها البلدان المضيفة اما في حالة تساوي تلك الملكية للمشاريع المستثمرة فيطلق عليها- المشاريع المشتركة- وبات امراً واقعاً التفاعل مع تلك الاستثمارات التي تعد مصدراً لنقل التكنولوجيا المتطورة والانفتاح على السوق الدولية فضلاً عن انها نافذة للتواصل والحصول على الفوائد المالية حاضراً ومستقبلاً[1].

والذكاء الاقتصادي له تأثير على الشركات الاجنبية التي تنشط في بيئة تشهد تسارع في حجم المعلومات من مصادر مختلفة الحكومية منها وغير الحكومية. لذا يتطلب توفير تلك المعلومات في البلدان الساعية لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. فضلاً عن تحليل المعلومات التي يستحصل عليها من قبل الشركات الساعية للاستثمار في البلدان المضيفة. وسهولة الحصول على المعلومات للشركات الراغبة بالاستثمار في الاسواق المحلية. ودعم حكوماتها بتوفير البيئة اللازمة لجذب تلك الاستثمارات سيساهم في عمليات اتخاذ القرارات بتواجد تلك الشركات وبالتالي يسمح بتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلدان المضيقة والتي تساهم في عمليات التنمية الاقتصادية لتلك البلدان[2].

---

(1) هناء عبد الغفار السامرائي، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق، مركز العراق للدراسات رؤية مستقبل الاقتصاد العراقي، السلسلة 3، ص94.

(2) حمداني محمد، مصدر سابق، ص26.

ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر حاجة ملحة لاقتصاديات البلدان النامية والساعية لتحقيق التنمية لأسباب عديدة اهمها[1]:

أ- ندرة رؤوس الاموال في الاقتصاديات الوطنية بسبب الفجوة الادخارية. وعدم توفر العملات الاجنبية اللازمة لعمليات الاستثمار.

ب- يؤدي لزيادة الطاقات الانتاجية وللقيمة المضافة، ويساهم في تعديل بعض الاختلالات الهيكلية للاقتصادات الوطنية وتوفير فرص العمل الاضافية، ويساعد على تطوير المهارات الادارية والتقنية.

ج- يقوم على تحفيز الاستثمارات المحلية من خلال تهيئة الفرص الاستثمارية الجديدة للمؤسسات المحلية.

د- يساعد على انتقال التقنيات التكنولوجية المتقدمة من خلال استخدامه للنظم والاساليب التخطيطية والتنظيمية والانتاجية والمعارف الفنية والتقنية.

وتوفر المعلومات المفيدة حول الاقتصاديات المحلية يعد من الاهمية بمكان للشركات والدول ويعطي ميزة تنافسية للشركات الاجنبية الراغبة بالاستثمار في الاسواق المحلية لتلك البلدان وتلك الشركات ترغب بالحصول على المعلومات المفيدة قبل ان يحصل عليها المنافسين الاخرين وتلك المعلومات هي من المهام الاساسية للذكاء الاقتصادي في البلدان الراغبة باستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في اسواقها المحلية. وبالمقابل تقوم الشركات الراغبة بالاستثمار في الاسواق المحلية بتحليل تلك المعلومات الوفيرة والمستحصل عليها واستخدام المفيد منها واهمال بقية المعلومات غير القابلة للاستخدام وعليه فان الذكاء الاقتصادي يقوم بالاستجابة الى الاحتياجات المختلفة وتوفير المعلومات المفيدة والكفيلة بالتدخل في عملية استقطاب تلك

---

(1) كمال البصري، الاستثمار في العراق واطروحة القانون المقترح، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، عدد خاص، ندوة مناقشة مسودة قانون الاستثمار في 12/ 8/ 2006، ص6.

الاستثمارات للشركات الراغبة بالاستثمار في الاسواق المحلية وبحسب وضعها التنافسي وقدرتها المادية والبشرية والتقنية[1].

ما تقدم يبين ان وجود نظام الذكاء الاقتصادي يشكل خزيناً معرفياً يساهم في تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال جمع وتحليل المعلومات التي تساعد الشركات او الدول في عملية اتخاذ القرارات المناسبة الخاصة بعملية الاستثمارات المحلية منها او الاجنبية.

4-الذكاء الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري.

الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول النامية في مجالات التنمية الاقتصادية تعود لعوامل متعددة، تشكل عملية التكوين لراس المال البشري فيها العامل الاساس، مما يتطلب من الدول الساعية لتحقيق التنمية وضع الخطط والبرامج المطلوبة لغرض تطوير الاستثمار في رأس المال البشري فيها لتحقيق عمليات التنمية، التي ترتكز اساساً على تطوير هذا العامل. ويقوم التعليم بدوراً اساسياً في تحقيق القيمة المضافة في عملية تكوين رأس المال البشري كمخزون للمعرفة. التي تترجم الى المهارات التي يتم تحويلها الى التطبيقات التكنولوجية الجديدة. والتي تقوم بإدارةالموارد البشرية والمادية في الوقت ذاته[2].

والاستثمار في مجالات التعليم ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة كافة وجودته النوعية اضحت مفتاحاً للجودة ذاتها. واي كفاءة في الاستثمار في أي من القطاعات الاخرى في التنمية تعتمد اساساً على كفاءة الاستثمار في مجالات التعليم، واهميته في التنمية تفوق اهمية التنمية في رأس المال المادي. والسبب يعود للتكلفة العالية في عملية الاعداد البدني والعلمي والنفسي من طفولته حتى قيامه بالعمل المنتج من قبل العائلة والمجتمع. ولذا فان

---

(1) حمداني محمد، مصدر سابق، ص27.

(2) نافز ايوب محمد، الاهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، جامعة القدس المفتوحة، منطقة سلفيت التعليمية، فلسطين، 2003، ص20.

بقاءه دون فرصة للعمل يشكل هدراً للتنمية المجتمعية والتي تعد الاساس في عملية بناء المجتمعات والبلدان[1].

والتعليم من الناحية الاقتصادية يعد سلعة استهلاكية واستثمارية في الوقت ذاته فهو من حيث المنفعة المباشرة هو سلعة استهلاكية وخاصة من خلال اشباع حاجة الافراد من المعرفة ويعود له سبب زيادة الدخل من خلال تحسين الانتاجية للافراد المتعلمين، وهو سلعة استثمارية عامة، نتيجة للاثار الخارجية المفيدة التي ترتبط بالمجتمعات وبالتالي يساهم في عملية التنمية[2].

وان التقدم التقني يزداد سرعة كلما كانت القوى العاملة افضل تعليماً، ولذا فان الاستثمار في رأس المال البشري يساهم في التقدم التقني وفي عمليات التنمية الاقتصادية من خلال اهميته العملية وكذلك العلمية. وقد دفعت الحكومات للاهتمام به كمفهوم له دور استثنائي في تقدم المجتمعات ومساهمته في التنمية البشرية من حيث الكم والنوع والعمق، وفي ظل التطورات التكنولوجية التي تقلل من فرص الاستخدام التيلا تحتاج الى المهارات العالية بل تعتمد على المعرفة، ومن الخصائص العامة لرأس المال البشري انه غير ملموس، ويصعب قياسه بشكل دقيق ويزداد بالاستعمال، فضلاً عن الاستفادة التي يحققها في العمليات الاخرى داخل المؤسسات واهميته في مجالات التنمية في القطاعات كافة[3].

وهناك عدد من المؤشرات التي تستخدم في القياس الكمي لرصيد رأس المال البشري واهمها معدل الامية في البلد وكذلك معدل الالتحاق بالمدارس فضلاً عن المعدل

---

(1) مهدي محمد القصاص، بيئة استثمار رأس المال البشري، من اعمال المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر، نوفمبر، 2008، ص53.

(2) غربي صباح، مصدر سابق، ص32.

(3) محمد مصطفى محمود، الاستثمار في رأس المال البشري (في العائد الاقتصادي)، مركز تطوير الاداء والتنمية، جمهورية مصر العربية، 2010، ص6.

القياسي للتعليم ويشمل المراحل الدراسية من الابتدائية الى الثانوية ثم الجامعية. ومعدل من يجيدون القراءة والكتابة والمؤشر الخاص بالتنمية البشرية، والذي يتضمن كل المدخلات الخاصة بالتعليم، واخيراً حجم الانفاق على المؤسسات التعليمة[1].

واضحت المعرفة هي المحدد الاساس للنجاحات التي تم تحقيقها في اقتصاديات العديد من البلدان وهي التي تقف وراء تنافسيتها. وتقوم مؤسسات التعليم العالي بهذه المهمة فيما يتعلق بادارة تلك المعرفة، مما يوفر مستلزمات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من خلال البحث العلمي وتفاعله مع القطاعات كافة في الدولة. بواسطة تشجيع الاستثمارات بين المؤسسات العامة في القطاعات كافة الحكومية منها والخاصة وبين مؤسسات التعليم العالي [2].

يعد التعليم من العناصر المؤثرة في عملية التنمية من خلال ما يقوم به من تأثير على المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي ومنها الانتاجية وزيادة الدخل ونصيب الفرد منه ويتحقق التأثير بواسطة رأس المال البشري وقدرته على استخدام التكنولوجيا الجديدة، وتحقيق العوائد الاجتماعية ويؤدي لتحقيق العديد من الاثار الجانبية المتمثلة بالتراكم المعرفي والتقني، وقد اكدت العديد من الدراسات في هذا المجال اهمية الاستثمار في رأس المال البشري والمتمثلة في الدور الذي يقوم به التعليم في تحقيق التنمية[3].

والتعليم يعد من المقومات التي تعتمد عليها الحكومات والدول من اجل بناء مستقبلها في عصر المعلوماتية والمعرفة السائد حالياً، خاصة بعد شيوع استخدام الحاسوب الشخصي والبرامج التشغيلية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطورات المستمرة لها في السنوات السابقة وظهور التعليم الالكتروني وانتشاره بشكل متسارع

---

(1) احمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، اكتوبر، 2002، ص4-2.

(2) عثمان بن عبد الله الصالح، مصدر سابق، ص300.

(3) بعوني ليلى، مصدر سابق، ص169.

ليأخذ حيزاً كبيراً في المستقبل القريب ويتوقع ان يكون هذا التعليم هو الاكثر انتشاراً واسلوباً امثل للتعليم او التدريب في الوقت الحاضر او المستقبل القريب[1].

مما تقدم يتضح ان الاستثمار في رأس المال البشري يعد مخزوناً للمعرفة ويوفر الموارد البشرية القادرة على التفاعل الايجابي والنهوض باقتصاديات البلدان الساعية لتحقيق التنمية المنشودة.

5-الذكاء الاقتصادي وتطوير القطاع العام ودعم القطاع الخاص.

ان تدني مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الاجمالي يكون معوقاً للعملية الانتاجية وله اثرٌ سلبيٌ في التنمية الاقتصادية. وتقع مسؤولية ذلك على جانب الدولة والقطاع الخاص الذي يتعامل برد فعل سلبي. لوضعه الارباح فقط هدفاً واغفال اهمية دوره المستقبلي في المنافسة في العملية الاقتصادية والتي تستوجب التضحية بجزء من الارباح مقابل دورٍ فعالٍ في النشاط الاقتصادي[2].

ان الكفاءة والربحية لا ترتبطان بشكل الملكية سواء كانت قطاعاً عاماً أم خاصاً والعلاقة بين القطاعين لا يحكمها قانون الازاحة او التنافر على الرغم من الشك او سوء الفهم للقطاع الخاص بارتباطه بالاستعمار وانه اداة من ادوات الفقر والقهر الاجتماعي، بسبب تخلف مجتمعات تلك البلدان واقتصادياتها، وبالغت العديد من الدول بوضع القيود على نشاط القطاع الخاص وبالتالي حرمت اقتصادياتها ومجتمعاتها من الدور

---

(1) عبد الرحمن عبد السلام حامل، محمد عبد الرزاق ابراهيم، التعليم الالكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة، جامعة البحرين، كلية التربية، من اعمال المؤتمر والمعرض الدولي الاول لمركز التعليم الالكتروني، نيسان، 2006، ص16.

(2) عيسى المهنا، القطاع الخاص واقتصاد المعرفة بين المساهمة والمكاسب– مجلة قاسيون دمشق، العدد 285 عام 2006، ص4.

الفاعل لهذا القطاع الذي يمتاز بالمرونة وامتلاكه للرؤية الاقتصادية والمدخرات التي بالامكان مزجها مع القطاع العام واستثمارها في تطوير اقتصادياتها ومجتمعاتها[1].

ان تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية كافة. الزراعية والصناعية وقطاع الخدمات فضلاً عن المصارف والتجارة، وفي مجالات الاستثمار من خلال توسيع القروض المصرفية التي تهدف لتمويل المشاريع في القطاع الخاص، وتحفيز مشاركته في تأسيس الشركات الخاصة في القطاع المصرفي لتحقيق العوائد المباشرة عن طريق الاستثمارات المحلية والدولية يؤدي الى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي[2].

مما تقدم يبين اهمية القطاع الخاص في عمليات التنمية، وإن التحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد المعرفي يتطلب مشاركته الفاعلة وتنشيط دوره من خلال تحسين بيئة الاستخدام وتحفيز القدرة التنافسية للمؤسسات الخاصة، فضلاً عن وجود نظام معلوماتي متكامل وقادر على توفير المعلومات وتحليلها واستخدامها في المؤسسات العامة والخاصة لغرض المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة والمتمثل بالذكاء الاقتصادي والذي تتبناه الدولة كقطاع عام منتج للمعلومات والمعرفة وهذا يتطلب من القطاع الخاص المستفيد من تلك المعلومات والمعرفة التفاعل الايجابي والتكيف مع المستجدات المستحدثة في كل مرحلة من المراحل وطبيعتها التي توضح شكل وآلية العمل وبالتالي الانطلاق معاً في عمليات التنمية مع الاحتفاظ لكل منهما بخصوصيته من حيث المخرجات والمدخلات في النشاطات الاقتصادية، وبخلافه سيؤثر سلباً على كلاهما وبالتالي على عمليات التنمية المنشودة.

---

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية، قسم الدراسات والبحوث، الطبعة الاولى، 2008، ص31.

(2) محسن حسن المعموري، آليات الانتقال بالاقتصاد العراقي الى الاقتصاد الحر، جامعة ديالى، كلية الادارة والاقتصاد، 2013، ص11.

6-الذكاء الاقتصادي وتشجيع السياحة.

تعد السياحة من الموارد المالية الاضافية الى جانب القطاعات الاخرى وهي تساعد على تقليل البطالة من خلال ايجاد فرص اضافية للعمل وايجاد العديد من الفرص الاستثمارية فضلاً عن مساهمتها في التبادل الثقافي، ونشرها لثقافات الشعوب والدول[1].

واضحت السياحة صناعة العصر الشائعة. وهي من القطاعات ذات الاهمية التي تعتمد عليها العديد من الدول مصدراً للدخل والتشغيل، ويشهد قطاع السياحة تطوراً ملحوظاً في النمو السنوي المتواصل على المستوى العالمي نظراً لارتفاع عدد السياح عالمياً وزيادة الايرادات المتأتية من هذا القطاع بشكل ملحوظ. وتشير الدراسات ان كل فرصة عمل واحدة في هذا المجال تخلق خمس فرص اضافية غير مباشرة في القطاعات الاخرى[2].

وان الزيادة والتنوع في الطلب السياحي عالمياً نتيجة لعوامل متعددة ومن تلك العوامل هي الزيادة في مستويات الدخل لكثير من الدول التي تصدر السائحين، والاهتمام بالترويج للمرافق والخدمات السياحية لجذب السواح، والتطورات التقنية لوسائل النقل كافة البرية والبحرية والجوية واعتماد العديد من المؤسسات العاملة في المجال السياحي على استخدام الحزمة الشاملة التي تشمل وسائل النقل والسكن والخدمات السياحية الاخرى، مقابل مبلغ محدد، فضلاً عن التطور في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي وفرت الاتصالات المباشرة بين السواح والدول المضيفة لهم، وان استخدام التكنولوجيا اضحت العامل الاساس في تحفيز وترويج القطاع

---

(1) علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4 العدد التاسع، 2012، ص75.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سابق، ص65.

السياحي والمساهمة بتنميته ويحتل القطاع السياحي المرتبة المتقدمة حالياً في التجارة الالكترونية[1].

ولغرض وضع رؤية للتنمية السياحية يتطلب الاستفادة من الخبرات المتراكمة للدول، وتشجيع القطاع الخاص الذي يمتلك الخبرة للقيام بتطوير القطاع السياحي، واعطاء اعفاءات ضريبية للواردات السياحية لتشجيع الاستثمارات، وتأهيل المرافق السياحية، وتسليط الاعلام على السياحة وللترويج لها؛ واستخدام التقنيات المتطورة والحديثة في المنشآت السياحية واعطاء المعلومات التوضيحية للاثار والمناطق المقدسة، وتوفير وسائل النقل الحديثة؛ فضلاً عن تطوير المؤسسات التعليمية المعنية بتهيئة الموارد البشرية للتنمية السياحية[2].

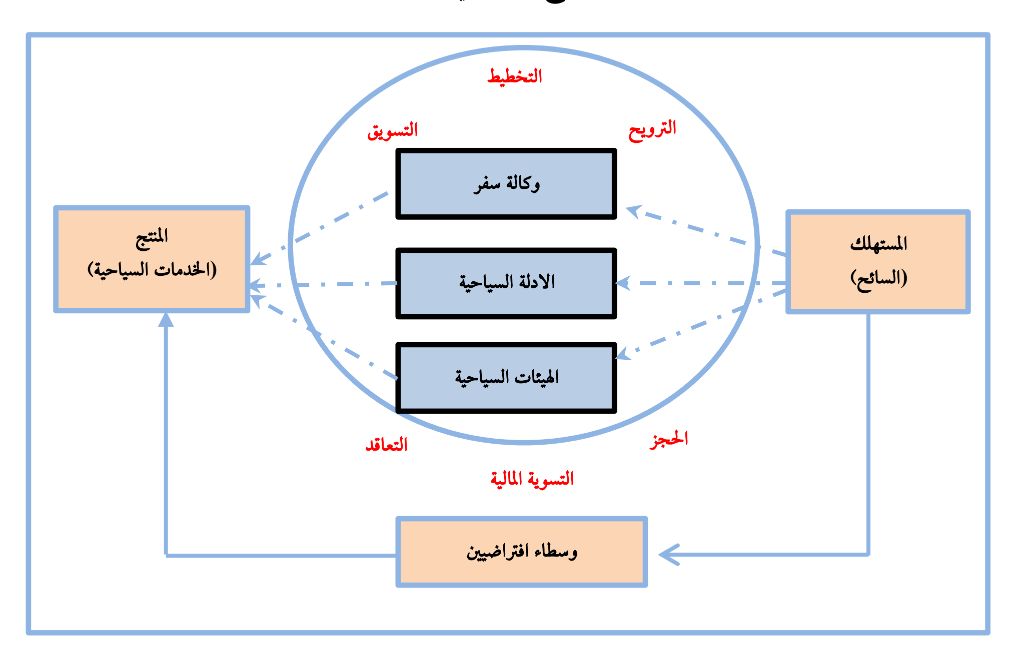
ولغرض التمييز بين النموذج الاقتصادي السياحي التقليدي والنموذج الحديث. فالاول لا توجد فيه علاقة مباشرة بين المستهلك وهو السائح والمنتج الذي يقدم الخدمات السياحية؛ إذ يعتمد على الوسيط وهو المنظم لرحلات السفر السياحية والوكالات الوسيطة؛ في حين يكون في النموذج الحديث الوسيط افتراضياً. والعلاقة المباشرة بين المستهلك والمنتج من خلال الموزع الافتراضي الجديد الذي يمارس نشاطاته بواسطة شبكات الاتصال. وبات بمقدور المؤسسات السياحية من الاتصال المباشر بالسواح دون الوكالات الوسيطة من خلال شبكات الاتصال المتاحة وتطور التقنيات التكنولوجية؛ والتي تستطيع خفض التكاليف وتقليل الوقت والجهد[3]؛ وكما مبين في الشكل (13).

(1) بختي ابراهيم، شعوبي محمود، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية السياحة والفندقة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2010، ص275-276.

(2) علي عبد الهادي سالم (مصدر سابق)، ص77-76.

(3) بختي ابراهيم، شعوبي محمود، مصدر سابق، ص279-278.

شكل (13) نموذج اقتصادي حديث للسياحة



المصدر: بختي ابراهيم، شعوبي محمود، دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة، مجلة المؤلف، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2010، ص279.

ما تقدم يبين اهمية التنمية السياحية باعتبارها هدفاً من اهداف التنمية الاقتصادية، مما يتطلب وجود قاعدة للبيانات وتوفر المعلومات التي يوفرها نظام الـذكاء الاقتصـادي، لتساهم في تهيئة المناخ الملائم للاستثمار في القطاع السياحي، مما ينعكس ايجاباً على تحقيق تنمية الاقتصاد الوطني.

الباب الثاني

واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي

الباب الثاني

واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي

تمهيد:

للاطلاع على واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات الية التحول لابد من استعراض السمات الاساسية له واهمها السمة الريعية باعتماده على النفط مصدراً اساسياً لموارده المالية وهيمنة القطاع الحكومي على النشاطات الاقتصادية كافة. وضعف مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي والاختلالات الهيكلية في بنيته الاقتصادية التي تقف عائقاً امام تنميته. بسبب ضعف الاساليب التنموية التقليدية للنهوض بواقعه. والتي كانت مسوغاً لوضع رؤيا مستقبلية لآلية التحول في الاقتصاد العراقي صوب الاقتصاد المعرفي كأحد الحلول الملحة للنهوض بواقعه. مع الاشارة الى مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق التي تعتمد على منظومة البحث والتطوير والتعليم والتدريب والبنية المعلوماتية وبنية الحاسوب والتي تبين مدى الفجوة بين واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات التنمية المنشودة. مما يتطلب السعي الجاد للنهوض بواقع مؤشرات آلية التحول لتساهم كلاً منها لتهيئة البنية التحتية المطلوبة للنهوض بواقعه واهمها مؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتطبيقات الحكومة الالكترونية ومؤشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات القطاع السياحي والتي تعد من المؤشرات التي يمكن من خلالها بيان مدى امكانية الاقتصاد العراقي للتحول صوب الاقتصاد المعرفي والذي يمتاز بالسرعة في تحقيق الاهداف التنموية لاعتماده على المعلومات والمعرفة واستخدامه للتقنيات الحديثة وبالتالي المساهمة في النهوض بواقعه وتحقيق التنمية المنشودة ولغرض بيان ذلك قسم الفصل الى المباحث الاتية:

الفصل الاول: سمات الاقتصاد العراقي ومحددات تنميته.
الفصل الثاني: مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق.
الفصل الثالث: تطبيقات الحكومة الالكترونية في العراق ومؤشراتها.
الفصل الرابع: مؤشرات آلية التحول في الاقتصاد العراقي.

الفصل الاول

سمات الاقتصاد العراقي ومحددات تنميته

من السمات الاساسية التي يمتاز بها الاقتصاد العراقي انه اقتصاداً ريعياً احادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي في تحقيق موارده المالية مما جعله يرتبط بالمتغيرات الخارجية التي تحدث في سوق النفط العالمية. إذ شكل انخفاضها في الاونة الاخيرة الى تأثيرات مباشرة فاقمت من المشاكل والتحديات التي يواجهها. ويمتاز بهيمنة القطاع الحكومي على النشاطات الاقتصادية في القطاعات كافة على الرغم من ان فلسفة النظام السياسي ضمن الدستور تشير الى انه اقتصاد السوق. لكن يلاحظ هيمنة القطاع الحكومي على ملكية وسائل الانتاج في الاقتصاد العراقي لتبقى الحكومة هي المسيطر والمتصرف الوحيد في العوائد المتأتية من القطاع النفطي. وضعف مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت وفي الناتج المحلي الاجمالي. تلك السمات التي يمتاز بها الاقتصاد العراقي فاقمت من محددات تنميته.

ومن تلك المحددات الاختلالات الهيكلية التي اصابت جميع قطاعاته والتي تعود لاسباب عديدة منها حجم المديونية الخارجية والداخلية وتدمير البنى التحتية وتراجع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية بعد عام 2003. إذ اصبح العراق فجأة امام نظام اقتصادي جديد ومعايير جديدة في الانتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة والعلاقات المالية الدولية وتوقف عن العمل قطاعه الحكومي الانتاجي وتزايد الانفاق الحكومي الجاري وضآلة التمويل من المصادر الضريبية وبروز دور جديد لقطاعه الخاص في التجارة والاستثمار[1].

(1) احمد ابريهي علي، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص238.

وهناك العديد من التحديات التي تقف عائقاً امام تنمية الاقتصاد العراقي ومنها الاساليب التنموية التقليدية وسوء ادارة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية واستنزاف الموارد المالية وتراجع القطاعات الاقتصادية الرئيسية والذي ادى الى الاختلال في الهيكل الانتاجي وضعف مساهمة القطاع الخاص والاختلال في هيكل التجارة الخارجية وظاهرتي التضخم والبطالة والفساد المالي والاداري الذي استشرى وبات يهدد باستنزاف موارده المالية ونستعرض تلك التحديات التي تعد من المحددات الرئيسة لتنمية الاقتصاد العراقي وكما يأتي:

المبحث الاول: الاختلال في الهيكل الانتاجي:

على الرغم من التأكيد للعديد من المؤلفين في الشأن الاقتصادي العراقي على ضرورة التنمية المتوازنة للقطاعات الاقتصادية. وتقليص الاعتماد على القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الاستفادة من الموارد المالية المتحققة في هذا القطاع لتطوير وتعزيز دور القطاعات الاقتصادية الرئيسية الاخرى. يلاحظ عدم جدوى تلك التاكيدات ولم يكتب لها النجاح نتيجة لفشل السياسات التنموية التقليدية المتبعة في ادارة السياسة الاقتصادية وفي عملية تطوير تلك القطاعات ليبقى القطاع النفطي يهيمن على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وكما مبين في الجدول(6)

جدول (6) المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق (2003-2015)

السنة	نسبة مساهمة القطاع النفطي الى GDP(٪)	نسبة مساهمة القطاع الزراعي GDP(٪)	نسبة مساهمة الصناعات التحويلية الى GDP(٪)	نسبة مساهمة القطاعات الاخرى (٪)
2003	68.4	10.08	1.01	20.51
2004	57.68	9.70	1.75	30.87
2005	57.54	6.70	1.31	34.45
2006	55.21	5.70	1.53	37.56

السنة	نسبة مساهمة القطاع النفطي الى GDP(٪)	نسبة مساهمة القطاع الزراعي GDP(٪)	نسبة مساهمة الصناعات التحويلية الى GDP(٪)	نسبة مساهمة القطاعات الاخرى (٪)
2007	52.94	12.5	1.62	32.94
2008	55.24	10.6	1.67	32.49
2009	42.97	4.38	2.59	50.06
2010	45.11	5.00	2.25	47.64
2011	53.06	4.15	2.81	39.98
2012	49.80	8.00	2.70	39.5
2013	46	4.00	2.3	47.7
2014	45.2	2.46	1.9	50.44
2015	41.1	3.8	2.2	52.9

المصدر:

1-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية للسنوات 2007 والتقرير الاقتصادي السنوي لعام 2008 و2010 و2016.

2-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الاولية والفصلية والاجمالية للناتج المحلي للسنوات 2009-2014.

يتبين من الجدول (6) انخفاض نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية في نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي 10.08٪ في عام 2003 لتنخفض الى 3.8 ٪ في عام 2015 في حين بلغت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية 1.01٪ في عام 2003 واستمرت هذه النسبة المتدنية حتى عام 2008 لترتفع بشكل طفيف الى 2.81٪ في عام 2011 وتعود للانخفاض الى 2.2٪ في عام 2015 اما نسبة مساهمة القطاعات الاخرى ارتفعت من 20.51٪ في عام 2003 لتصل الى 52.9٪ في عام 2015 وهذا يشير الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى على حساب القطاعات الرئيسة كالقطاع الزراعي والصناعات التحويلية ويعني ارتفاع مساهمة القطاع الخدمي والتجاري على حساب القطاع الانتاجي اما القطاع

النفطي والذي انخفضت نسبة مساهمته من 68.4٪ في العام 2003 الى 41.1٪ في العام 2015 ولم ينعكس ذلك الى زيادة في القطاعات الانتاجية الرئيسة كالقطاع الزراعي والصناعات التحويلية مما يؤكد على بقاء الاختلال في الهيكل الانتاجي الذي يعد من المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي وبالتالي يقف عائقاً امام تنمية الاقتصاد الوطني والمساهمة في عملية التنمية المنشودة.

المبحث الثاني: ضعف دور القطاع الخاص.

ان هيمنة القطاع الحكومي على النشاطات الاقتصادية في القطاعات كافة ادى الى تهميش دور القطاع الخاص في النشاطات الانتاجية واقتصر دوره في المجالات الخدمية وبعض الصناعات الصغيرة ونتيجة لعدم الاستقرار يلجأ هذا القطاع لتهريب امواله والاحتفاظ بالجزء الاكبر منها خارج البلد مما يتطلب من الحكومة تحمل جزء من مسؤوليتها في تنشيط هذا القطاع في هذه المرحلة من خلال تسهيل الاجراءات والاصلاحات على صعيد قطاع الاعمال والمساهمة في النشاطات الاقتصادية في القطاعات كافة بالتعاون مع القطاع الحكومي وخاصة فيما يتعلق بإدارة بعض المؤسسات الحكومية المتلكئة والتي لا تغطي عوائدها تكاليف انتاجها او المؤسسات التي تعاني من الترهل والتضخم في موارده البشرية ونستعرض اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين الحكومي والخاص في العراق للوقوف على مدى التباين في مساهمة كل من القطاعين في تكوين راس المال الثابت كما مبين في الجدول (7).

جدول (7) اجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة في العراق من 2003-2015

السنة	القطاع العام (1)	النسبة المئوية (2)	القطاع الخاص (3)	النسبة المئوية (4)	المجموع (5)
2003	-	-	-	-	-
2004	4023.8	92.9	304.2	7.02	4328.0
2005	8417.5	97.3	233.1	2.69	8650.0
2006	16838.9	98.4	273.5	1.59	17212.5

السنة	القطاع العام (1)	النسبة المئوية (2)	القطاع الخاص (3)	النسبة المئوية (4)	المجموع (5)
2007	5400.2	95.4	257.1	4.54	5657.3
2008	9607.7	96.5	341.0	3.42	9948.7
2009	5516.6	93.18	403.2	6.81	5919.8
2010	10840.8	93.9	699.4	6.06	11540.2
2011	14480.9	97.2	406.1	2.72	14887.0
2012	15321.5	96.9	478.0	3.02	15799.5
2013	20991.6	97.0	630.8	2.91	21622.4
2014	24966.7	97.9	513.6	2.01	25480.3
2015	26113.9	98.1	498.3	1.87	26612.2

المصدر: (1 و3) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية للسنوات 2003-2011 والمجموعة الاحصائية للسنوات 2014 و 2015.

(2 و4) من عمل المؤلفين.

يتضح من الجدول (7) التباين في نسبة اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام إذ ارتفعت نسبة مساهمة القطاع العام من 92.9٪ في عام 2004 الى 98.1٪ في العام 2015 وتدني نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت من 7.02٪ للعام 2004 الى 1.87 ٪للعام 2015 مما يؤكد ضعف مساهمة هذا القطاع في تكوين رأس المال الثابت مما ينعكس بالضرورة على ضعف نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي في حين عملية التنمية بأمس الحاجة الى مساهمة هذا القطاع لعملية التنمية المنشودة وان انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى فقدان ركيزة مهمة من الركائز التي يعول عليها للنهوض بواقع الاقتصاد الوطني وكما مبين في الجدول (8).

جدول (8)مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وقيمة استيراداته (2003-2012)

السنة	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي (٪) (1)		مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (3)	استيرادات القطاع الخاص (مليون دولار) (4)
	الناتج المحلي الاجمالي (1)	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (2)		
2003	25.3	74.7	33.8	2.8
2004	30.9	69.1	44.7	5.6
2005	32.8	67.2	48.8	7.2
2006	29.7	66.1	44.9	7.4
2007	30.9	65.3	47.3	12.6
2008	26.7	60.5	44.1	16.8
2009	33.0	59.3	55.6	26.5
2010	33.8	59.7	56.6	32.7
2011	30.3	62.1	48.7	34.9
2012	30.5	60.9	50.0	34.8

المصدر: عمود (1، 2) جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030 نيسان 2014، ص64.

عمود (3) من عمل المؤلفين من خلال تقسيم 1/ 2 × 100.

عمود(4) وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي للسنوات 2010، 2012، 2013، 2014.

يتبين من الجدول (8) ضعف نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت 25.03٪ في عام 2003 وبقيت في حدود مساهمتها المتواضعة لتصل الى 30.5٪ للعام 2012 وانخفضت نسبة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من 74.7٪ في عام 2003 الى 60.9٪ للعام 2012 وكذلك الحال بالنسبة لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي والذي يعول ان ترتفع نسبة مساهمته لان الدولة تهيمن على القطاع النفطي وتحتكر وسائل الانتاج في هذا القطاع مما يتوجب على القطاع الخاص ان ترتفع نسبة

مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لكن نلاحظ تواضع تلك المساهمة على الرغم من ارتفاعها من 33.8٪ في عام 2003 الى 50٪ في العام 2012 وهذا يشير الى سيادة القطاع الحكومي على اهم القطاعات وهو القطاع النفطي فضلاً عن القطاع غير النفطي وهو ما يشير اليه نسبة استيرادات هذا القطاع على الرغم من ارتفاعها من 2.8٪ للعام 2003 لتصل الى 34.8٪ للعام 2012 ولكن هذه النسبة لا تنسجم والانفتاح الاقتصادي بعد عام 2003 وما وفرته من فرص لهذا القطاع في مجالات التجارة والاستثمار وقد ركزت تلك الاستيرادات في غالبيتها على مجالات التجارة والخدمات ولم تهتم بالقطاعات الانتاجية الرئيسة وبالسلع الاستثمارية التي تساعد على قيام هذا القطاع بالدور المطلوب في هذه المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العراقي وهذا يعود الى غياب السياسة الاقتصادية التي تخدم عملية التنمية وتؤكد وجود قصور في كلا القطاعين في ايجاد الية للتعاون بما يخدم الاهداف التنموية للاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: الاختلال في هيكل التجارة الخارجية.

ان المهمة الاساس للتجارة الخارجية هي التوازن بين العرض والطلب وردم الفجوة بين الاستهلاك والانتاج في داخل البلد لتساهم في سد العجز الذي يحصل في الانتاج من خلال اللجوء الى الاستيراد. ونتيجة لتوقف العديد من المؤسسات الانتاجية في العراق بعد عام 2003 لاسباب عديدة اهمها تدمير البنى التحتية وقلة الطاقة الكهربائية التي تعد عصب تلك المؤسسات وتغير فلسفة النظام السياسي وهيمنة القطاع النفطي وتوقف المؤسسات الانتاجية وغيرها ادت الى زيادة الاستيرادات لغرض تلبية الاستهلاك المحلي والارتفاع النسبي في متوسط دخل الفرد العراقي ادى الى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما فاقم من تلك المشاكل باللجوء والاعتماد على الاستيراد لمواجهة الطلب المتصاعد والذي ادى لدخول سلع رديئة ومن مناشئ متعددة كان لها الاثر السلبي على المنتج المحلي وعلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العراقي مما شكل عاملاً اخر لتراجع المنتج المحلي وعدم التكافؤ في المنافسة وتكاليف الانتاج

وتزايد البطالة وغيرها من الآثار السلبية لتضاف الى المشاكل والتحديات التي يعانيها الاقتصاد العراقي وكما مبين في الجدول (9).

جدول (9) معدل النمو للـGDP وفائض او عجز الموازنة كنسبة منه في العراق للمدة 2003-2016

السنة	العجز او الفائض في الموازنة العامة مليار دولار (1)	الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار (2)	معدل النمو الحقيقي للـGDP (٪) (3)	فائض او عجز الموازنة كنسبة من GDP(٪) (4)
متوسط (2003-2012)	-	85.1	12.7	-
2013	-13.6	234.6	7.6	-5.8
2014	-12.5	222.5	-0.4	-5.6
2015	-22.6	165.1	-2.4	-13.7
2016	-22.06	156.3	10.3	-14.1

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October2016). للمزيد راجع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واعتماد الصادرات السنة الرابعة والثلاثون العدد الفصلي الرابع اكتوبر. ديسمبر 2016 ص 11- 13

يتبين من الجدول (9) ان معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي من 2003 - 2012 والبالغة 12.7٪ لا تعود الى القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد العراقي والتي أشير اليها في البحث سابقاً وانما يعود الى ارتفاع اسعار النفط في معظم سنوات تلك المدة والتي لم يستفد منها الاقتصاد العراقي بسبب غياب السياسات التنموية الصحيحة وعدم وجود صندوق سيادي للاستفادة من فائض تلك الاموال وان انخفاض اسعار النفط في الآونة الاخيرة فاقم من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ويلاحظ العجز الواضح في الموازنة العامة للدولة والذي ازداد من 13.6- مليار دولار في عام 2013 الى 22.06- مليار دولار في عام 2016 وانخفض الناتج المحلي الاجمالي من 234.6 مليار دولار في العام 2013 الى 156.3 مليار دولار في العام 2016 بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية وتدني مساهمة القطاعات الاقتصادية الانتاجية

الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي مما انعكس على انخفاض في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي من 7.6٪ للعام 2013 الى 2.4-٪ للعام 2015 وبالتالي ازداد عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 5.8-٪ للعام 2013 الى 14.1-٪ في العام 2016.

مما انعكس سلباً على واقع الاقتصاد العراقي وادى الى زيادة الاستيرادات لتغطية الطلب المتزايد بسبب تدني مساهمة القطاعات الانتاجية للمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي مما يتطلب السعي الجاد للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي وايجاد رؤية مستقبلية للسياسة الاقتصادية المتبعة والتي تعد من المحددات الرئيسة لتنمية الاقتصاد الوطني.

المبحث الرابع: حجم المديونية وتراجع الاحتياطات الدولية.

تعد المديونية من المحددات الاساسية لتنمية الاقتصاد العراقي على الرغم من عدم دقة الارقام التي تحدد حجم تلك المديونية لكنها تشكل رقماً كبيراً بسبب تراكم فوائدها مما اثقل كاهل الاقتصاد العراقي وقيام بعض البلدان بشطب قسم من تلك الديون بعد عام 2003 الا ان تلك المشكلة لم تنتهي آثارها خاصة وان تلك الديون لم تكن لاغراض التنمية او لغرض تسوية عجز ميزان المدفوعات بل كانت لاغراض شراء وانتاج الاسلحة بسبب الحروب آنذاك.

ان حجم المديونية تضاعف بنسبة 2.7 مرة بسبب الفوائد والفوائد التاخيرية التي فرضت على العراق بموجب قرارات مجلس الامن إذ الزمت العراق من عدم استخدامه لارصدته المجمدة لسداد تلك الديون تحت مبرر ان تلك الارصدة مجمدة مما حرمته من الحصول على فوائد تلك الارصدة مما فاقم من حجم تلك المديونية[1].

(1) علي عبد الهادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع، العدد 9، السنة 2012، ص61.

وكذلك الحال ادى الى تراجع الاحتياطات الدولية نتيجة للسياسة الاقتصادية التقليدية المتبعة في ادارة الشأن الاقتصادي والذي ادى الى تراجع تلك الاحتياطيات الدولية على الرغم من التأكيد على استقلالية البنك المركزي وكما مبين في الجدول(10).

جدول (10) الاحتياطات الدولية والدين الخارجي ونسبته من الـGDP والدين الداخلي في العراق للمدة 2003-2016

السنة	الاحتياطات الدولية مليار دولار (1)	الدين الخارجي مليار دولار (2)	الدين الخارجي كنسبة من GDP (٪) (3)	الدين الداخلي مليار دينار (4)
متوسط (2003-2012)	-	-	-	-
2013	77.8	59.3	25.3	4658
2014	66.7	57.6	25.9	9520
2015	53.4	67.1	40.6	32143
2016	42.3	71.1	45.5	-

المصدر: العمود (1 و2 و 3) صندوق النقد الدولي (IMF-October2016)، العمود (4) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية لسنوات متعددة.

يتضح من الجدول (10) ارتفاع الدين الخارجي من 59.3 مليار دولار في العام 2013 الى 71.1 مليار دولار للعام 2015 وارتفاع الدين الداخلي من 4658 مليار دولار في عام 2013 الى 32143 مليار دولار في العام 2016 مما ادى الى ارتفاع نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي من 25.3٪ للعام 2013 لتصل الى 45.5٪ للعام 2016. مما انعكس سلباً على حجم الاحتياطات الدولية لتنخفض من 77.8 مليار دولار في العام 2013 لتصل الى 42.3 مليار دولار في العام 2016 وان انخفاض الاحتياطات الدولية يشكل عائقاً كبيراً على الاقتصاد الوطني وله آثار سلبية تظهر نتائجها في المستقبل القريب وتزعزع الثقة بالاقتصاد العراقي مما يتطلب وضع رؤية وحلول لمعالجة هذه المشكلة التي لا تزال آثارها واضحة على واقع الاقتصاد العراقي بسبب الفوائد المتراكمة

على تلك الديون وقرارات مجلس الامن التي جمدت ارصدة العراق ولم يحصل على فوائد من تلك الاموال المجمدة في حين ديون العراق استمرت مع الفوائد المترتبة عليها وظل العراق يعاني من تلك الاثار على الرغم من شطب البعض منها وعدم جدية الحكومة في المطالبة بإعادة النظر بتلك الديون في المحافل الدولية مما ينعكس سلباً على واقع الاقتصاد العراقي وعملية تنميته.

المبحث الخامس: البطالة والتضخم.

تعد ظاهرتي التضخم والبطالة من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نظراً لتأثيرهما السلبي في المجتمع فالبطالة تشكل حاضنة للجريمة واشاعة الفوضى وعدم الاستقرار وجميعها تعد من محددات التنمية والتضخم له انعكاس غير مرغوب لدى المجتمع وتأثيره على القوة الشرائية للدخل مما يؤثر في الاستهلاك وبالتالي على مستوى الادخار لذا فان تلك الظاهرتين تعدان من المشاكل التي يعاني منه الاقتصاد العراقي وتأثير كلاً منهما بشكل سلبي للواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق وكما مبين في الجدول (11).

جدول (11)معدلات التضخم والبطالة في العراق للمدة 2003-2016

السنة	معدلات التضخم (٪) (1)	معدلات البطالة (٪) (2)	التضخم الركودي (٪) (3)
2003	32.6	28.1	60.7
2004	27	26.8	53.8
2005	37	18	55
2006	47.6	17.5	65.1
2007	30.8	16.3	47.1
2008	2.7	15.3	18
2009	3.2	18	21.2
2010	2.5	15	17.5
2011	5.6	16	21.6

السنة	معدلات التضخم (٪) (1)	معدلات البطالة (٪) (2)	التضخم الركودي (٪) (3)
2012	6.1	15.7	16.8
2013	1.9	15.1	17
2014	2.2	16.4	18.6
2015	1.4	25	26.4
2016	2.2	-	-

المصدر:

- جدول (1و2): وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مجاميع احصائية متفرقة والبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير السنوية لسنوات متفرقة.

- جدول (3): من عمل المؤلفين.

يتبين من الجدول(11) انخفاض معدلات التضخم من 32.6٪ في العام 2003 الى 2.2٪ للعام 2016 وهذا يشير الى نجاح الحكومة في سياستها النقدية المتبعة في كبح ظاهرة التضخم على الرغم من ان ذلك انعكس سلباً بشكل او بآخر على حساب الرصيد الاحتياطي للبنك المركزي وهو احد المؤشرات التي تؤخذ على طبيعة الاجراءات المتخذة بهذا الصدد واستفادة البعض من هذه السياسة المتبعة ومنها تغيير الفواتير او التحويلات لبيع العقارات لاكثر من اسم والذي ينعكس سلباً على استنزاف الموارد المالية بالعملة الصعبة. اما معدلات البطالة وعلى الرغم من انخفاضها من 28.1٪ في العام 2003 الى 25٪ للعام 2015 لكن في الحقيقة ترهل الجهاز الحكومي الوظيفي يشير الى وجود بطالة مقنعة فضلاً عن المشكلة الكبرى وهي البطالة في صفوف الخريجين بسبب متطلبات سوق العمل وعدم موائمتها لافواج المتخرجين من الدراسات الجامعية الاولية مما يتطلب وقفة جادة لمعالجة هذه الظاهرة التي تتراكم سنوياً ويلاحظ انخفاض نسبة التضخم الركودي من 60.7٪ في العام 2003 الى 18٪ للعام 2008 ليرتفع مرة اخرى الى 26.4٪ للعام 2015

وتشكل كل من البطالة والتضخم من المحددات الرئيسة التي تعرقل عملية تنمية الاقتصاد العراقي.

المبحث السادس: الفساد المالي والاداري.

على الرغم من زيادة عدد المؤسسات الرقابية المعنية بمكافحة آفة الفساد المالي والاداري بعد عام 2003 والمتمثلة بديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ودائرة المفتش العام في الوزارات وزيادة دور المسائلة والشفافية واطلاع الصحافة بدورها في هذا المجال وتزايد عدد منظمات المجتمع المدني التي تشكل عامل ضغط مجتمعي لمحاربة الفساد على الرغم من كل ذلك استشرت هذه الظاهرة ليحتل العراق ذيل القائمة في مؤشرات النزاهة لمنظمة الشفافية الدولية مما انعكس سلباً على فرص الاستثمار والتنمية ويضع علامات استفهام كثيرة على انجازات النظام السياسي الحالي.

ان تأثير هذه الظاهرة لا يقتصر على استنزاف الموارد المالية فحسب بل يمتد الى تهيئة حاضنة الى اخلاقيات غير مرغوبة داخل المجتمع وتفتح الابواب لصراعات مخيفة تهدد الكيان الاجتماعي وعدم المساواة والشعور بالغبن وعدم الاستقرار وتزايد الجريمة وتفشي ظاهرة التزوير وغيرها واضحت الموارد المالية النفطية مصدراً لثراء طبقة معينة ولم تعد مصدراً من مصادر التنمية لذا تشكل تلك الظاهرة اهم المحددات التي تقف عائقاً امام تنمية الاقتصاد العراقي وكما مبين في الجدول (12)

جدول (12)مؤشرات الفساد على المستوى العالمي وموقع العراق فيها (2003-2015)

السنة	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق في المؤشر	علامة مؤشر الفساد
2003	130	113	2.2
2004	146	129	2.1
2005	194	170	2.2
2006	163	160	1.9
2007	180	178	1.5
2008	180	178	1.3

السنة	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق في المؤشر	علامة مؤشر الفساد
2009	180	176	1.5
2010	178	175	1.5
2011	183	175	1.8
2012	176	169	1.8
2013	177	171	1.9
2014	174	170	1.9
2015	167	161	1.5

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية، اضواء ومعالجات، هيئة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس، 2015، ص72.

يتبين من الجدول (12) ان العراق احتل المواقع المتأخرة في مؤشرات الفساد على المستوى العالمي. إذ احتل العراق تسلسل 113 من اصل 130 دولة وبعلامة مؤشر الفساد 2.2 في العام 2003 وبقي يراوح في ذيل القائمة حتى عام 2015 ليحتل التسلسل 161 من اصل 167 دولة وبعلامة مؤشر الفساد 1.5 وهذا يتطلب وقفة جادة من هذه الظاهرة المخيفة التي اتسعت في مؤسسات الحكومة وخاصة بعد عام 2003. مما انعكس على شرعية النظام السياسي وعدم وضع الحلول الصارمة لمعالجة هذه الظاهرة التي لا يقتصر اثرها على استنزاف الموارد المالية بل يمتد الى ما هو اخطر من ذلك وما يثير التساؤل هو زيادة عدد المؤسسات التي تهتم بمكافحة الفساد بعد عام 2003 والتي يتوجب ان تقف بوجه هذه الظاهرة بإجراءات صارمة ومؤشرات واضحة قبل ان تخرج عن السيطرة فالموارد المالية التي تحصل عليها طبقة معينة سيكون لها نفوذ فوق سلطة القانون وسوف يدفع الجميع ثمن ذلك وتبقى عملية التنمية المنشودة للاقتصاد الوطني مؤجلة لحين معالجة هذه الظاهرة التي تستنزف الموارد المالية وتهدر الجهود لمعالجة واقع الاقتصاد العراقي.

الفصل الثاني

مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق

نظراً لندرة البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسة للاقتصاد المعرفي في العراق والمعتمدة في تقرير البنك الدولي كمؤشرات اقتصادية دولية. نستعرض بعض العناصر الفرعية التي تتكون منها تلك المؤشرات والمتوفرة في الاحصاءات المحلية والعربية والدولية والتي تهيء المناخ الملائم لآلية التحول صوب الاقتصاد المعرفي، ومن العناصر الفرعية التي يتكون منها المؤشر الرئيسي الاول البحث والتطوير ومفهومه: قياس مستوى البحث والتطوير والقدرة على الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة، ومؤشراته الفرعية هي الانفاق الاجمالي على البحث والتطوير كنسبة من الانفاق على التعليم العالي، وعدد براءات الاختراع فضلاً عن عدد المقالات العلمية والتقنية المنشورة وعدد البحوث المنجزة اما المؤشر الرئيسي الثاني التعليم والتدريب، ومفهومه: التركيز على الموارد البشرية ويعد المدخل للاقتصاد المعرفي، ومؤشراته الفرعية: هي الانفاق الاجمالي على قطاع التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق العام، والانفاق الاجمالي على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن اعداد الطلبة المقبولين في هيئة المعاهد والجامعات في حين المؤشر الرئيس الثالث البنية المعلوماتية ومفهومه: نشر المعلومات عبر وسائل الاتصال والاعلام، ومؤشراته الفرعية هي: الهواتف العامة المستخدمة لكل مئة شخص من السكان والاشتراكات للهواتف النقالة لكل مئة شخص من السكان. اما المؤشر الاخير البنية الاساسية للحاسوب ومفهومه: يعد اداة لتقويم القاعدة المعلوماتية ومؤشراته الفرعية: عدد الهواتف النقالة من اجمالي خطوط الهاتف لكل مئة شخص من السكان، وعدد المستخدمين للانترنت لكل الف شخص من السكان.

ومما تقدم يمكن صياغة بعض العناصر الفرعية المكونة للمؤشرات الرئيسية للاقتصاد المعرفي في العراق في الجدول (13).

جدول (13) بعض المؤشرات الفرعية للاقتصاد المعرفي في العراق

ت	المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيسي	مفهوم المؤشر
1	البحث والتطوير Research and Training	أ-الانفاق الاجمالي على البحث والتطوير كنسبة من الانفاق على التعليم العالي. ب-عدد براءات الاختراع. ج-عدد المقالات العلمية والتقنية المنشورة. د-عدد البحوث المنجزة.	قياس مستوى البحث والتطوير والقدرة على الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة.
2	التعليم والتدريب Education and Training	أ-الانفاق الاجمالي على قطاع التعليم كنسبة من الانفاق العام. ب-الانفاق الاجمالي على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. ج-عدد الطلبة المقبولين في هيئة المعاهد والجامعات.	التركيز على الموارد البشرية ويعد المدخل للاقتصاد المعرفي.
3	البنية المعلوماتية Infostructuce	أ-الهواتف العامة المستخدمة لكل مائة شخص من السكان. ب-الاشتراكات للهواتف النقالة لكل مائة شخص من السكان.	تشمل نشر المعلومات عبر وسائل الاتصال والاعلام.
4	البنية الاساسية للحاسوب Computer Infrastruture	أ-عدد الهواتف النقالة من اجمالي خطوط الهاتف لكل مائة شخص من السكان. ب-عدد المستخدمين للانترنت لكل مائة شخص من السكان.	يعد أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية.

المصدر: علي نور الدين اسماعيل، اقتصاد المعرفة من منظور رياضي: الدول العربية حالة للدراسة المجلة الاقتصادية السعودية، العدد السابع عشر 2004، ص43. بالاعتماد على تقرير البنك الدولي، مؤشرات اقتصادية دولية. (بتصرف).

يتضمن الجدول السابق بعض المؤشرات الفرعية المتوفرة لمؤشر الاقتصاد المعرفي في العراق. ونستعرض تلك المؤشرات الواردة في الجدول وكما يأتي:

المبحث الاول: المؤشرات الفرعية للبحث والتطوير.

يساهم البحث والتطوير في انتاج المعرفة وارتفاع المخزون المعرفي وزيادة استخدامه لغرض ابتكار تطبيقات جديدة، وهناك ترابط وثيق بين مؤشر البحث والتطوير من جهة والاقتصاد المعرفي والتنمية من جهة اخرى، وان مدخلات البحث والتطوير هي اجمالي الانفاق على البحث والتطوير والموارد البشرية، اما مخرجاته هي النشر العلمي والاحصاءات المتعلقة ببراءات الاختراع، ويعد من اهم القوى الدافعة لانتقال البلدان الى مجتمعات الحداثة والاقتصاد المعرفي وتشمل المؤشرات الفرعية المتوفرة للبحث والتطوير: كل من الانفاق الاجمالي على البحث والتطوير كنسبة من الانفاق على التعليم العالي، وعدد براءات الاختراع، فضلاً عن عدد المقالات العلمية والتقنية المنشورة، وعدد البحوث المنجزة، ونستعرض تلك المؤشرات الفرعية وكما يأتي:

أ-نسبة الانفاق الاجمالي على البحث والتطوير كنسبة من الانفاق على التعليم العالي.

يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات الفرعية للبحث والتطوير، والتي تبين ان ارتفاع نسبة الانفاق على البحث والتطوير، يعد مؤشراً ايجابياً يعكس اهتمام مؤسسات التعليم العالي، بالبحث والتطوير كوسيلة فاعلة لتهيئة المناخ الملائم للتوجه صوب الاقتصاد المعرفي، وكما مبين في الجدول (14).

جدول (14) نسبة الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الانفاق على التعليم العالي في العراق للمدة من (2003-2014) مليون دينار

السنة	اجمالي الانفاق على البحث والتطوير (1)	الانفاق على التعليم العالي (2)	نسبة الانتفاق على البحث والتطوير الى الانفاق على التعليم العالي (3)
2003			
2004			
2005	1167.2	118356	0.9
2006	1425.4	51029	2.7
2007	1639.8	82354	1.9
2008	1577.3	111191	1.4
2009	1339.9	131661	1.0
2010	1782.7	202561	0.8
2011	2067.5	348535	0.5
2012	2255.6	697243	0.3
2013	2443.7	664910	0.3
2014	2631.8	609670	0.4

المصدر: العمود (1) وزارة التعليم العالي- دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعه لسنوات متعدد
العمود (2) وزارة المالية- دائرة الموازنة العامة لسنوات متعددة.
العمود (3) اعداد المؤلفين من خلال $\frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times 100$

يتضح من الجدول (14) ارتفاع المؤشر في عام 2006 ليصل الى (2.7) بعد ان كان (0.9) في عام 2005، على الرغم من انخفاض اجمالي الانفاق على التعليم العالي من (118356) مليون دينار في عام 2005 الى (51029) مليون دينار في العام 2006 وهذا يشير الى دعم منظومة البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي في ذلك العام، ثم تراجع المؤشر بشكل تدريجي ليصل الى (0.8) في العام 2010، واستمر بالانخفاض ليصل الى (0.4) في العام 2014، على الرغم من الارتفاع التدريجي لاجمالي الانفاق على

التعليم العالي بعد عام 2006 صعوداً، إذ ارتفع من (51029) مليون دينار في عام 2006 ليصل الى (609670) مليون دينار في العام 2014، مما يشير الى التراجع في دعـم منظومـة البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي، وان الزيادة المتصاعدة في اجمـالي الانفـاق على التعليم العالي، تذهب الى مجالات اخرى على حساب منظومـة البحـث والتطـوير، بسبب الموازنة التقليدية المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي والتي لا تلبي الحاجة الحقيقية للبحث والتطوير فضلاً عن غياب الخطط والبرامج التي تدعم منظومة البحث والتطوير.

ب-براءات الاختراع الممنوحة.

يعد مؤشر براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين من مخرجات البحث والتطوير، ويشير الى اهتمـام البلـدان في البحـث والتطـوير وفاعليـة مؤسسـات التعلـيم العالي. وكما مبين في الجدول (15).

جدول (15) براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين في العراق للمدة من (2003-2015)

السنة	براءات الاختراع للعراقيين (1)	براءات الاختراع لغير العراقيين (2)	اجمالي براءات الاختراع (3)	معدل النمو (4)
2003	15	2	17	-
2004	13	1	14	-17.6
2005	-	-	-	-
2006	14	-	14	-
2007	14	2	16	14.2
2008	28	1	29	81.2
2009	26	3	29	0
2010	13	1	14	-51.7
2011	52	5	57	307.1
2012	80	56	136	138.5
2013	100	140	240	76.4

السنة	براءات الاختراع للعراقيين (1)	براءات الاختراع لغير العراقيين (2)	اجمالي براءات الاختراع (3)	معدل النمو (4)
2014	130	239	369	53.7
2015	22	28	50	-86.4

المصدر: العمود (1، 2، 3) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي- الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، قسم الملكية الصناعية لسنوات متعددة، للمزيد راجع

www.Cosqc.gov.iq/patent/Default.aspx.

العمود(4) اعداد البحثين.

يتضح من الجدول(24) التباين في براءات الاختراع الممنوحة للعراقيين ارتفاعاً وانخفاضاً للمدة من 2003 ولغاية 2015، إذ حققت اعلى مستوى لها في العام 2014 لتصل الى (130) براءة اختراع، وسجل عامي 2004 و 2010 ادنى مستوى لها في (13) براءة اختراع لكل عام منهما.

اما براءات الاختراع لغير العراقيين فهي بذات المستوى في التذبذب انخفاضاً وارتفاعاً إذ سجلت في عام 2014 اعلى مستوى لها لتصل الى (239) براءة اختراع تليها (140) براءة اختراع في عام 2013، في حين شهدت ادنى مستوى لها في الاعوام 2004 و2010، اذ سجلت براءة اختراع واحدة لكل عام منهما.

وسجلت أعلى معدلات النمو في الاعوام 2008 لتصل الى (81.2٪) وفي عام 2011 إذ وصلت الى (307.1٪)، في حين شهدت انخفاضاً بمعدلات نمو سالبة لعام 2010 لتصل الى (-51.7٪) وتراجعها بشكل ملحوظ في عام 2015 لتصل الى (-86.4٪).

ان التذبذب في براءات الاختراع الممنوحة ومعدلات النمو بالقيم السالبة يشير الى غياب الخطط والبرامج الثابتة والمستقرة لمنظومة البحث والتطوير، وعدم وجود الرؤية المستقبلية لتهيئة المتطلبات التي تؤدي لتشجيع براءات الاختراع وبالتالي دعم عمليات البحث والتطوير في القطاع التعليمي.

ج-عدد المقالات العلمية والتقنية المنشورة وعدد البحوث المنجزة.

يعد كل من المؤشرين من مخرجات البحث والتطوير، اذ يشير الى فاعلية منظومة التعليم العالي في المجالات المعرفية والاقتصادية التي تساهم في التنمية المنشودة وكما مبين في الجدول (16).

جدول (16) عدد المقالات المنشورة والبحوث المنجزة في العراق للمدة من (2003-2012)

السنة	عدد المقالات المنشورة (1)	معدل التغير (2)	عدد البحوث المنجزة (3)	معدل التغير (4)
2004-2003	26	-	-	-
2005-2004	27	3.8	6359	-
2006-2005	39	44.4	9222	45.0
2007-2006	67	71.7	74.20	-19.5
2008-2007	73	8.9	7103	-4.2
2009-2008	68	-6.8	8.666	22.0
2010-2009	70	2.9	9322	7.5
2011-2010	67	-4.2	9164	-1.6
2012-2011	96	43.2	7342	-19.8

المصدر: العمود (1، 3) احصاءات ومؤشرات البحث والتطوير للمدة من (1996-2011) بيانات منشورة على موقع البنك الدولي.

العمود (2، 4) من اعداد المؤلفين بطريقة $\frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100$

يتضح من الجدول (16) تباين عدد المقالات العلمية والتقنية المنشورة من عام (2003-2004) ولغاية العام (2011-2012) اذ شهدت تصاعداً تدريجياً لتصل الى (73) مقالاً في العام (2007-2008) وشهدت اعلى مستوى لها في العام (2011-2012) لتصل الى (96) مقالاً منشوراً وشهدت اعلى معدل تغيير لها في العام (2006-2007) لتصل الى (71.7٪)، في حين شهدت تراجعاً وبمعدلات تغير ذات قيم سالبة للعام (2008-2009) لتصل الى (6.8- ٪) وبمعدل (4.2-٪) للعام (2010-2011) وهذا يشير الى تواضع

عدد المقالات العلمية والتقنية المنشورة فضلاً عن تراجعها بقيم سالبة للسنوات المشار اليها، وكذلك الحال عن تذبذب عدد البحوث المنجزة وتراجعها بقيم سالبة لعدة اعوام إذ انخفضت في العام (2011-2012) لتصل الى (19.8-) وهو مؤشر على غياب الخطط والبرامج لدعم منظومة البحث في المؤسسات التعليمية.

المبحث الثاني: المؤشرات الفرعية للتعليم والتدريب.

يعد هذا المؤشر المدخل الرئيس للاقتصاد المعرفي ويركز اهتمامه على الموارد البشرية، إذ تعتمد النشاطات الاقتصادية كافة على الموارد البشرية لغرض تطويرها وتنميتها في ظل الاقتصاد المعرفي. ولا يقتصر دوره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بل يتعدى ذلك ليكون ركيزة للتنمية، وتوجيه القيم المجتمعية في مجالات الحياة كافة، ويعطي مؤشر التعليم والتدريب فكرة عن استجابة النظام التعليمي لحاجات سوق العمل، باعتماد المقاربة في وضع المقررات والبرامج التي تتلائم مع متطلبات سوق العمل ولا ينحصر دوره في مؤشرات الاقتصاد المعرفي بل يتعدى ذلك الى مؤشرات اخرى كالتنافسية العالمي ومؤشر الابتكار العالمي فضلاً عن ان مؤشر التعليم والتدريب يتيح للباحثين وصناع القرار فرصة لاعادة التقييم ومراقبة نقاط الضعف والقوة في نظام التعليم والتدريب، لغرض وضع الخطط والبرامج لتحسين الاداء والمساهمة في عمليات التنمية، ويمكن ان يبني قاعدة بيانات معلوماتية موثوقة تمكن المؤلفين من استثمارها في التنمية والتوجه صوب الاقتصاد المعرفي.

يتضمن مؤشر الانفاق الاجمالي على قطاع التعليم كنسبة من الانفاق العام والانفاق الاجمالي على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن عدد الطلبة المقبولين في هيأة المعاهد والجامعات، ونستعرض تلك المؤشرات وكما يأتي:

أ-الانفاق الاجمالي على قطاع التعليم كنسبة من الانفاق العام.

يعد مؤشر الانفاق على قطاع التعليم كنسبة من الانفاق العام من السمات

الاساسية التي تمتاز بها اقتصاديات البلدان المتقدمة بالمقارنة مع نظيراتها في البلدان النامية ومنها العـراق، ويعـد رافـداً لتحقيـق التنميـة اتـي ترتكـز علـى المعرفـة وكمـا مـبين في الجدول(17).

جدول (17) نسبة الانفاق على قطاع التعليم الى اجمالي الانفاق العام في العراق للمدة من (2003-2014) مليون دينار

السنة	الانفاق على قطاع التعليم (1)	الانفاق العام (2)	نسبة الانفاق على قطاع التعليم الى الانفاق العام (3)
2003	71598.5	28712584	0.2
2004	1188839	32117000	3.7
2005	1462644	26375000	5.5
2006	2074119	38076000	5.4
2007	2806912	39031000	7.1
2008	3512419	59403000	5.9
2009	6871277	52567000	13.0
2010	8093008	70134000	11.5
2011	10137561	78757000	12.8
2012	11160618	117122000	9.5
2013	12789548	138424000	9.2
2014	11050185	163416000	6.7

المصدر: العمود (1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الانفاق على التعليم، دائرة البحـث والتطوير، 2014، ص4.
العمود (2) جمهورية العراق- وزارة المالية- موازنات العراق الاتحادية لسنوات متعددة.
العمود (3) اعداد المؤلفين.

يتبين من الجدول (17) التباين في نسبة الانفـاق علـى قطـاع التعلـيم مـن اجمـالي الانفاق العام. إذ شهدت النسبة ارتفاعاً تـدريجياً مـن (0.2) في عـام 2003 الى (7.1) في

عام 2007. ثم تراجعت الى (5.9) في عام 2008. ثم ارتفعت الى اعلى نسبة لها في العام 2009 لتصل الى (13.0) على الرغم من انخفاض اجمالي الانفاق العام لعام 2009 بالمقارنة مع العام الذي يسبقه ويعود ذلك لارتفاع الانفاق على قطاع التعليم للعام اعلاه. واستمرت النسبة بالانخفاض التدريجي بعد عام2009 لتصل الى (6.7) في العام 2014. على الرغم من الارتفاع التدريجي في اجمالي الانفاق العام بعد عام 2009 صعوداً إذ ارتفع اجمالي الانفاق العام من (52567000) مليون دينار ليصل الى (163416000) مليون دينار في عام 2014. مما يشير الى ان الارتفاع في اجمالي الانفاق العام يذهب لقطاعات اخرى على حساب قطاع التعليم. فضلاً عن تكاليف الحرب على الارهاب، ومن الجدير بالذكر ان البلدان التي تتراجع فيها نسبة الانفاق على التعليم تعاني ضعفاً في امكانات مواردها البشرية وفي تهيئة المناخ الملائم للتوجه صوب الاقتصاد المعرفي.

ب-نسبة الانفاق على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تبين مدى امكانية البلدان للاهتمام بقطاع التعليم الذي يعد من دعائم التنافس الاقتصادي، لارتباطه الوثيق والإيجابي في ترتيب البلدان من حيث الاقتصاد والتنمية القائمة على اساس المعرفة كما مبين في الجدول (18).

جدول(18) نسبة الانفاق على قطاع التعليم من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2014) مليون دينار

السنة	الانفاق على قطاع التعليم (1)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	نسبة الانفاق على قطاع التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي (3)
2003	71598.5	29600000	0.2
2004	1188839	5325000	2.2
2005	1462644	73534000	1.9
2006	2074119	95588000	2.1

السنة	الانفاق على قطاع التعليم (1)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	نسبة الانفاق على قطاع التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي (3)
2007	2806912	111456000	2.5
2008	3512419	157026000	2.2
2009	6871277	130643000	5.2
2010	8093008	162064000	4.9
2011	10137561	217327000	4.6
2012	11160618	254225000	4.3
2013	12789548	271091000	4.7
2014	11050185	260610000	4.2

المصدر: العمود (1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الانفاق على التعليم، دائرة البحث والتطوير، 2014، ص4.

العمود (2) البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للاحصاء والابحاث- النشرة الاحصائية السنوية للاعوام 2003-2011 والتقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013 -2014 للمزيد راجع www.cbi-iq.

العمود (3) اعداد المؤلفين.

يتضح من الجدول (18) ارتفاع نسبة الانفاق على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بشكل تدريجي من (0.2) للعام 2003 ليصل الى (5.2) وهي اعلى نسبة له في العام 2009 على الرغم من انخفاض الناتج المحلي الاجمالي للعام اعلاه عن العام الذي يسبقه والاعوام التي تليه. مما يشير الى زيادة الانفاق على قطاع التعليم والاهتمام به والذي يعد رافداً للموارد البشرية التي تدعم عمليات التنمية. ثم تراجع بشكل تدريجي بعد ذلك ليصل الى (4.2) في العام 2014. على الرغم من الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي بعد عام 2009 صعوداً وهذا يشير ان الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي لا تتناسب بالضرورة مع زيادة الانفاق على قطاع التعليم وان تلك الزيادة تذهب لقطاعات اخرى على حساب قطاع التعليم بسبب طبيعة الموازنة والتجاذبات السياسية والحرب على الارهاب وعوامل عديدة اخرى.

ج-عدد الطلبة المقبولين في المعاهد والجامعات.

تعد نسبة الالتحاق بالدراسات الجامعية وهيآت المعاهد الفنية والتقنية من المؤشرات التي توضح مساهمة القطاع التعليمي في دعم المنافسة المعرفية، إذ تناط بقطاع التعليم عملية تطوير راس المال البشري وصناعة المعرفة بأي مجتمع فضلاً عن تهيئة المناخات الملائمة للتحول صوب الاقتصاد المعرفي. وكما مبين في الجدول (19).

جدول (19) عدد الطلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد العراقية للمدة من (2003-2013)

السنة الدراسية	عدد الطلبة المقبولين (1)	السنة الدراسية (2)	عدد الطلبة المقبولين (3)
2004-2003	116090	2009-2008	102581
2005-2004	95149	2010-2009	123339
2006-2005	108805	2011-2010	157560
2007-2006	111305	2012-2011	133219
2008-2007	114357	2013-2012	150000

المصدر: طارق على العاني، صلاح عبد القادر النعيمي- التعليم العالي والتنمية في العراق- الواقع والتحديات منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. اليونسكو- مكتب العراق. كانون الاول 2013، ص12.

يتبين من الجدول (19) ارتفاع عدد الطلبة المقبولين في الجامعات وهيآت المعاهد الفنية والتقنية من (116090) طالب وطالبة في العام الدراسي (2003-2004) الى (150000) طالب وطالبة للعام الدراسي (2012-2013) وسجل العام الدراسي (2010-2011) الاعلى في عدد الطلبة المقبولين اذ بلغ (157560) طالب وطالبة. وان الزيادة في اعداد الطلبة بغض النظر عن متطلبات سوق العمل والطاقة الاستيعابية للجامعات وهيآت المعاهد، تؤدي بالنتيجة الى زيادة المخرجات في التعليم العالي والتي لا تلبي حاجات سوق العمل وبالتالي كانت احدى الاسباب لبطالة الخريجين التي تتراكم سنوياً. فضلاً عن اثارها السلبية على العملية التعليمية والامكانيات المحدودة المتوفرة من القاعات الدراسية والمختبرات نتيجة للزيادة على الطاقة الاستيعابية وتحت مسوغات عديدة.

المبحث الثالث: المؤشرات الفرعية للبنية المعلوماتية.

يعد هذا المؤشر من الادوات التحليلية المرنة لدعم متخذي القرار، ويتضمن مفهومه: نشر المعلومات عبر وسائل الاتصالات الحديثة، وتهيئ البنية المعلوماتية المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الموائم للتحول صوب الاقتصاد المعرفي وزيادة الاستثمار في البنية المعلوماتية في أي بلد، ويعد مؤشراً على امكانية زيادة المعرفة الاقتصادية والمجتمعية لذلك البلد. ويمتاز بخصوصيته من خلال تأثيره المباشر في الانشطة والخدمات كافة ولجميع القطاعات التي تستخدم المعرفة من خلال استخدامها للنماذج المبتكرة لتنظيم العمل وزيادة القيمة المضافة ويتضمن مؤشر البنية المعلوماتية عدد خطوط الهاتف الثابت لكل مئة شخص من السكان واعداد المشتركين للهواتف النقالة لكل مئة شخص من السكان، وكما مبين في الجدول (20).

جدول (20) المؤشرات الفرعية للبنية المعلوماتية في العراق للمدة من (2003-2011)

السنة	عدد خطوط الهاتف الثابت (1)	معدل التغير (2)	عدد مشتركي الهاتف النقال (3)	معدل التغير (4)
2003	4.6		0.3	
2004	3.9	-15.2	2.2	663.3
2005	4.1	5.1	5.6	154.5
2006	4.4	7.3	33.2	492.8
2007	4.7	6.8	48.4	45.7
2008	4.0	-14.8	2.22	-95.4
2009	3.9	-10.0	64.2	2791.8
2010	5.0	38.8	75.7	17.9
2011	5.5	10.0	78.1	3.1

المصدر: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا- الاسكو- العدد 31. نيويورك -2012.

العمود (1) ص 279.

العمود (2) ص 280.

العمود (2، 4) اعداد المؤلفين.

يلاحظ من الجدول (20) الارتفاع الطفيف لخطوط الهاتف الثابت في العراق من (4.6) في 2003 الى (5.5) في العام 2011. في حين شهد عدد مستخدمي الانترنت تطوراً ملحوظاً في اعداد المشتركين للهاتف النقال من عام 2003 صعوداً. إذ ارتفع عدد المشتركين بشكل تدريجي ملحوظ من (0.3) في عام 2003 ليصل الى (78.1) في العام 2011. وهو مؤشر على زيادة الاستخدام للتقنيات الحديثة والمستحدثة في مفاصل الحياة والنشاطات كافة، ويعد تقدماً ملحوظاً في البنية المعلوماتية التي تؤدي بالنتيجة للمساهمة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي تنعكس ايجابياً على تهيئة المناخ الملائم للتوجه صوب الاقتصاد المعرفي.

المبحث الرابع: المؤشرات الفرعية للبنية الاساسية للحاسوب.

يعد هذا المؤشر لبيان تنامي استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاطات كافة. وتأثيره المباشر وغير المباشر في عمليات التطوير والابتكار وادارة الاعمال والحكومة الالكترونية. فضلاً عن مساهمته الاجتماعية في تنمية المعرفة المجتمعية.

ويعد احد الركائز الرئيسة لمؤشرات الاقتصاد المعرفي ولا ينحصر دوره في البنية التحتية ومحتواها الرقمي، واستخدام التكنولوجيا، بل يتعدى ذلك لتهيئة المناخ العام للتنمية في البلدان الساعية اليها، من جودة التعليم، والقدرة على البحث والتطوير، وتهيئة المناخ القانوني وحماية الملكية الفكرية، فضلاً عن الكفاءة في عملية انشاء المؤسسات وتشغيلها وقدرتها على التنافس، ويتضمن المؤشر عدد الهواتف النقالة من اجمالي خطوط الهاتف لكل مئة شخص من السكان وعدد المستخدمين للأنترنت لكل مئة شخص من السكان. وكما مبين في الجدول (21).

جدول (21) المؤشرات الفرعية للبنية الاساسية للحاسوب في العراق للمدة من (2003-2011)

السنة	عدد الهواتف النقالة من اجمالي خطوط الهاتف لكل (100) شخص من السكان (1)	معدل التغير (2)	عدد مستخدمي الانترنت لكل (100) شخص من السكان (3)	معدل التغير (4)
2003	6.1	–	0.6	–
2004	36.1	491.8	0.9	50.0
2005	57.7	59.8	0.9	0
2006	88.3	53.0	1.0	11.1
2007	91.1	3.1	1.9	90.0
2008	94.2	3.4	3.7	94.7
2009	94.7	0.5	4.5	21.6
2010	93.7	-1.0	5.6	24.4
2011	93.4	-0.3	5.0	-10.7

المصدر: الامم المتحدة -اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا- الاسكو- العدد 31. نيويورك -2012.
العمود (1) ص 281.
العمود (3) ص 282.
العمود (2، 4) اعداد المؤلفين.

يلاحظ من الجدول (21) ارتفاع عدد الهواتف النقالة من اجمالي خطوط الهاتف من (6.1) في العام 2003. لتصل الى (93.4) في العام 2011. وكذلك ارتفع عدد مستخدمي الانترنت من (0.6) في عام 2003، ليصل الى (5.0) في عام 2011. ويعد هذا مؤشراً لزيادة الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تساهم في تقليل الجهد واختصار الوقت وخفض التكاليف في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية كافة، وتشكل قاعدة متينة تساهم في عمليات التنمية، إذ يعد الانترنت الوسيلة الفاعلة للنشاطات كافة.

ونستعرض عدد خطوط الهاتف الثابت والنقال بحسب الشركة في العراق وكما في الجدول (22).

جدول (22) عدد خطوط الهاتف الثابت والنقال بحسب الشركة في العراق للمدة من (2011-2015)

السنة	عدد خطوط الهاتف الثابت (1)	عدد خطوط الهاتف النقال حسب الشركة			المجموع (5)
		شركة زين (عراقنا واثير) (2)	شركة اسيا سيل (3)	شركة كورك (4)	
2011	2.004.3	12435358	8978654	3949583	25363595
2012	2.070.4	13695973	10086932	5980975	29763880
2013	2.059.0	15881912	10734938	7639938	34256788
2014	2.172.4	13768129	13208819	8869879	35846824
2015	2.179.4	11093014	10794425	11583477	33470916

المصدر: وزارة الاتصالات/ تقرير نشاط الاتصالات والبريد العام لعام 2015- المؤشرات الرئيسة للاتصالات والبريد من (2011-2015)، ص4-11.

يلاحظ من الجدول (22) ثبات او ارتفاع طفيف في اعداد خطوط الهاتف الثابت اما خطوط الهاتف النقال بحسب الشركة يلاحظ تراجع خطوط شركة زين (عراقنا واثير) فضلاً عن شركة اسيا سيل لصالح ارتفاعها في شركة كورك في عام 2015 وذلك يعود الى ان معظم مشتركي شركتي زين واسيا سيل في المناطق الغربية من العراق وما شهدته من مشاكل امنية وارهابية ادت الى انخفاض وتدمير العديد من الابراج فضلاً عن المنافسة بين تلك الشركات والتي ادت لارتفاع مشتركي شركة كورك على حساب الشركتين اعلاه. وهو مؤشر على زيادة الاستخدام للتقنيات التكنولوجية ودخول المنافسة بين الشركات لتقديم الخدمات في هذا المجال.

اما ما يتعلق بخطوط الهاتف السلكي وبحسب الشركة في العراق للمدة من (2011-2015) يمكن استعراضه في الجدول (23).

جدول (23) عدد خطوط الهاتف السلكي بحسب الشركة في العراق للمدة من (2011-2015)

السنة	عدد خطوط الهاتف السلكي حسب نوع الشركة				
	اتصالنا	كلمات	النخيل (امنية)	فانوس	الشركة العامة للاتصالات والبريد
2011	184692	164150	227898	449799	41698
12012	287300	224259	-	-	-
2013	244452	300917	143242	358157	155010
2014	211415	261392	380911	-	373000
2015	155396	328912	196576	86525	373000

المصدر: وزارة الاتصالات / تقرير نشاط الاتصالات والبريد لعام 2015- المؤشرات الرئيسة للاتصالات والبريد من (2011-2015)، ص12.

يتبين من الجدول (23) ارتفاع عدد خطوط الهاتف السلكي لشركة اتصالنا بعد عام 2011 ليصل الى (287300) خط في عام 2012 ثم تراجع في العام 2015 ليصل الى (155396) خطاً. اما شركة كلمات فقد شهدت ارتفاعاً في عدد خطوطها السلكية لتصل الى (328912) خطاً. اما شركة النخيل (امنية) فقد شهدت ارتفاعاً في العام 2014 لتصل الى (380911) خطاً ثم انخفضت بشكل ملحوظ لتصل الى (196576) خطاً في حين شركة فانوس شهدت انخفاضاً ملحوظاً من (449799) خطاً في عام 2011 لتصل الى (86525) خطاً في عام 2015. اما الشركة العامة للاتصالات والبريد وهي من مؤسسات القطاع العام والتي تنافس الشركات الاخرى في القطاع الخاص فقد شهدت ارتفاعاً من (41698) خطاً في عام 2011 الى (373000) خط في العام 2015. وهو يشير الى ارتفاع خطوط الهاتف السلكي للشركة العامة للاتصالات والبريد على حسابات الشركات المنافسة لها. مما يوفر حافزاً اضافياً لها لتطوير امكانياتها والمحافظة على تفوقها بالمنافسة مع الشركات الاخرى العاملة في هذا المجال.

يتضح مما تقدم: ان مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق تشكل بمجموعها البنية الاساس لمشروع الذكاء الاقتصادي الذي نسعى اليه في البحث؛ ليكون ركيزة لآلية التحول صوب الاقتصاد المعرفي وكأحد الحلول المطروحة لمعالجة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد المعرفي وتهيئة المناخات الملائمة للنهوض بواقعه والمساهمة في عمليات التنمية المنشودة.

الفصل الثالث

تطبيقات الحكومة الالكترونية في العراق ومؤشراتها

المبحث الأول: تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العراق.

توفر تطبيقات الحكومة الالكترونية البنية التحتية لآلية التحول في الاقتصاد العراقي لاعتمادها على التقنيات الحديثة واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية الاصلاح للقطاع الحكومي وتقديم الخدمات للمواطنين ولرجال الاعمال ولمنظمات المجتمع المدني. وقبل ان نتناول تلك التطبيقات لابد من استعراض مراحل نشأتها في العراق وكما يأتي[1]:

1- في شباط 2009 تم تأسيس اللجنة الوزارية التوجيهية للحكومة الالكترونية بالأمر الديواني ذي العدد 46 للعام 2009.
2- في كانون الاول عام 2009 عقد اول مؤتمر دولي برعاية رئيس الوزراء في بغداد وحضور 250 مشارك من انحاء العراق جميعاً للتشاور وتبادل وجهات النظر.
3- عقد في اربيل اجتماعاً للمدة من 12-15 / نيسان / 2010 لمتابعة التوصيات لبناء نموذج التحول لحكومة فاعلة وكفوءة وتقديم الخدمات للقطاع الحكومي وانطلاق النسخة الاولى من خطة عمل الحكومة الالكترونية في العراق.
4- في ايلول 2011 اجريت ورشات عمل لمناقشة الآراء من اصحاب القرار والخبراء على المستوى الوطني والمحلي بصدد الحكومة الالكترونية.
5- في تموز 2011 تم اطلاق البوابة الالكترونية للعراق عبر الانترنت والتي تتضمن الخدمات المعلوماتية.

---

(1) جمهورية العراق، وزارة العلوم والتكنولوجيا، دائرة تكنولوجيا المعلومات، الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل الحوكمة الالكترونية العراقية 2012-2015، الاصدار الاول، شباط 2013، ص18. (1، 2، 3)، ص11 و(4)، ص9 و(5)، ص12، (6،7)، ص8 و(8)، ص78.

6- في تموز 2011 عقد البرنامج التدريبي الاول في عمان لتدريب ثلاثة الاف موظف حكومي على مستوى المراكز كافة في العراق.

7- في ايلول 2011 عقد البرنامج التدريبي الثاني بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي لتدريب (200) متدرب في سلسلة من خمس برامج تدريبية لتدريب (1000) موظف حكومي حتى نهاية عام 2012.

8- في كانون الاول 2012 عقد مؤتمر في بغداد للتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي- المؤتمر الدولي الثاني (معاً نحو الاندماج الرقمي) في قصر المؤتمرات في بغداد من 2-3 كانون الاول لمناقشة التحديات التي تواجه تنفيذ الحكومة الالكترونية كأداة لاصلاح القطاع العام والاندماج والتكامل الرقمي.

وقد عرف العراق الحكومة الالكترونية والحوكمة الالكترونية بما يأتي[1]:

الحكومة الالكترونية: هي عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض تقديم الخدمات الحكومية لكل من المواطنين ولقطاع الاعمال ولمؤسسات المجتمع المدني.

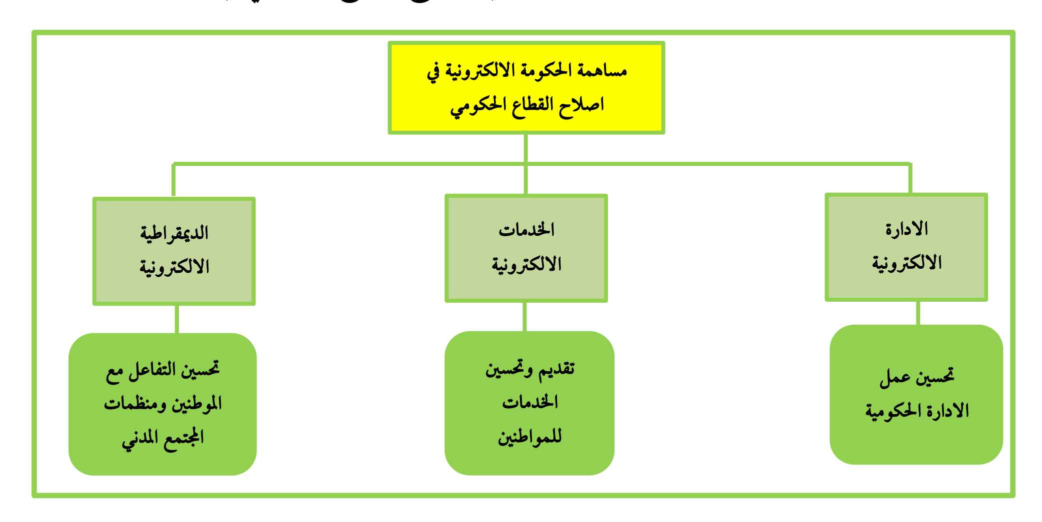
والحوكمة الالكترونية: هي عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض تحسين وتعزيز الحكم الرشيد.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ان تؤدي دوراً اساسياً في تطوير وتحديث القطاع الحكومي من خلال مساهمتها في الادارة الالكترونية والمتضمنة تحسين عمليات في القطاع الحكومي والادارة الحكومية وتقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين من خلال تحسين تلك الخدمات وسهولة وصولها للمواطنين فضلاً عن الديمقراطية الالكترونية والتي يمكن من خلالها بناء الثقة والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني وتحسين

(1) جمهورية العراق، وزارة العلوم والتكنولوجيا، دائرة تكنولوجيا المعلومات، مصدر سابق، ص18.

نوعية التواصل مع المواطنين وسهولة وصول تلك الخدمات والمعلومات للمواطنين[1] وكما مبين في الشكل (14).

شكل (14)مساهمة الحكومة الالكترونية في اصلاح القطاع الحكومي في العراق



المصدر: من عمل المؤلفين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

وقد تبنت الحكومة العراقية في الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للحوكمة الالكترونية من 2012-2015 عدد من الاهداف وهي[2]:

1- تعزيز التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين ومشاركة منظمات المجتمع المدني في الشؤون العامة.

2- دعم ونشر الخدمات الجديدة المقدمة من الحوكمة الالكترونية في المحافظات وسهولة وصولها للمواطنين لتعزيز تكافؤ الفرص.

3- توسيع القدرات والاستجابة للمؤسسات الحكومية من خلال استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض تحقيق الحكم الرشيد.

4- المساهمة في عملية تطوير البنية المؤاتية للنمو الاقتصادي السليم.

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص17.

(2) جمهورية العراق، وزارة العلوم والتكنولوجيا، دائرة تكنولوجيا المعلومات، مصدر سابق، ص21.

5- تعزيز التنمية لمجتمع يقوم على المعرفة ويساهم في ردم الفجوة الرقمية.

ان الاهداف اعلاه والمتوخاة من عمل الحوكمة الالكترونية العراقية يمكنها ان تساهم في آلية التحول في الاقتصاد العراقي من خلال تفاعل تلك الاهداف مع بعضها وبالتالي توفر البنية التحتية لآلية التحول والمساهمة في تحقيق التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي وكما مبين في الشكل (15).

الشكل (15) اهداف الحوكمة الالكترونية العراقية

المصدر: من عمل المؤلفين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ان النموذج القديم للتقنيات المستخدمة في تكنولوجيا المعلومات كأداة تحوسب المعلومات الداخلية لعمل الحكومة ومعالجتها للبيانات واقتصارها على الشأن الداخلي وابقاءها منعزلة عن الهدف الرئيس في عملية الاصلاح للقطاع الحكومي باتت غير مجدية في حين النموذج الجديد لتقنيات تكنولوجيا المعلومات التي تدعم وتتواصل مع الاعمال الخارجية للحوكمة من خلال معالجة وتوصيل المعلومات بعضها مع البعض الاخر تلك التقنيات تصب في هدف الاصلاح وينبغي النظر اليها لتشمل شبكات الحاسوب

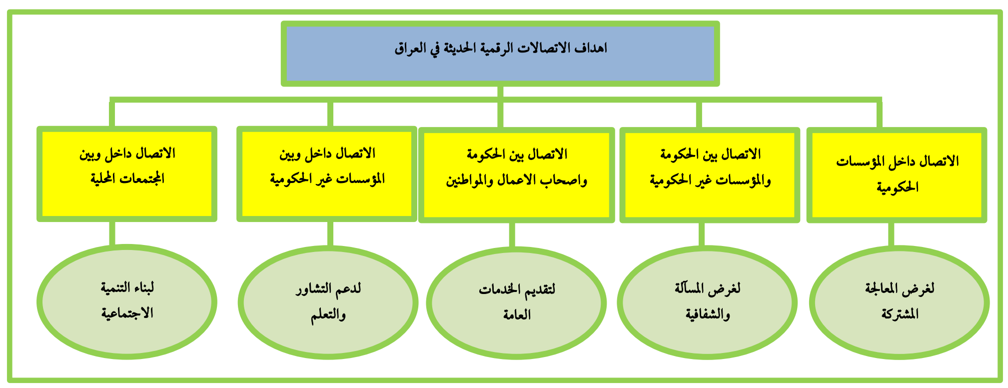
والشبكات الداخلية وشبكة الانترنت من اجل خلق ثروة جديدة من الاتصالات الرقمية التي تخدم الاقتصاد الوطني ولا تقتصر على المؤسسات كلاً منها على حدة من خلال مايأتي[1]:

1- الاتصالات داخل المؤسسات الحكومية لغرض المعالجة المشتركة.
2- الاتصال والتواصل بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومع المواطنين لتعزيز المسآلة والشفافية.
3- الاتصال والتواصل بين الحكومة واصحاب الاعمال من خلال تبادل المعلومات وتقديم الخدمات.
4- الاتصال والتواصل بين المنظمات غير الحكومية لغرض دعم التشاور والتعلم.
5- الاتصال والتواصل داخل وبين المجتمعات المحلية من اجل بناء التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يتبين مما تقدم ان النموذج الجديد للتقنيات المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تختلف عن النموذج القديم المنعزل في كل مؤسسة من المؤسسات الحكومية على حدة وان الاتصال والتواصل مع الاعمال الخارجية للحوكمة يمكن ان يحقق اهداف الاتصالات الرقمية الحديثة بما يخدم الاقتصاد الوطني ويتيح تبادل المعلومات والمعرفة بين الحكومة والمواطنين واصحاب الاعمال ومنظمات المجتمع المدني لغرض تحقيق الاصلاح للقطاع الحكومي والتفاعل والتواصل مع الجهات غير الحكومية بما يحقق اهداف الاتصالات الرقمية الحديثة في العراق وكما مبين في الشكل (16).

(1) جمهورية العراق، وزارة العلوم والتكنولوجيا، دائرة تكنولوجيا المعلومات، مصدر سابق، ص15.

شكل (16) اهداف الاتصالات الرقمية الحديثة في العراق



المصدر: من اعداد المؤلفين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ان توحيد المعلومات اضحت من الاهمية القصوى ويمكن للحكومة الالكترونية ان توفر فرصة متاحة للأجهزة الحكومية لان يكون لديها هيأة موحدة للمعلومات وان لا يقتصر دور تلك المعلومات على المستوى الداخلي للمؤسسات وبشكل منفرد وعلى مستوى متفق عليه عبر المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إذ يتيح توفر تلك المعلومات ونشرها للاستفادة منها للمعنيين والمستفيدين كافة وفقاً لنظام معين يتضمن تبادل تلك المعلومات وبشكل مركزي لغرض تحليلها واتخاذ القرار المناسب بصددها وهذا الاجراء يكفل تجاوز عدم دقة المعلومات او تكرارها او ضمان امنها وسلامتها وبالتالي مساهمتها في آلية التحول بالاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني. مؤشرات الامم المتحدة للحكومة الالكترونية.

أ. مؤشر الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الإلكترونية.

بدأت الأمم المتحدة العمل بهذا القياس السنوي لخدمات الحكومة الإلكترونية من العام 2001 للدول الأعضاء بها والتي يبلغ مجموعها الآن 193 دولة، واعتباراً من العام

2008 أصبح يُجرى هذا القياس مرةً واحدة كل سنتين[1]. وعلى الرغم من كثرة المؤشرات الدولية التي تقيس تقدم تطبيق الحكومة الإلكترونية إلا أن هذا المؤشر يعد من أفضلها وأدقها، وغالباً ما تعتمد الدول المشاركة فيه على نتائجه في وضع السياسات وأُطر التنفيذ. هذا القياس عبارة عن مؤشر عام لتطور الحكومة الإلكترونية (EDGI)* ويحتوي على ثلاثة مؤشرات فرعية[2]:

(1) مؤشر الخدمات الإلكترونية (OSI)**؛ اي النطاق وجودة الخدمات الالكترونية، ويفترض هذا المؤشر مرور الخدمات الإلكترونية بأربعة مراحل:

- خدمات المعلومات الأساسية.
- خدمات المعلومات المتقدمة.
- خدمات المعاملات.
- الخدمات التفاعلية.

ويتم استخدام درجة الإنجاز في هذه المراحل بجانب عوامل أخرى كأدوات قياس لهذا المؤشر.

(2) مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII)***؛ اي الوضع التنموي للبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ويتم قياس هذا المؤشر بناءاً على خمسة عناصر:

- عدد المشتركين في الهاتف النقال.
- عدد المشتركين في الهاتف الثابت.
- عدد مستخدمي الإنترنت.
- عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض الثابتة

---

(1) United Nations , UN E-Government survey 2014, p64

* E-Government Development Index

(2) لمزيد من التفاصيل حول طريقة احتساب مؤشر (EDGI) والمؤشرات الفرعية له راجع:

UN E-Government survey , 2012 , pp: 119-125, United Nations

**Online Service Index

*** Telecommunications Infrastructure Index

- عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض اللاسلكية.

(3) مؤشر رأس المال البشري (HCI)**** ؛ ويقصد به راس المال البشري الاساسي، ويتم قياسه استناداً على أربعة عناصر:

- محو أمية الكبار.
- معدل الالتحاق بالتعليم.
- سنوات التعليم المتوقعة.
- متوسط سنوات التعليم.

ب. مؤشر المشاركة الالكترونية (EPI)***:**

وهو المؤشر الأساسي الآخر في القياس، يقيس المشاركة الإلكترونية عن طريق تصميم نموذج بثلاثة مستويات:

- المعلومات الإلكترونية (e-information).
- الاستشارة الإلكترونية (e-consultation).
- صناعة القرار الإلكترونية (e-decision-making).

المبحث الثالث: تطور مؤشرات الامم المتحدة للحكومة الالكترونية في العراق.

صنف العراق في مؤشرات الامم المتحدة للحكومة الالكترونية ضمن بلدان غرب اسيا التي تضم: ارمينيا، واذربيجان، والبحرين، وقبرص، وجورجيا، واسرائيل، والاردن، والكويت، ولبنان، وعمان، وقطر. ومجموعة البلدان متوسط الدخل وتقع قيم المؤشرات بين الادنى (صفر) والاعلى (1)[1].

أ. مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (EDGI)

**** Human Capital Index

***** E-Participation

(1) United Nations , UN E-Government survey ,2014 , p: 65 ,78

يوضح جدول (24) تطور مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في العراق للمدة (2003-2016)، ويتبين ان قيمة المؤشر تذبذبت بين الانخفاض تارة و الارتفاع تارة اخرى، اذ حقق ارتفاع عام 2004 ثم انخفض للأعوام 2005 و 2008 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-6.5) و(-19.3) على الترتيب. وعاود الارتفاع للأعوام 2010 و2012 وبلغت قيمته (0.2996) و(0.3409) محققا اعلى نمو سنوي موجب (13.7٪) عام 2012. وانخفض عام 2014 في حين ارتفع في العام الذي يليه (2016) بمعدل نمو سنوي بلغ (5.7). وبالمجمل، كانت قيمة المؤشر قريبة من (0.3)، وهذه القيمة تضع العراق ضمن النطاق المتوسط للمؤشر (0.25- 0.5) ومن البلدان الاخرى ضمن هذا النطاق كل من الاردن وايران وهناك النطاق المرتفع (0.5- 0.75) مثل الكويت، لبنان، المغرب وعمان. والنطاق المرتفع كثيرا (0.75- 1.0) كالإمارات العربية المتحدة. والنطاق المنخفض اقل من (0.25) كالجزائر وليبيا[1].

جدول (24) تطور مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في العراق للمدة (2003-2016)

لبيان / السنة	2003	2004	2005	2008	2010	2012	2014	2016
المؤشر (EDGI)	0.000	0.3566	0.3334	0.2690	0.2996	0.3409	0.3141	0.3334
معدل النمو السنوي ٪	-	-	- 6.5	-19.3	11.3	13.7	-7.8	5.7
المرتبة (Rank)	174	103	118	151	136	137	134	141
التغيير في المرتبة	-	-71	+15	+33	-15	+1	-3	+7

Source: United Nations, UN E-Government survey 2004, 2005, 2008, 2010, 2012, 2014, 2016, Different pages

اما من ناحية ترتيب موقع العراق ضمن (193) بلد المنضوية ضمن برنامج الامم المتحدة للحكومة الالكترونية، فأرتفع (71) مرتبة عام 2004 مقارنة بعام 2003 محققا المرتبة (103) من اصل (193) بلد ثم انخفض الى المرتبة (118) و (151) لعامي 2005

(1) Ibid, p: 34

و2008 ثم عاود التقدم في المرتبة (136) عام 2010 وبصعود (15) مرتبة. وظل يتأرجح بين النزول والصعود لبقية المدة حتى استقر في الرتبة (141) عام 2016. وبهذه المرتبة- على سبيل المثال لا الحصر- يتقدم العراق في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية على كل من كوريا الشمالية (153)، باكستان (159)، افغانستان (171)، واليمن (174). ويتخلف عن: البحرين (24)، الامارات (29)، قطر (48)، لبنان (73)، الاردن (91) وايران (106)[1].

ومن اهم العوامل الاساسية المساهمة في ارتفاع مستوى تنمية الحكومة الالكترونية هو الاستثمار السابق والحالي المتزامن في الاتصالات السلكية واللاسلكية وراس المال البشري وتوفير الخدمات عبر الانترنيت [2].

وورد في تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية لعام 2016: بان هناك فرصة هامة للبلدان ذات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية المرتفع والمتوسط للاستمرار في تنمية حكوماتهم الالكترونية ومع الاستراتيجيات الواضحة والاستثمار الذكي في البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات والاستثمار المستمر في التعليم الاساسي والثانوي والتعليم ما بعد الثانوي، وايضا من خلال التحول الجذري في تقديم الخدمات العامة الالكترونية، يمكن للحكومات تحقيق المزيد لاتباع الاتجاه المتصاعد.[3] وهذا ما يحتاجه العراق لتحويل مؤشر (EDGI) ضمن النطاق المرتفع.

وعند قراءة تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية كما يعرضها جدول (24) و(25) خلال مدة البحث نجد الاتي:

(1) كان اتجاه مؤشر الخدمات الالكترونية متزايدا خلال المدة (2003-2012) فبعد ان كانت الخدمات الالكترونية معدومة في عام 2003 ارتفع المؤشر ليصل الى (0.2876) عام 2012 وبأعلى معدل نمو سنوي موجب خلال مدة البحث بلغ

---

(1) United Nations , UN E-Government survey ,2016, table:2 , pp: 153-154

(2) ESCWA ,Government Electronic and Mobile Services (GEMS) :Maturity Index,2014 , P:6

(3) UN E-Government survey,2016 , op cit , p: 55

(88.7٪). ثم انخفض في عام 2014 وعاود الارتفاع في عـام 2016 وبـأعلى قيمـة متحققـة للمؤشـر بلغـت (0.3551)، وبمعـدل نمـو مركـب (15٪) خـلال المـدة (2016-2003).

جدول (25) تطور المكونات الفرعية لمؤشر (EDGI) في العراق للمدة (2016-2003)

البيان/ السنة	2003	2004	2005	2008	2010	2012	2014	2016
مؤشر الخدمات الإلكترونية (OSI)	0.000	0.1236	0.0538	0.1070	0.1524	0.2876	0.1969	0.3551
مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII)	0.0158	0.0163	0.0164	0.0127	0.0552	0.1201	0.2173	0.1647
مؤشر رأس المال البشري (HCI)	0.9300	0.9300	0.9300	0.6920	0.6956	0.6151	0.5283	0.4803

Source: United Nations, UN E-Government survey 2004,2005 ,2008 , 2010,2012 ,2014 ,2016 , Different pages

وبمقارنة قيمة مؤشر (OSI) للعراق مع بعض البلـدان العربيـة والآسـيوية عـام 2016 نجد ان مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية في العراق اعلـى من: سوريا (0.3261)، اليمن (0.1465)، ايران (0.3333)، مولدافيا (0.2319)، باكستان (0.3261) و افغانستان (0.3041). في حين تتخلف عن الخـدمات ذاتهـا في بلـدان: الامـارات (0.8913)، السـعودية و قطـر (0.6739)، الكويـت (0.6522)، الاردن (0.4565)، تركيـا (0.6014)، الهنـد (0.7464) والصـين (0.7681).[1]

(2) ان الاداء المتواضع لمؤشر البنية التحتية للاتصالات خلال الاعوام 2003، 2004،

(1) ibid , table:3 , pp: 155-156

2005، 2008 بقيم متناقصة، سجل معدلات نمـو ضـعيفة للمـدة (2003–2005) وسالبه في عام 2008، ويعكس هذا الضعف الواضح في البنى التحية للاتصـالات في العراق، غير ان مؤشر (TII) حقق قفزة كميـة تصـل الى الضـعف في الاعـوام 2010، 2012، 2014 وبمعـدل نمـو سـنوي مرتفـع بلـغ (334.6٪) و (117.5٪) و(80.9٪) على التوالي، ثم تراجعت قيمته عام 2016 وبمعـدل نمـو سـنوي بلـغ (-24.2٪) وعلى العموم حقق المؤشر معدل نمو مركب موجب (33.4٪) خـلال المدة اعلاه. وعلى الرغم من ذلك يعد مؤشر (TII) متواضـع جـدا عنـد مقارنـة قيمتـه لعـام 2016 والبالغـة (0.1647) ببلـدان عربيـة، اذ نجـد ان البنـى التحيـة للاتصـالات في العـراق متدنيـة مـع مثيلاتهـا في الجزائـر (0.1934)، البحـرين (0.7762)، مصـــر (0.3025)، الاردن (0.3458)، لبنـــان (0.4911)، ليبيـــا (0.4291)، عمان (0.5147) [1].

جدول (26)معدلات النمو السنوي و المركب للمكونات الفرعية لمؤشر (EDGI) **في العراق للمدة (2003–2016) نسبة مئوية (٪)**

البيان/ السنة	2003	2004	2005	2008	2010	2012	2014	2016
(OSI)	–	–	-56.4	.749	.442	.788	-31.5	.380
(TII)	–	.13	.60	-22.5	.6334	.5117	.980	-24.2
(HCI)	–	.00	.00	-25.6	.50	-11.5	-14.1	-9.1
معـــدل النمـــو المركبOSI	15							
معدل النمو المركب TII	.433							
معدل النموالمركب HCI	-9.4							

المصدر: من عمل المؤلفين بالاستناد الى جدول (25)

(1) Ibid United Nation. UNE- Government survey 2004, 2005,2008,2010,2012,2014,2016 Different pages.

(3) ان الاتجاه النزولي لمؤشر راس المال البشري يعكس تردي مؤشرات راس المال البشري في العراق خلال مدة البحث، فبعد ان كانت قيمة المؤشر مستقرة عند (0.9300) للأعوام 2003، 2004، 2005 اخذت منحى تنازلي لبقية الاعوام مسجله معدلات نمو سالبة بلغت ادناها عام 2014 وبمعدل نمو سنوي (-14.1). وبمقارنة قيمة مؤشر (HCI) عام 2016 مع بلدان عربية، نجد تواضع هذا المؤشر وتخلفه بالنسبة لبقية البلدان العربية، اذ بلغت قيمة المؤشر في الجزائر (0.6412)، مصر (0.6048)، ليبيا (0.7588)، البحرين (0.7178)، الاردن (0.7344)، لبنان (0.6882)، عمان (0.6796)، قطر (0.7317)، الامارات (0.6752) علما ان مؤشر راس المال البشري في العراق كان متقدما على اغلب البلدان العربية الاخرى في الاعوام المذكورة في اعلاه عندما كانت قيمته (0.9300).

وبتحليل مكونات المؤشرات الفرعية لمؤشر (EDGI) يتبين الاتي:

(1) تمر الخدمة الالكترونية بأربع مراحل هي:[1]

المرحلة الاولى: خدمات المعلومات الناشئة، اذ تقدم المواقع الالكترونية الحكومية المعلومات حول السياسة العامة والحوكمة والقوانين واللوائح التنظيمية والوثائق ذات الصلة وانواع الخدمات الحكومية المقدمة. وهي ترتبط بالوزارات والادارات والافرع الحكومية الاخرى. كما يتمكن المواطنون من الحصول على المعلومات المحدثة في الحكومة الوطنية والوزارات ويمكنهم متابعة الروابط حتى في المعلومات المحفوظة. ويتضح من جدول (27) ان العراق حقق في مرحلة المعلومات الناشئة نسب انجاز وصلت الى (76%) في عام 2014 بعد ان كانت لا تتجاوز (24%) عام 2010 محقق اعلى نسبة تطور تجاوزت الضعف في عام 2012. وبمقارنة هذه المرحلة بمثيلتها في بلدان عربية نجد انها اعلى من الجزائر (67٪) و لبنان (66٪) وليبيا

(1) UNE- Government survey 2016.Opcit P.61.

(9٪)، وادنــى مــن مصــر (81٪) والاردن (91٪) والبحــرين والمغــرب (94٪) والامارات العربية (100٪).[(1)]

المرحلة الثانية: خدمات المعلومات المعززة، تقدم المواقع الالكترونية الحكومية الاتصال الالكتروني احادي الاتجاه او ثنائي الاتجاه بين الحكومة والمـواطن، مثـل النمـاذج القابلة للتنزيل من اجل الخدمات والطلبات الحكومية.وللمواقع امكانات سمعيـة وبصرية وهي متعـددة اللغـات. وتسـاعد بعـض الخـدمات الالكترونيـة المحـدودة المـواطنين في تقـديم الطلبـات الخاصـة بالنمـاذج غـير الالكترونيـة او المعلومـات الشخصية. وكانت نسب الانجاز لهذه المرحلة تصاعدية مـن (13٪) عـام 2010 الى (41٪) لعام 2014. وعند مقارنة نسب التطور لهذه المرحلة في العـراق بمثيلتهـا في البلدان العربية، فكانت نفسها نسب الانجاز مع الاردن ولبنان واعلى من الجزائـر (18٪) وليبيا (11٪) وادنى من مصر والكويت (52٪)، المغـرب و تـونس وقطـر (61٪) والبحرين (80٪)، الامارات (77٪).[(2)]

جدول (27) تطور المكونات الفرعية لمؤشر الخدمات الالكترونية (OSI) للمدة (2010-2014)

السنة / البيان	قيمة المؤشر	المرحلة الاولى ٪	المرحلة الثانية ٪	المرحلة الثالثة ٪	المرحلة الرابعة ٪	المجموع ٪
الــــوزن النســـبي للمراحل		7	24	30	39	100
2010	0.1524	24	13	5	6	9
2012	0.2876	41	25	6	6	13
2014	0.1969	76	41	5	8	21

Source: United Nations, UN E-Government survey 2010, 2012, 2014, Different pages.

(1) Ibid.
(2) United Nations , UNE Government Survey 2010 , 2012,2014 Different pages.

المرحلة الثالثة: الخدمات المعاملاتية، تشارك المواقع الالكترونية الحكومية في الاتصال مزدوج الاتجاه مع مواطنيها، بما في ذلك طلب واستلام المدخلات الخاصة بالسياسات الحكومية وبرامجها ولوائحها التنظيمية وما الى ذلك. ويلزم جانب من التصديق الالكتروني على هوية المواطن من اجل الاكمال الناجح للتبادل. وتتعامل المواقع الالكترونية الحكومية مع المعاملات غير المالية مثل تسجيل الضرائب الكترونيا او طلب الشهادات والتراخيص والاذون. وهي تتعامل ايضا مع المعاملات المالية، اي حيثما يتم تحويل الاموال على شبكة آمنة. وكانت نسب الانجاز لمرحلة الخدمات المعاملاتية متدنية لم تتجاوز اكثر من (6٪) لعام 2012. وبمقارنة نسبتها لعام 2014 والبالغة (5٪) نجدها اعلى من الجزائر (2٪) والسودان (2٪) وادنى من بقية البلدان العربية كالبحرين (84٪)، الامارات (67٪)، عمان (60٪)، المغرب (40٪)، مصر (33٪)، الاردن (21٪)، تونس (33٪) ولبنان (14٪).[(1)]

المرحلة الرابعة: الخدمات المتصلة، غيرت المواقع الالكترونية الحكومية من الطريقة التي تتواصل بها الحكومات مع مواطنيها. وهي استباقية من حيث طلب المعلومات والآراء من المواطنين، باستخدام (Web 2.0) وغير ذلك من الادوات الاخرى التفاعلية. وتنتشر الخدمات والحلول الالكترونية عبر الادارات والوزارات في شكل مستمر، وتنقل المعلومات والبيانات والمعرفة من الوكالات الحكومية عبر التطبيقات المتكاملة. كما انتقلت الحكومات من النهج المرتكز على الحكومة الى النهج المرتكز على المواطن، إذ تستهدف الخدمات الحكومية المواطنين عبر احداث دورة الحياة والجماعات المقسمة لتوفي الخدمات المتخصصة. وتوجد الحكومات البيئة التي تساعد المواطنين في ان يكونوا اكثر مشاركة في الانشطة الحكومية، ليكون لهم دور في صنع القرار. وكانت هذه المرحلة كسابقتها في

(1) Ibid.

انخفاض نسبة التنفيذ محققة اعلى نسبة تنفيذ عام 2014 والبالغة (8٪). وبالمقارنة مع بعض البلدان العربية نجدها اعلى من نسبتها في ليبيا (صفر٪) والجزائر (6٪) والسودان (4٪) وادنى من البحرين (74٪)، الامارات (71٪)، المغرب (62٪)، تونس (53٪)، مصر (56٪)، قطر (47٪)، عمان (44٪)، لبنان (21٪)[(1)].

اما على مستوى المراحل كافة، فيحتل العراق المراتب الاخيرة في ترتيب البلدان العربية قبل كل من ليبيا والجزائر والسودان.

(2) ان الاداء المتواضع لمؤشر البنية التحتية للاتصالات كما اشير له انفا، يرجع للضعف الواضح في مكونات المؤشر الفرعية ويوضحها جدول (28) وكما يلي :

- اذ على الرغم من ارتفاع نسبة عدد مستخدمي الانترنت من (0.83٪) عام 2008 الى (11.30٪)، الا ان هذه النسبة متدنية عند مقارنتها ببلدان عربية كالبحرين (77٪)، الكويت (74٪)، قطر (60٪)، عمان (51٪)، لبنان (49٪)، الاردن (34٪)، مصر (30٪) و الجزائر (18٪). [(2)]
- حافظ عدد المشتركين في الهاتف الثابت لكل 100 نسمة على قيمته اغلب الاعوام وخاصة الاخيرة منها مسجلا (5) مشتركين، غير ان المشتركين في الهاتف النقال ارتفعت من حوالي مشتركين لكل مئة نسمة عام 2008 الى ما يقرب (95) مشتركاً لكل مئة نسمة، وهو تطور كمي ملحوظ . وهذه النسبة تزيد على ما موجود في الجزائر (93)، لبنان (88)، السودان (72)، سوريا (71) و اليمن (68)، وتقل عنها في البحرين (173)، ليبيا (161)، عمان (157)، الاردن (147)، قطر (145)، وتونس (128)[(3)].
- كان من اسباب تدني مؤشر البنية التحتية للاتصالات هو انعدام او قلة عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض الثابتة واللاسلكية لعدم اكتمال هذه

(1) Ibid.
(2) United Nations UNE- Government survey 2008, 2010, 2012, 2014,2016 Different pages.
(3) Ibid.

الخدمات على نطاق واسع في العراق، اذ سجلت نسبة الصفر في اغلب اعـوام البحث وتغيرت هذه النسبة في النطاق العريض اللاسلكية الى ثلاثـة مشـتركين لكل 100 نسمة وهي متواضعة جدا، لكن التطور الملحوظ في مشـروع الكيبـل الضوئي ومشروع (DSL) في عام 2016 والاعوام القادمة وانجازهمـا سـيرفع مؤشر (TII) في العراق الى ما يقرب (15٪-19٪)، بحسب تقدير المؤلف.

جدول (28)تطور المكونات الفرعية لمؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII)**للمدة (2008-2016)**

السنة / البيان	عدد مستخدمي الإنترنت٪	عدد المشتركين في الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل 100 نسمة	عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض الثابتة لكل 100 نسمة	عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض اللاسلكية لكل 100 نسمة
2008	0.83	4.00	2.22	0.000	0.000
2010	5.60	5.05	75.78	0.01	0.00
2012	5.60	5.05	75.78	0.01	0.00
2014	7.10	5.71	81.63	0.00	3.14
2016	11.30	5.60	94.91	0.01	3.60

Source: United Nations, UN E-Government survey2008 ,2010 ,2012 , 2014,2016 Different pages.

(3) كانت مكونات مؤشر راس المال البشري تتكون من مؤشرين فرعيين همـا: محـو أمية الكبار، ومعدل الالتحاق بالتعليم خـلال تقـارير الامـم المتحـدة للحكومـة الالكترونية للأعوام 2003، 2004، 2005، 2008، 2010، 2012. ومن تقرير عام 2014 تم اضافة مؤشرين فرعيين اخريين هما: سنوات التعليم المتوقعة، ومتوسـط سنوات التعليم لتصبح اربعة مؤشرات. ويتبين من جدول (29) ما يلي:

- ارتفعت النسبة المئوية لمحـو الامية للكبـار مـن حـوالي (74.1) عـام 2008 الى (79.7) عام 2016 وهو ارتفاع نسبي ضعيف اذا ما اخذنا بنظـر الاعتبـار مـدة الثماني اعوام بين النسبتين. وتشير دراسـة عـن التعلـيم في العـراق بـان نسـبة الاميـة موزعـة بحسـب الجـنس، عنـد المقارنـة بـين المـدتين (1995-2004) و(2004-2010) ارتفعــت لــدى الرجــال مــن (11.1- 15.5) مقابــل (19.5-19.8) لـدى النسـاء ولكـلا الجنسـين (15.3-17.6) . وبمقارنـة هـذه

النسبة عام 2016 مع مثيلاتها في بلدان عربية، نجد انها اعلى من السودان (75.9)، واليمن (70.07) وادنى من الجزائر (99)، عمان وقطر (97.3)، السعودية (94.65)، سوريا (86.43)، وتونس (81.78) [(1)].

جدول (29)تطور مكونات مؤشر راس المال البشري (HCI) للمدة (2008-2016) نسبة مئوية (٪)

البيان / السنة	محو امية الكبار	معدل الالتحاق بالتعليم	سنوات التعليم المتوقعة	متوسط سنوات التعليم
2008	74.1	59.55	-	-
2010	74.1	60.47	-	-
2012	78.06	60.47	-	-
2014	78.48*	62.68*	10.04*	7.80*
2016	79.69**	54.48**	10.08**	5.60**

(*) استند التقرير على بيانات UNESCO لعامي 2014 و2011

(**) استند التقرير على بيانات UNESCO لعامي 2014 و2015 وUNDP لعام 2012

Source: United Nations, UN E-Government survey2008,2010 ,2012 , 2014,2016 Different pages.

- حافظ مؤشر معدل الالتحاق على نسبة مستقرة بلغت حوالي (60٪) للأعوام 2008، 2010، 2012، غير انه حقق حوالي نسبة (55٪) في عام 2016 وبمعدل نمو سالب (-13٪) بالاستناد الى النسبة المتحققة في عام 2014، ويعكس هذا الانخفاض في المؤشر ارتفاع نسب واعداد التسرب والتخلف عن الالتحاق بالتعليم، وازياد معدلات الامية والبطالة وبروز ظاهرتي عمالة الاطفال والزواج المبكر، وتشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء إلى اعداد الطلبة المتسربين من التعليم الابتدائي والمتوسط والاعدادي والمهني ارتفع من (27749- 318775)

(1) United Nations UNE- Government survey 2008, 2010, 2012, 2014,2016 Different pages.

طالب وطالبة للمدة (2011-2015).[(1)] مما انعكس سلبا على المؤشر العام لراس المال البشري.

- اما فيما يتعلق بالمؤشرين الاخيرين اللذين تم اضافتهما من عام 2014 وهما سنوات التعليم المتوقعة ومتوسط سنوات التعليم فكانتا نسبهما (10.08٪) و(5.60٪) على التوالي عام 2016 وهما نسبتان منخفضتان عند مقارنتهما مع الاردن (14.94٪) و(12.02٪)، مصر (13.91٪) و(6.42٪)، لبنان (13.75٪) و(7.59٪)، السعودية (16.95٪) و(7.3٪)، عمان (13.67٪) و(8٪) [(2)].

ب.مؤشر المشاركة الالكترونية (EPI)

يوضح جدول (30) تطور مؤشر المشاركة الالكترونية في العراق للمدة (2003-2016)، ويتبين ان قيمة المؤشر تذبذبت بين الصفر في عامي 2003، 2005 تارة والانخفاض والارتفاع تارة اخرى، اذ حقق ارتفاع عامي 2004، 2008 وبلغت قيمته (0.0328) و(0.2045) على الترتيب، محققا اعلى نمو سنوي موجب لمدة البحث بلغ (523.4٪) عام 2008. وانخفض عام 2010 في حين ارتفع في الاعوام التي تليه 2012، 2014، 2016 بمتوسط نمو سنوي بلغ (121.9٪).وحقق المؤشر اعلى قيمة له في العام الاخير بلغت (0.4237).

جدول (30)تطور مؤشر المشاركة الالكترونية في العراق للمدة (2003-2016)

البيان / السنة	2003	2004	2005	2008	2010	2012	2014	2016
المؤشر(EPI)	0.000	0.0328	0.0000	0.2045	0.0429	0.1053	0.1373	0.4237
الرتبة (Rank)	151	97	151	60	135	101	152	104
التغير في الرتبة	-	54-	54+	91-	75+	34-	51+	48-

Source: United Nations, UN E-Government survey 2004-2016, Different pages

(1) التقرير علي بيانات UNSCO لعامي 2014 و2015 وUNDP لعام 2012.

(2) Ibid.

وبالجمل، كانت قيمة المؤشر قريبة من (0.4)، وهذه القيمة تضع العراق ضمن النطاق المتوسط للمؤشر (0.25- 0.5) ومن البلدان الاخرى ضمن هذا النطاق كل من الاردن وايران وهناك النطاق المرتفع (0.5- 0.75) مثل الكويت، لبنان، المغرب وعمان. والنطاق المرتفع كثيرا (0.75- 1.0) كالإمارات العربية المتحدة والبحرين. والنطاق المنخفض اقل من (0.25) كالجزائر وليبيا[(1)].

اما من ناحية ترتيب موقع العراق ضمن (193) بلد المنضوية ضمن البرنامج، يلاحظ ان مرتبة العراق تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض طيلة مدة البحث، فارتفعت (54) مرتبة عام 2004 مقارنة بعام 2003 محققاً المرتبة (97) من اصل (193) بلد ثم عاودت الانخفاض في عام 2005 الى المرتبة ذاتها عام 2003 ثم تقدمت الى المرتبة (60) عام 2008 وبصعود (91) مرتبة. وظل يتأرجح بين النزول والصعود لبقية المدة حتى استقر في المرتبة (104) عام 2016.

واشارت دراسة الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية الاستقصائية لعام 2016 للعراق باعتباره احد البلدان التي تقدمت اكثر من (25) مرتبة في تصنيف 2016 مقارنة بتصنيف2014 لمؤشر(EPI)، وضمت (36) بلدا من مختلف المجموعات الدولية وجاء العراق بالترتيب الحادي والعشرين لهذه المجموعة.[(2)]

إن نجاح نشر أدوات المشاركة الإلكترونية لا يعتمد على مدى الدعم والبيئة التنظيمية العامة فقط، ولكن أيضا على ما إذا كانت الحكومات تفرض واقعيا استخدام أدوات المشاركة الإلكترونية من خلال اتخاذ تدابير كافية لإضفاء الطابع المؤسسي على المؤسسات المدنية والمشاركة في الممارسات التنظيمية. وبالمثل، فإن فعالية هذه السياسات تعتمد على التكنولوجيا بقوة وعلى ما إذا كان الافراد على استعداد لأن يكونوا أكثر نشاطا ومشاركة باستخدام هذه الأدوات، وما إذا كان لديهم المهارات الرقمية اللازمة والدراية الفنية للاستخدام و بشكل فعال. وتترك هذه الأشكال الجديدة من المشاركة بين

(1) United Nations UNE- Government survey 2004- 2016 Different pages.
(2) Ibid.

الحكومة والافراد خلفها أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت، ومن الضروري تحسين فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما شبكات وخدمات النطاق العريض، وسد الفجوة الرقمية من أجل الوفاء بها.[(1)]

اما من ناحية استخدام مؤشر المشاركة الالكترونية في الحكومة الالكترونية في العراق على مراحل فكان على النحو الاتي:

المرحلة الاولى: من المشاركة الإلكترونية هي المعلومات الإلكترونية (E-information. وتوفر الحكومات للأشخاص المعلومات عبر قنوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مساعدتهم على اتخاذ خيارات مستنيرة في المرحلة التالية من التشاور.

وتعد المعلومات الإلكترونية أمرا بالغ الأهمية لأنه بدون الوصول إلى المعلومات التي يحتفظ بها الجمهور، لا يمكن للمشاركة أن تكون قائمة على الأدلة، أو ذات صلة كاملة، أو كبيرة. فإن الحق في الحصول على المعلومات شرط مسبق لمشاركة إلكترونية فعالة.

وهناك ما يصل إلى 183 بلدا (95 في المائة) تنشر معلومات على شبكة الإنترنت في مجالات رئيسة مثل التعليم، والصحة، والتمويل، والبيئة، والحماية الاجتماعية، والعمل. وهناك تسعة بلدان فقط لا تشاركها(مقابل 22 بلدا لم توفر إمكانية الوصول إلى المعلومات المحفوظة في القطاعات الستة التي شملتها الدراسة قبل عامين).[(2)]

جدول (31)مؤشر المشاركة الالكترونية واستخدامه على مراحل لعامي 2014 و 2016

البيان/ السنة	2014	2016
المؤشر (EPI)	0.1373	0.4237
المجموع ٪	13.79	43.3%☐
المرحلة الاولى٪	22.22	61.8%☐

(1) United Nations UNE- Government survey 2004-2016 Different pages.
(2) Ibid.

البيان/ السنة	2014	2016
المرحلة الثانية ٪	9.09	26.3%☐
المرحلة الثالثة ٪	0.00	0.0%☐

Source: United Nations, UN E-Government survey2014,2016, Different pages

ويتضح من الجدول (31) ان هناك تطور واضح في المرحلة الاولى من مؤشر (EPI) في العراق اذ ارتفعت النسبة من (22٪) لعام 2014 الى حوالي (62٪) لعام 2016 وبمعدل نمو بلغ (181.8٪)

المرحلة الثانية: المستوى الثاني من نموذج المشاركة الإلكترونية هو التشاور الإلكتروني (E-consultation) ويعني التشاور مع الافراد بشأن سياسة أو خدمة أو مشروع معين. ولكن التشاور لا يعني ذلك فقط، إذ الحكومة ملزمة باستخدام المدخلات الواردة في سياساتها أو خدماتها بدلا من ذلك وانما يمكن الاستفادة من المعلومات الواردة من أجل الاستجابة بشكل أفضل للمشاعر العامة (الجمهور) عن موضوع معين. والصفات التفاعلية لوسائط التواصل الاجتماعي ضرورية للتعاون الشبكي وإجراء المشاورات التي يمكن أن تصل إلى الدوائر المنشودة التي قد لا تكون كذلك يمكن الوصول إليها بينما يمكن الوصول الى وسائل الإعلام الاجتماعية بسهولة في هذه الأيام، ولا يكلف أكثر بكثير من الدفع للاتصال بالإنترنت وتوظيف مدير المحتوى (content manager). وللاستفادة من هذه الفرصة أنشأت العديد من الحكومات صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الشبكات التفاعلية والتواصل مع الجمهور. وهذا أمر هام بصفة خاصة بالنسبة للبلدان التي تقوم بذلك ليس لديها بوابة مخصصة للتشاور والمداولة العامة عبر الإنترنت مثل الحال في العراق. صعود متسارع لوسائل الإعلام الاجتماعية التي تقدم التشاور الإلكتروني- اليوم، ما يصل الى 152 بلدا من 193 (أربعة من أصل خمسة) تقدم ميزات الشبكات الاجتماعية، على البوابات الوطنية (national portals) (أي أن هناك روابط، على سبيل المثال، Tweeter،Facebook .ونجد في الجدول السابق

ذكره ان العراق حقق تقدماً ملحوظاً وان كـان دون مسـتوى الطمـوح، اذ ارتفـع النسبة للتشاور الالكتروني مـن حـوالي (9٪) عـام 2014 الى (26٪) عـام 2016 وبمعدل نمو بلغ (188.8٪).

المرحلة الثالثة: اتخاذ القرارات الإلكترونية، ولا يزال صنع القرار الإلكتروني- وهـو المستوى الثالث لنموذج المشاركة الإلكترونية- يشكل تحديا خطـيرا. ويشـير اتخـاذ القرارات الإلكترونية إلى عملية يقدم فيها الناس مدخلاتهم الخاصة في عملية صنع القرار العمليات ومن الامثلة على ذلك):

1- (التصويت من خلال أنظمة آمنة).

2- (التحديد يفضل (شعبية) خيارات ومقترحـات تصـنيفها مـن خـلال وسـائل الاعلام الاجتماعية "مثل/ يكره" أو "زائد/ ناقص".

وفي حين أن صنع السياسات هو القمة المنطقية لما سبق وأنشـطة المشـاركة العامـة، وتوفير المعلومات والمشاورات ذات قيمة متساوية. وقد اكتسب خطاب السياسـة العامـة مؤخرا اهتماما خاصـا إذ إن أدوات البرمجيـات الجديـدة تخلـق أنظمـة معقـدة ومتطـورة للمداولات عبر الإنترنت. وتوفر نتائج الدراسة الاستقصائية أدلة على أن التقـدم المحـرز في صنع القرار التشاركي هو- عن كثب- مرتبطة بالتقدم في المشاورات العامـة. مناقشـة السياسات والقرارات مع الجمهـور هـو لتصـبح ممارسـة شـائعة بشـكل متزايـد، وجميـع مجالات المشاركة الإلكترونية الثلاثة في عملية واحدة. وكذلك نشر مسـودات السياسـة- أيضا توريد وغيرها من الوثائق والمعلومات ذات الصلة - للاستشارة العامة (المعلومـات الإلكترونية) يسمح للحصول على ردود فعل بناءة ومستنيرة. ثم تنشر الحكومـة موقفهـا من وردود الفعل الواردة من الجمهور، وتشرح أي تغييرات في خيارات السياسة المقترحة والتي اتخذت نتيجة للتشاور من خلال تسليط الضوء على ما تم أخذه في الاعتبار وماذا لم ولماذا. ويوسع هذا النهج الشامل للمشاركة الإلكترونية النطاق والمعنى من صـنع القـرار التشاركي. غير أن 38 بلدا فقط من أصل 193 دولـة عضـوا (20 في المائـة) تشـير إلى أن التشاور الإلكتروني أسفر عن نتـائج منهـا اتخـاذ قـرارات سياسـية جديـدة أو تنظـيم أو

خدمة، وفقا للدراسة الاستقصائية لعام 2016. واستخدم عدد أكثر من البلدان (53 بلدا) أدوات التشاور عبر الإنترنت في مجال واحد على الأقل من مجالات التنمية، على الـرغم من أن هذه المشاورات لم تؤد بالضرورة إلى تغيير فعلي أو اعتماد لائحة جديدة.

ويتبين من الجدول (31) ان نسب التشاور الالكتروني في العراق حققت زيـادات ملحوظة ومشجعة في عام 2016 مقارنة بعام 2014 وبنسبة نمو سنوي بلغـت (189.3٪)، اذ ارتفعت نسب التشاور الالكتروني من (9.09٪) الى (26.3٪).

الفصل الرابع

مؤشرات آلية التحول في الاقتصاد العراقي

المبحث الاول: مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

1. تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الداخل والخارج (FDI in\out flows)

اخذت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الداخل منحى صعودياً للمدة (2005-2015) محققة اعلى قيمة لها في عام 2013، اذ نجح العراق في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة (5131) مليون دولار للعام 2013 وفقا لتقديرات الأونكتاد، والتي تمثل 11.2٪ من إجمالي الاستثمارات الاجنبية الموجه للبلدان العربية للعام نفسه[1].

جدول (32)تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل والخارج الى العراق للمدة (2005-2015) مليون دولار

السنة	الاستثمار الاجنبي الداخل	الاستثمار الاجنبي الخارج
2005	515	89
2006	383	305
2007	972	8
2008	1856	34
2009	1598	72
2010	1396	125
2011	2082	366
2012	2549	549
2013	5131	227
2014	4782	242
2015	3469	153

source:
- United Nations Conference on Trade &Development(UNCTAD),world investment report 2008,2012,2014,2016, Different pages.

---

(1) U.S. Department of state , Iraq investment climate statement 2014 P: 21.

وتراجعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بعد عام 2013، اذ بلغت قيمتها (4782) مليون دولار عام 2014 والتي تمثل (10.9٪) من الاجمالي العربي للعام نفسه[1] واستمر تراجعها لعام 2015 بقيمة بلغت (3469) مليون دولار جدول(33) وبمعدل نمو مركب موجب بلغ (19٪) للمدة المذكورة [2].

اما تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الخارج فاتسمت قيمتها بالتذبذب صعودا ونزولا خلال المدة (2005-2015)، ونجح العراق في تصدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة (549) مليون دولار عام 2012 وفقا لتقديرات الأونكتاد، والتي تمثل 0.7٪ من إجمالي العربي للعام نفسه وهي اعلى قيمة تحققت خلال المدة المذكورة، وادنى قيمه لها (8) مليون دولار عام 2007، وبمعدل نمو مركب موجب بلغ (5.4٪).

2. ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل والخارج (FDI in/outward stock)

بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى العراق (26630) مليون دولار بحلول نهاية عام 2015، والتي تمثل 4.9٪ من إجمالي العربي للعام نفسه[3].

وحققت ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة اعلى قيمة لها بلغت (33200) مليون دولار عام 2014، واتسمت الارصدة باتجاه صعودي طيلة المدة (2010-2015) وبمعدل نمو مركب (73٪).

---

(1) Ibid , P21.

(2) تم استخراج معدل النمو المركب بالطريقة الاسية وباستخدام برنامج اكسل.

(3) U.S. Department of state , Iraq investment climate statement 2015 P: 23

جدول (33) ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل والخارج الى العراق للمدة (2010-2015)

مليون دولار

السنة	رصيد الاستثمار الاجنبي الداخل	رصيد الاستثمار الاجنبي الخارج
2005	1779	89
2006	2162	394
2007	3134	402
2008	4990	435
2009	6588	507
2010	7984	632
2011	10067	998
2012	12616	1547
2013	15295	1984
2014	33200	2808
2015	26630	2109

source:- United Nations Conference on Trade &Development(UNCTAD),world investment report 2008,2012,2014,2016, Different pages.

وبلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من العراق الى نحو 2 مليار دولار بحلول نهاية عام 2015، والتي تمثل(0.8٪) من إجمالي العربي للعام نفسه[1]. وتصاعدت ارصدة العراق من (89) مليون دولار عام 2010 الى حوالي 3 مليارات لعام 2014 ومعدل نمو مركب بلغ (24.3٪).

3. الاستثمارات الاجنبية المباشرة الجديدة (greenfield FDI)

أما على صعيد حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العراقية الجديدة (المجالات الجديدة)، فلا توجد احصاءات تجمعية موثوقة عن الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، ويعتمد على ما تنشره الهيئة الوطنية للاستثمار (NIC)* وهيآت الاستثمار في المحافظات (PIC)** ويتم مقارنتها بيانات FDI الدولية. ومنحت الهيئة الوطنية للاستثمار (25) رخصة في عام 2013 وهي اخر احصاءات متاحة، بلغ اجمالي القيمة المحتملة (206) مليار

(1) Ibid , P23.

* National investment commission.

** Provincial Investment Commission.

دولار امريكي. وكانت هذه التراخيص لمشاريع في بغداد وكذلك في البصرة، ومحافظات المثنى وذي قار والنجف وبابل. وتوزعت ما يقرب من نصف هذه التراخيص لمشاريع التنمية والإسكان، وكان ثلثها للمشاريع الصناعية، الباقي لمشاريع زراعية و خدمية. وكان في بعض الحالات هناك مستثمرون عراقيون أو رأس مال عراقي جنبا إلى جنب مع شريك أجنبي. ومع ذلك، فإن الحصول على ترخيص من قبل الهيأة الوطنية للاستثمار أو الموافقة المسبقة لا يضمن أن الاستثمار المقترح سيتم تنفيذه في كثير من الحالات، فإنه يستغرق شهورا أو سنوات لمشاريع حتى تتحقق.[1]

وبلغت تكاليف الاستثمار في إنتاج النفط (20) مليار دولار في 2013. وبما أن الحكومة العراقية ملزمة تعاقديا لتعويض شركات النفط عن هذه النفقات، باعتبارها هي صاحب المعدات، على ضوء جولات التراخيص النفطية.[2]

ولا يزال للقطاع العقاري النصيب الاكبر من القطاعات غير النفطية في الاستثمار الاجنبي المباشر. وبدأت الحكومة العراقية مفاوضات مع شركات أجنبية لأكبر مشروع سكني لها حتى الان، وهو مجمع (100) الف وحدة سكنية تقع في Besmayah في عام 2011. وقد فازت بالعقد الشركة الكورية هانوا بقيمة (8) مليارات دولار، ومن المتوقع أن يستغرق عدة سنوات لإكمال المجمع. وهناك عقود بناء رئيسية أخرى وقعت في عام 2012 منها عقد (45) مليون دولار مع شركة تكنولوجيا البناء لدولة الإمارات العربية المتحدة لإعادة بناء البنك المركزي العراقي بقيمة (185) مليون دولار، وشركة لكار للبناء والهندسة لبناء (2000) وحدة سكنية شمالي بغداد بقيمة (55) مليون دولار ولشركة تركية لبناء (1200) وحدة سكنية في كركوك، (247) مليون دولار ولشركة ايطالية لبناء (2000) وحدة سكنية في الديوانية، وعقد (98)مليون دولار مع شركة (RW) الشرق الأوسط لتطوير (1300) وحدة سكنية في السماوة، وفازت شركة (Markez) الأمريكية

(1) U.S. Department of state , Iraq investment climate statement 2014 P: 28.
(2) Ibid, P29.

بعقد لبناء (1000) وحدة سكنية في الناصرية. وفي جميع أنحاء العراق العديد من مشاريع التنمية السكنية والتجارية في مراحل مختلفة من الإنجاز.[1]

في أكتوبر 2012، وقع العراق اتفاقا بقيمة (14) مليون دولار مع شركة كونسورتيوم الولايات المتحدة و أمريكا الشمالية وشركة غرب آسيا القابضة لتحديث ميناء المعقل في شط العرب. ويشمل الاتفاق توسيع المجري الملاحي إلى تسعة أمتار لجعله ميناء المياه العميقة.[2]

ونشرت قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل فاينانشال تايمز وتقارير الاونكتاد عن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة (المجالات الجديدة) عن المدة (2003– 2015) ما يلي:

أ. الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل.

يجري تنفيذ (296) مشروع استثمار أجنبي مباشر في العراق من خلال(232) شركة عربية وأجنبية. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع، التي تتيح ما يقرب من (56300) فرصة عمل حوالي (81.21) مليار دولار. جدول(34).

جدول (34)الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى العراق للمدة (2003–2015)

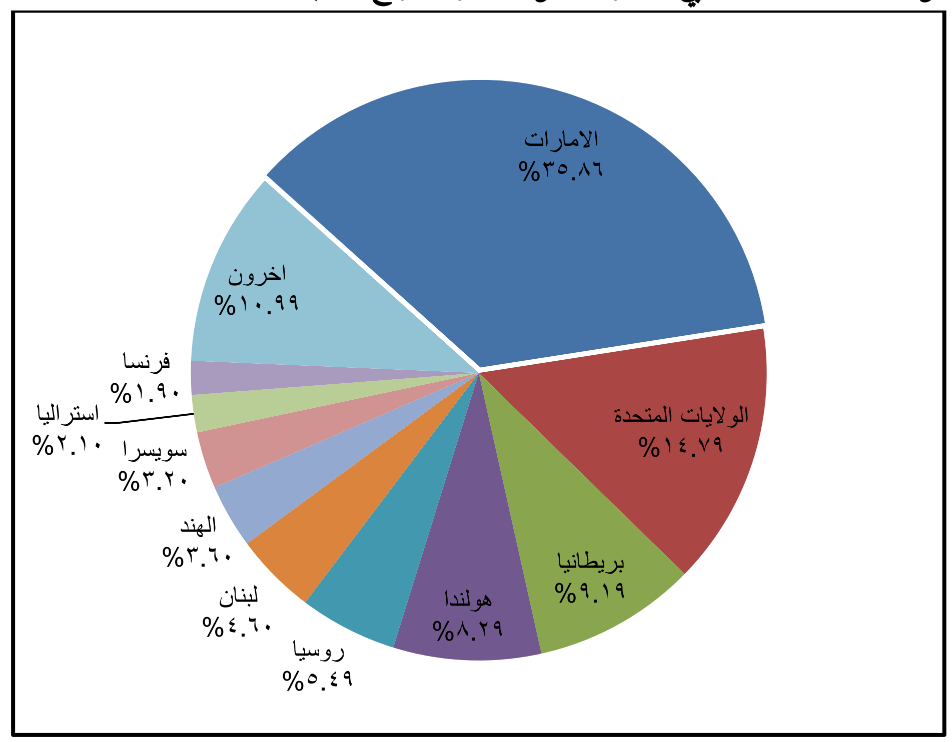
الرتبة	البلد المصدر	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد فرص العمل	الكلفة (مليون دولار)
1	الامارات العربية المتحدة	33	48	17.445	29.135
2	الولايات المتحدة الامريكية	39	46	7.465	12.047
3	المملكة المتحدة (بريطانيا)	27	33	5.133	7.451
4	هولندا	2	6	1.631	6.727
5	روسيا الاتحادية	2	5	797	4.482
6	لبنان	9	17	3.846	3.729
7	الهند	7	7	3.379	2.888

(1) U.S. Department of state , Iraq investment climate statement 2013 P: 18
(2) Ibid, P.18.

الرتبة	البلد المصدر	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد فرص العمل	الكلفة (مليون دولار)
8	سويسرا	1	1	146	2.617
9	استراليا	2	2	915	1.711
10	فرنسا	11	15	1.888	1.523
11	ايرلندا	4	5	254	874
12	كندا	2	2	228	856
13	برمودا	1	1	214	850
14	تايلند	1	1	214	850
15	كوريا الجنوبية	4	4	338	784
16	الكويت	6	7	715	666
17	مصر	4	6	606	633
18	تركيا	15	22	710	611
19	ايران	5	6	3.422	571
20	الاردن	8	9	1.924	505
21	السويد	3	4	484	200
22	الدنمارك	2	2	121	194
23	البحرين	3	3	125	152
24	المانيا	8	9	590	149
25	لاتفيا	1	1	85	146
26	الفلبين	1	1	270	130
27	المملكة العربية السعودية	2	2	228	115
28	لكسمبورغ	1	1	512	115
29	نيوزلندا	1	1	715	100
30	رومانيا	2	2	349	61
	دول اخرى	25	27	1.528	355
	المجموع	232	296	56.277	81.226

source:
- United Nations Conference on Trade &Development(UNCTAD),world investment report 2008,2012,2014,2016
- FDI intelligence, FID report: global green flied investment trends, Financial Times Ltd, 2016, Different pages.

شكل (17) الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى العراق موزع حسب البلدان للمدة (2003-2015)



Source:
- United Nations Conference on Trade &Development(UNCTAD),world investment report 2008,2012,2014,2016 .
-FID intelligence, FID report: global green flied investment trends, Financial Times Ltd, 2016, Different pages.

وكانت كل من الامارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، وهولندا، وروسيا، ولبنان، والهند، وسويسرا واستراليا وفرنسا في قائمة أهم الدول المستثمرة في العراق، من حيث كلفة مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر. وشكلت حصة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة مجتمعة حوالي (60٪) من المجموع (شكل17).

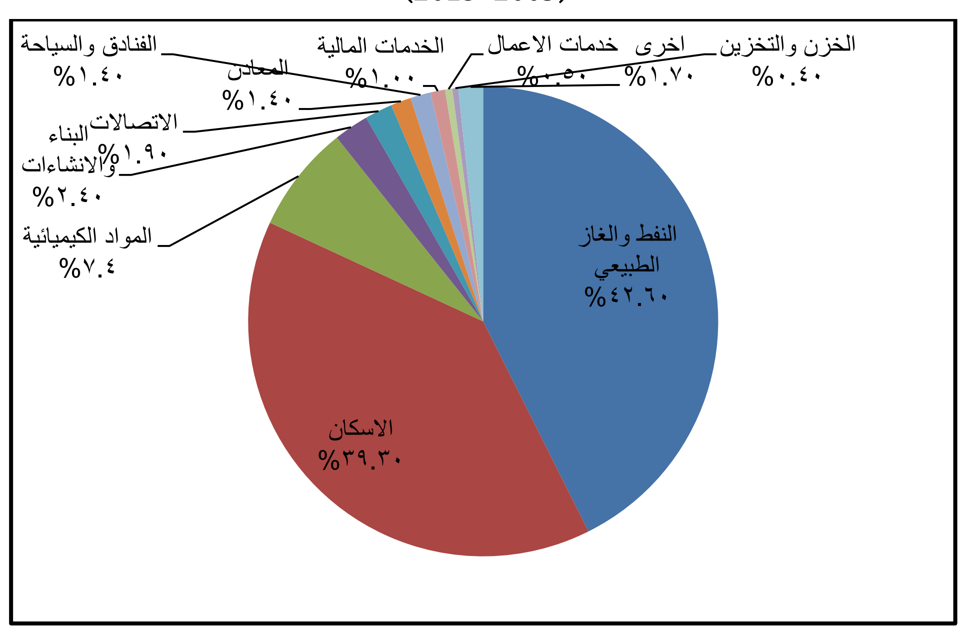
وتتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الوافدة إلى العراق في قطاع النفط والغاز الطبيعي بنسبة (42.6٪)، في حين (39.3٪) في قطاع العقارات و (7.4٪) في قطاع الكيماويات. (جدول35 و شكل18).

جدول (35) الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل للعراق موزع حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2015-2003)

الرتبة	القطاع	الشركات	المشاريع	خلق فرص عمل	الكلفة مليون دولار	٪ من المجموع
1	النفط والغاز الطبيعي	33	43	9.941	34.612	42.6
2	الاسكان	17	18	25.094	31.899	39.3
3	الكيمائية	3	3	3.017	6.009	7.4
4	البناء والانشاءات	4	8	2.216	2.035	2.5
5	الاتصالات	20	23	1.244	1.513	1.9
6	المعادن	6	6	4.847	1.101	1.4
7	الفنادق والسياحة	9	12	1.512	1.101	1.4
8	الخدمات المالية	30	52	858	816	1
9	خدمات الاعمال	46	51	656	445	0.5
10	المخازن والخزن	4	4	636	321	0.4
	اخرى	60	76	6.256	1.376	1.7
	المجموع	232	296	56.277	81.226	

source:
- United Nations Conference on Trade &Development(UNCTAD),world investment report 2008,2012,2014,2016 .
-FID intelligence, FID report: global green flied investment trends, Financial Times Ltd, 2016, Different pages.

شكل (18) الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى العراق موزع حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2015-2003)



source:

- United Nations Conference on Trade &Development(UNCTAD),world investment report 2008,2012,2014,2016, Different pages

-FID intelligence, FID report: global green flied investment trends, Financial Times Ltd, 2016, Different pages

وجاءت شركة شل للنفط على رأس قائمة من (10) شركات الأكثر أهمية في الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق إذ نفذت (6) مشاريع بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 6.7 مليار دولار (جدول 36).

جدول (36) اهم الشركات الاجنبية المستثمرة داخل العراق للمدة (2015-2003)

الرتبة	الشركة	عدد المشاريع	عدد فرص العمل	الكلفة (مليون دولار)
1	Companies 101 to 220	120	35.077	43.767
2	Royal Dutch Shell Plc.	6	1.631	6.727
3	Bonyan International Investment	2	3.875	4.676
4	Dana Gas	2	416	3.267
5	Gazprom	1	146	2.617

الكلفة (مليون دولار)	عدد فرص العمل	عدد المشاريع	الشركة	الرتبة
2.300	816	2	ONGC	**6**
1.865	651	4	Lukoil	**7**
1.754	1.075	2	Claremont Group	**8**
1.676	875	1	John Holland	**9**
1.200	1.507	3	Lafarge	**10**
11.378	10.208	153	شركات اخرى	
81.226	56.277	296	المجموع	

source:
- United Nations Conference on Trade &Development(UNCTAD),world investment report 2008,2012,2014,2016, Different pages
- FID intelligence, FID report: global green flied investment trends, Financial Times Ltd, 2016, Different pages

ب. الاستثمارات إلى الخارج.

بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي الخارج من العراق (9) مشاريع والتي يجري تنفيذها من قبل (7) شركات عراقية. وتكشف التقديرات أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشاريع، التي تعرض حوالي (505) فرصة عمل، ما يقرب من (222) مليون دولار. جدول (37).

جدول (37) الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من العراق للمدة (2003-2015)

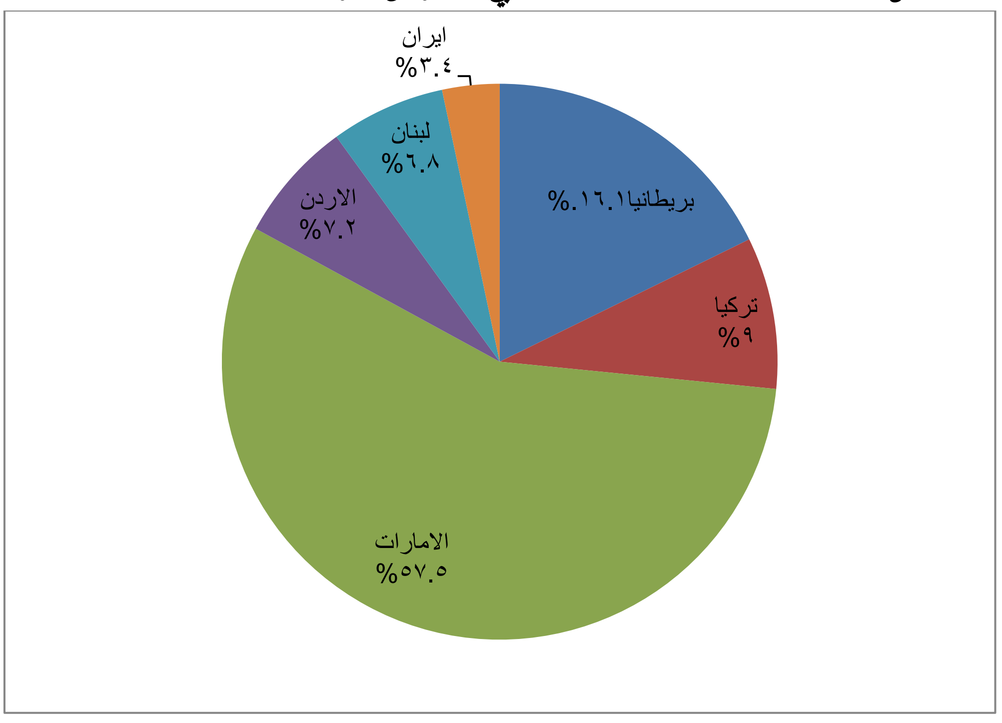
كلفة مليون دولار	عدد فرص عمل	عدد المشاريع	عدد الشركات	البلدان المستضيفة	الرتبة
127	240	4	4	الامارات	**1**
36	34	1	1	المملكة المتحدة	**2**
20	142	1	1	تركيا	**3**
16	61	1	1	الاردن	**4**
15	16	1	1	لبنان	**5**
8	12	1	1	ايران	**6**
222	505	9	9	المجموع	

source:

- United Nations Conference on Trade &Development(UNCTAD),world investment report 2008,2012,2014,2016, Different pages.
-FID intelligence, FID report: global green flied investment trends, Financial Times Ltd, 2016, Different pages.

وكانت كل من الإمارات العربيـة المتحـدة، والمملكـة المتحـدة، وتركيـا، والأردن، ولبنان وإيران على الترتيب بقائمة أهم البلدان التي تستقبل الاسـتثمارات العراقيـة. مـن حيث التكلفة الاستثمارية للمشاريع، تمثل حصة دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة وتركيا لنحو 83٪ من المجموع كما في الشكل(19).

شكل (19) البلدان المستقبلة للاستثمار الاجنبي المباشر من العراق للمدة (2003–2015)



source:
- United Nations Conference on Trade &Development(UNCTAD),world investment report 2008,2012,2014,2016, Different pages.
-FID intelligence, FID report: global green flied investment trends, Financial Times Ltd, 2016, Different pages.

ويعد المصرف العراقي للتجارة (TBI) على رأس قائمة اهـم الشـركات العراقيـة المستثمرة في الخارج، بتنفيذ (3) مشاريع بتكلفة استثمارية تقدر بنحو (66) مليـون دولار

تقريبا، اما بقية الشركات العراقية فنفذت مشروعاً واحداً فقط، وجاءت شركة ال بنية باعلى كلفة استثمارية بلغت (82) مليون دولار وعرض اكثر من (198) فرصة عمل وكما مبين في الجدول (38).

جدول (38) اهم الشركات العراقية المستثمرة في الخارج للمدة (2003-2015)

الرتبة	الشركة	عدد المشاريع	عدد فرص العمل	الكلفة (مليون دولار)
1	المصرف التجاري العراقي(TBI)	3	64	66
2	الشركة العراقية	1	12	8
3	مصرف الرشيد	1	14	15
4	مصرف جيهان	1	14	15
5	محمد ال بنية واولاده (HMBS)	1	198	82
6	اصوات العراق	1	61	16
7	عراق نيس الدولية	1	142	20
	المجموع	9	505	222

source:
- United Nations Conference on Trade &Development(UNCTAD),world investment report 2008,2012,2014,2016
-FID intelligence, FID report: global green flied investment trends, Financial Times Ltd, 2016, Different pages

4.مناخ الاستثمار و الموقف تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك فرص هائلة وعقبات كبيرة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق. وتواجه حكومة العراق في الوقت الراهن تحديات مزدوجة تتمثل في محاربة تنظيم داعش (ISIL) والأثر المالي لانخفاض أسعار النفط العالمية. اذ يؤثر انخفاض أسعار النفط بشكل جذري على عائدات العراق من صادرات النفط، التي تمثل أكثر من 90 في المئة من موازنته العامة. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الحكومة تنتهز الوضع المالي الحالي للبلاد باعتباره فرصة لتسريع إصلاح القطاع العام والخاص في الوقت الذي يسعى فيه البلد لجذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع الاقتصاد المعتمد على النفط. ولا يزال الأمن يشكل

عائقا أمام الاستثمار في أجزاء عديدة من البلاد. ومع ذلك، يختلف الوضع الأمني في جميع أنحاء البلاد، وعموما أكثر استقرارا في محافظات العراق الجنوبية وإقليم كردستان العراق (IKR)*

وعلى الرغم من الأوضاع الأمنية والتحديات المالية فان العراق لديه امكانات طويلة المدى للاستثمار الاجنبي المباشر. اذ يملك خامس أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم ويحتاج إعادة إعمار هائلة وتطوير البنية التحتية. والشركات الاجنبية لديها فرص للاستثمار في الأمن والطاقة والبيئة، والبناء، والرعاية الصحية، والزراعة، والبنية التحتية. ويستورد العراق كميات كبيرة من السلع الزراعية، والآلات، والسلع الاستهلاكية.

الوضع المالي في العراق يجبر الحكومة لتحقيق التوازن بين أولويات الموازنة المتناقصة. وتواجه الحكومة العراقية عجزاً متوقعاً يقدر بحوالي (25) مليار دولار في عام 2017[(1)] والعقود الحكومية والمناقصات - مصدر العديد من الفرص التجارية في العراق- تمول إلى حد كبير من عائدات النفط وستبقى بالتالي محدودة حتى انتعاش أسعار النفط.

ويجب على المستثمرين المحتملين ان يستعدوا لمواجهة تكاليف كبيرة لضمان الأمن، وإجراءات مرهقة ومربكة، وتأخير دفع طويلة على بعض عقود الحكومة العراقية. وصعوبات مع فساد، الأنظمة الجمركية، وإجراءات تأشيرة مرهقة، وآليات تسوية المنازعات لا يمكن الاعتماد عليها، ونقص الكهرباء، ونقص فرص الحصول على التمويل.

وصرحت الحكومة العراقية علنا التزامها لجذب الاستثمار الأجنبي، واتخذت خطوات عدة لتحسين مناخ الاستثمار في العراق. ولكي تهيئ المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر، فانها التزمت بتنويع الاقتصاد العراقي ليكون أقل اعتمادا على عائدات النفط، وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، وتحديث القطاع المالي، والحد من

---

* Iraqi Kurdistan Region.

(1) وزارة المالية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2017.

الاختناقات البيروقراطية. والتعهد لنشر فرص الاستثمار وتوفر للمستثمرين الأجانب أحكام وشروط تفضيلية.

ووفقا للقانون العراقي، يحق للمستثمر الأجنبي الاستثمار في العراق بشروط لا تقل أفضلية عن تلك المطبقة على المستثمر العراقي، ومع ذلك فقانون الاستثمارات الوطنية العراقية يحد من الملكية الاجنبية المباشرة وغير المباشرة للموارد الطبيعية، وخصوصا استخراج ومعالجة أية موارد الطبيعية. وتفرض المزيد من القيود على ملكية المصارف وشركات التأمين.

المبحث الثاني: مؤشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

على الرغم من الاهمية النسبية التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني. لكن هذا القطاع لا زال يعاني العديد من المحددات لتنميته وقد بادرت الحكومة العراقية لدعم هذا القطاع من خلال اطلاق القروض للمشاريع في تلك المؤسسات لكنها لم تحقق الاهداف المتوخاة منها. لاسباب منها تعدد الاجراءات الروتينية للحصول على تلك القروض ومنح الكثير منها بعيداً عن اهدافها في اقامة المشاريع لعدم متابعة والزام صاحب القرض بتكوين المشروع لتذهب تلك القروض لاغراض اخرى غير الاهداف المتوخاة منها لاقامة المشاريع. مما سبب في استنزاف الموارد المالية المعدة لتلك القروض وما يؤكد ذلك المؤشرات المتواضعة والمتدنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي انعكس تاثيرها سلباً على عملية التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي وللاطلاع على واقع تلك المؤشرات كما يأتي:

1-مؤشرات المؤسسات الصغيرة في العراق.

تشير نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق والمتمثلة بعدد تلك المؤسسات ومعدل عدد العاملين فيها ومجموع الاجور والمزايا ومجموع قيمة الانتاج لتلك المؤسسات فضلاً عن قيمة مستلزمات انتاجها والمؤشرات المتعلقة بإنتاجية العامل وانتاجية الدينار من الاجور ومتوسط حجم الاجر السنوي للعاملين فيها ونسبة مستلزمات الانتاج الى قيمة الانتاج لتلك المؤسسات كما مبين في الجدول (39).

جدول (39) نتائج الاحصاء الصناعي للمؤسسات الصغيرة للمدة (2005-2014)

السنة / المؤشرات	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة التغير للسنتين الاخيرتين
عدد المؤسسات الصغيرة	10088	11620	13406	10289	11131	47281	43669	20898	21809	4.4
معدل عدد العاملين	36379	46494	53679	27780	36898	145385	146210	67167	84272	25.5
مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	55810	76709	96329	65109	105979	406615	485558	258416	259762	0.5
مجموع قيمة الانتاج (مليون دينار)	658655	1.103757	812441	815954	1556336	3896267.4	4567102	2551734	1924980	-24.6
قيمة مستلزمات الانتاج	382254	617096	467190	389231	569747	1964922	2066295	1514525	932470	-38.4
انتاجية العامل في الانتاج (الف دينار)	18105	23739	18105	29372	42179	26800	31237	37.99	22.84	-39.88
انتاجية الدينار من الاجور	11.8	14.4	11.8	12.5	14.7	9.6	9.4	9.89	7.41	-25.1
متوسط الاجر السنوي للعامل (الف دينار)	2226	2362	2226	3683	4179	4536	5145	5.65	6.29	11.3
درجة التصنيع ٪ نسبة مستلزمات الانتاج الى قيمة الانتاج	58.0	55.9	57.5	47.7	36.6	50.4	45.2	57.79	48.44	-16.18

المصدر: من اعداد المؤلفين بالاعتماد على:

1. وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية الاحصاء الصناعي- إحصاءات المنشآت الصناعية لسنة2014.
2. وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية الاحصاء الصناعي مؤشرات المنشآت الصغيرة من 2005-2010.
3. وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية الاحصاء الصناعي/ احصاءات عام 2012 وللمدة من 2007-2012.

- علماً ان سنة 2008 لم يصدر أي تقرير بسبب التعداد

يلاحظ من الجدول (39) ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة من 10088 مؤسسة في عام 2005 الى 21809 مؤسسة وارتفاع معدل عدد العاملين من 36379 عامل الى 84272 عامل في عام 2014 ونسبة تغيير للسنتين الاخيرتين بلغت 4.4٪ وهذا الارتفاع لا يتناسب مع المدة الزمنية لنشاط تلك المؤسسات وشهدت ارتفاعاً في مجموع الاجور والمزايا من 55810 مليون دينار عام 205 لتصل الى 259762 مليون دينار في عام 2014 ونسبة التغيير بلغت 0.5٪ في حين ارتفع مجموع قيمة الانتاج من 658655 مليون دينار في عام 2005 ليصل الى 1924980 مليون دينار في عام 2014 وسجلت نسبة التغير للسنتين الاخيرتين قيمة سالبة بمقدار 24.6-٪ وكذلك الحال بالنسبة لقيمة مستلزمات الانتاج التي سجلت قيمة سالبة للسنتين الاخيرتين بلغت 38.4-٪ وهذا يشير الى تراجع نتائج الاحصاء الصناعي لتلك المؤسسات مما انعكس سلباً على مساهمة هذا القطاع في عملية التنمية للاقتصاد الوطني.

اما ما يتعلق بانتاجية العامل من الانتاج فقد سجلت تراجعاً في نسبة التغير للسنتين الاخيرتين وبقيمة سالبة بلغت 39.88-٪ الف دينار وكذلك الحال في انتاجية الدينار من الاجور اذ بلغت نسبة التغير 25.1-٪ للسنتين الاخيرتين لعامي 2013-2014 وسجل مستوط الاجر السنوي للعامل ارتفاعاً في نسبة التغير للسنتين الاخيرتين بمقدار 11.3٪ في حين تراجعت درجة التصنيع وهي نسبة مستلزمات الانتاج الى قيمة الانتاج لتسجل قيمة سالبة بمقدار 16.18 ٪ للسنتين الاخيرتين مما يشير بوضوح الى تدني واقع تلك المؤسسات وعدم مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي وبالتالي لا يمكن لتلك المؤشرات ان تساهم في عملية التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي مما يتطلب السعي الجاد للنهوض بواقع تلك المؤسسات للمساهمة في عملية التنمية.

2 -مؤشرات المؤسسات المتوسطة في العراق.

لا تختلف مؤشرات المؤسسات الصناعية المتوسطة في العراق في تواضعها عن نظيرتها المؤسسات الصغيرة وهذا ما تشير اليه نتائج الاحصاء الصناعي لتلك المؤسسات

فيما يتعلق بعدد تلك المؤسسات والعاملين فيها والاجور والمزايا التي تدفع للعاملين وقيمة الانتاج الاجمالي لها وقيمة مستلزماتها وانتاجية العاملين وانتاجية الدينار من الاجور فضلاً عن متوسط الاجر ونسبة مستلزمات الانتاج الى قيمتها وكما مبين في الجدول (40).

جدول (40)نتائج الاحصاء الصناعي للمؤسسات الصناعية المتوسطة في العراق للمدة من 2007-2015

المؤشرات	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة التغير (٪)
عدد المنشآت	57	51	56	159	218	226	120	92	-23.30
عدد المشتغلين	1117	871	923	2431	3357	3525	1916	1491	-22.18
الاجـــور والمزايـــا المدفوعـــة للمشتغلين (مليار دينار)	2.8	3.0	3.5	12.5	19.8	21.8	11.9	10	-15.90
قيمـة الانتـاج الاجمـالي (مليـار دينار)	18.5	18.5	29.1	123.1	187.2	240.8	115.5	83	-28.13
قيمة المستلزمات (مليار دينار)	11.4	10.8	14.0	65.9	108.2	143.4	64.2	47	-26.79
انتاجية المشغل من الانتاج (مليون دينار)	16.5	21.3	31.5	50.7	55.8	68.3	60.3	55.3	-8.29
انتاجية الدينار من الاجور (دينار)	6.5	6.1	4.8	9.9	4.9	11	9.7	8.5	-12.37
متوسط اجر العامل (مليون دينار)	2.5	3.5	3.8	5.1	5.9	6.2	6.2	6.4	3.22
نسبة مستلزمات الانتاج الى قيمـة الانتاج	0.62	0.58	0.48	0.53	0.58	0.6	0.55	0.56	1.81

المصدر: من اعداد المؤلفين بالاعتماد على:

وزارة التخطيط- مديرية الاحصاء الصناعي/ تقرير المؤسسات الصناعية المتوسطة لعام 2014.

وزارة التخطيط- مديرية الاحصاء الصناعي/ احصاءات المؤسسات الصناعية لعام 2015.

وزارة التخطيط- مديرية الاحصاء الصناعي في آب 2016.

يتبين من الجدول (40) التفاوت في اعداد المؤسسات للسنوات من 2007 ولغاية 2015 إذ بلغت 57 مؤسسة في عام2007 لتتراجع الى 51 مؤسسة في عام 2009 وارتفاعها الى 120 مؤسسة في العام 2014 لتتراجع الى92 مؤسسة في العام 2015 وسجلت نسبة التغير في السنتين الاخيرتين لعام 2014 و 2015 قيمة سالبة بلغت 23.30٪- واستمرت نسبة التغير بالقيمة السالبة للسنتين الاخيرتين للمؤشرات جميعها من عدد المشتغلين اذ بلغت 22.18-٪ عامل والاجور والمزايا المدفوعة للعاملين سجلت قيمة 15.90-٪ مليار دينار وقيمة الانتاج بلغت نسبة التغير فيها 28.13٪ - مليار دينار وكذلك قيمة مستلزمات الانتاج بلغت 26.79-٪ مليار دينار مما يشير بوضوح الى تدني نسبة التغير للسنتين الاخيرتين بالقيم السالبة للمؤشرات كافة وهذه المؤشرات تؤكد تراجع هذا القطاع في نسبة مساهمته في عملية التنمية المنشودة للاقتصاد الوطني. مما يتطلب مراجعة موضوعة ووضع رؤية مستقبلية للنهوض بواقع هذه المؤسسات للمساهمة في عملية التنمية. ولا تختلف تلك المؤشرات عن انتاجية العاملين اذ سجلت نسبة تغير للسنتين الاخيرتين بمقدار 8.29-٪ مليون دينار وكذلك الحال بالنسبة لإنتاجية الدينار من الاجور بنسبة 3.22٪ مليون دينار ومستلزمات الانتاج التي قيمتها بلغت 1.81٪ وهذا يشير الى تدني نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وتراجع امكانية مساهمته في عملية التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث: مؤشرات القطاع السياحي في العراق.

يعد القطاع السياحي من القطاعات التي تمتاز بالنمو السريع في حالة توفر البيئة الملائمة لتهيئة مناخ الاستثمار في هذا القطاع وخاصة في حالة الاستقرار السياسي والامني وهو في الوقت نفسه يمتاز بحساسيته وتأثره بالأزمات الاقتصادية والسياسية مما انعكس سلباً على واقع القطاع السياحي في العراق إذ يعد عدم الاستقرار الامني والسياسي من اكثر المحددات الرئيسة التي تقف عائقاً امام تنمية هذا القطاع فضلاً عن الاهمال الحكومي لدور هذا القطاع في عملية التنمية سواء كان ذلك بدراية أم جهل أم قصور في تهيئة

المستلزمات المطلوبة لتطوير هذا القطاع. ويعد القطاع السياحي من ابرز النشاطات الاقتصادية للعديد من بلدان العالم نتيجة لتأثيره على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبات يعد من المحركات الرئيسة في التنمية من خلال آثاره الاتية[1]:

1- الدور الذي يؤديه في ميزان المدفوعات من خلال مساهمته في توفير العملات الاجنبية للبلد.
2- دوره في استيعاب العمالة وتنشيط القطاعات المرتبطة به كالنقل والصناعات الحرفية والمرافق الخدمية.
3- اثره في توزيع الدخل والمساهمة في عملية التنمية وخاصة داخل المدن.
4- اثره في الموازنة الحكومية من خلال قدرته على توفير الموارد المالية من الايرادات في هذا القطاع.

وعلى الرغم من الاهمية التي يحضى بها هذا القطاع في عملية التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي، يلاحظ ضعف مساهمته في النشاطات الاقتصادية من خلال بيان واقع هذا القطاع واستعراض مؤشراته الاجمالية المتمثلة بمجمعات الايواء السياحي ونشاط الفنادق وعدد العاملين والاجور والمزايا لهذا القطاع كما مبين في الجدول (41) .

جدول (41)المؤشرات الاجمالية لمجمعات الايواء السياحي ونشاط الفنادق في العراق للسنوات 2003-2012

السنة	عدد مجمعات الايواء السياحي والفنادق	معدل التغيير ٪	عدد المشتغلين	معدل التغيير٪	مجموع الاجور والمزايا بالالاف	معدل التغيير٪
2003	894	-5.1	5335	-27.7	2817	-42.3
2004	838	-6.3	5659	6.1	4506	60.0
2005	715	-14.7	4789	-15.4	9885	119.4
2006	505	-29.4	3349	-30.1	5638	-43.0
2007	492	-2.6	4574	36.6	12163	115.7
2008	-	-	-	-	-	-

(1) اديب قاسم شندي، استشراق مستقبل الاقتصاد العراقي، الطبعة الاولى، واسط 2015، ص87.

السنة	عدد مجمعات الايواء السياحي والفنادق	معدل التغيير ٪	عدد المشتغلين	معدل التغيير٪	مجموع الاجور والمزايا بالالاف	معدل التغيير٪
2009	662	16.0	6065	15.2	22225	35.2
2010	751	13.4	6071	0.1	25438	14.5
2011	929	23.7	7109	17.1	25577	0.5
2012	1084	16.7	7491	5.4	32454	26.9

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق والايواء السياحي لسنة 2012، ص4.

يلاحظ من الجدول (41) تراجع عدد مجمعات الايواء السياحي وعدد الفنادق بعد عام 2003 ولغاية 2011 إذ انخفضت من 894 مرفق عام 2003 لتصل الى 492 مرفق في عام 2007 بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة واستمرت بالانخفاض حتى عام 2010 لتصل الى 751 مرفق لترتفع بشكل طفيف في عام 2009 وبلغت اعلى نسبة لها لتصل الى 1084 مرفق في العام 2012 وهذا لا يتناسب مع اهمية هذا القطاع واعداد الوافدين وخاصة السياحة الدينية بعد عام 2003 وارتفاع اعداد العاملين في هذا القطاع من 5335 عامل في عام 2003 الى 7491 عامل وسجلت معدلات تغير في اعداد العاملين بين السالبة منها او المتواضعة جداً في حين بلغ نسبة مجموع الاجور والمزايا ارتفاعاً من 2817 الف في عام 2003 الى 32454 الف في عام 2012 وسجلت معدل تغير نسبته 26.9٪ في عام 2012 اما ما يتعلق بعدد ليالي المبيت ونزلاء الفنادق فهي لا تختلف عن المؤشرات الاجمالية السابقة وكما مبين في الجدول (42).

جدول (42)عدد نزلاء الفنادق وليالي المبيت ونسب التغير في العراق (2003-2012)

السنة	عدد النزلاء بالالاف	معدل التغيير٪	عدد ليالي المبيت بالالاف	معدل التغيير٪	مجموع الايرادات (مليون دينار)	معدل التغيير ٪	مجموع المصروفات (مليون دينار)	معدل التغيير ٪
2003	2656	-19.4	8174	18.6	80363	44.1	6460	-56.8
2004	1878	-29.3	4249	-48.0	46655	-41.9	13879	114.8
2005	2003	6.7	3893	-8.4	34224	-26.6	13049	-6.00

السنة	عدد النزلاء بالالاف	معدل التغيير٪	عدد ليالي المبيت بالالاف	معدل التغيير٪	مجموع الايرادات (مليون دينار)	معدل التغيير ٪	مجموع المصروفات (مليون دينار)	معدل التغيير ٪
2006	1434	-28.4	3928	0.9	48740	42.4	10514	-19.4
2007	2490	73.6	4076	3.8	63768	30.8	11744	11.7
2008	-	-	-	-	-	-	-	-
2009	2270	-4.5	6276	24.1	119035	36.6	23446	41.3
2010	3050	34.4	8943	34.4	144854	21.7	30172	28.7
2011	3874	27.0	10526	27.0	176273	21.7	53471	77.2
2012	4474	15.5	12176	15.5	211492	20.0	64943	21.5

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق والايواء السياحي لسنة 2012، ص6.

يبين الجدول (42) ارتفاع عدد النزلاء من 2656 الف في عام 2003 الى 4474 الف في عام 2012 وبنسبة زيادة مقدارها 15.5 ٪ في عام 2012. وازداد مجموع ليالي المبيت من 8174 الف سرير في العام 2003 لتصل الى 12176 الف سرير في اليوم الواحد للعام 2012 وبنسبة زيادة مقدارها 15.5٪ في حين بلغ مجموع الايرادات منها 211492 مليار دينار وبلغ اجمالي المصروف 64943 مليار دينار وبنسبة تغير مقدارها 21.5 ٪ في العام 2012.

اما ما يتعلق بعدد الفنادق والشقق والدور في المجمعات السياحية في العراق وبحسب التصنيف السياحي والقطاع المساهم فيها والذي يشير الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تهيئة البنى التحتية التي يستلزمها القطاع السياحي وكما مبين في الجدول (43).

الجدول (43) عدد الفنادق والشقق والدور في المجمعات السياحية في العراق بحسب التصنيف السياحي والقطاع لعام 2012

نوع المرفق	القطاع	ممتاز خمس نجوم	اولى اربع نجوم	ثانية ثلاثة نجوم	ثالثة نجمتان	رابعة نجمة واحدة	خامسة شعبي	اخرى	المجموع
فندق	عام	1	0	0	0	0	0	0	1
	خاص	6	47	226	203	181	405	0	1068
	مختلط	1	1	0	0	0	0	0	2
	المجموع	8	48	226	203	181	405	0	1071
شقق	عام	0	0	0	0	0	0	0	0
	خاص	0	0	4	1	2	2	0	9
	مختلط	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	0	0	4	1	2	2	0	9
مجمع سياحي	عام	0	1	0	0	0	0	0	1
	خاص	0	0	1	0	0	0	0	1
	مختلط	0	1	1	0	0	0	0	2
	المجموع	0	2	2	0	0	0	0	4
المجموع	عام	1	1	0	0	0	0	0	2
	خاص	6	47	231	204	183	407	0	1078
	مختلط	1	2	1	0	0	0	0	4
	المجموع	8	50	232	204	183	407	0	1084

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي في العراق لسنة 2012.

تبين من الجدول(43) ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجموع الفنادق اذ بلغت 1068 فندق في حين القطاع الحكومي فندق واحد من اعداد الفنادق لكل الدرجات وفندقين للقطاع المختلط وكذلك الحال لعدد الشقق فقد اقتصرت على نشاط القطاع الخاص تسعة شقق فقط والمجمعات السياحية واحد لكل من القطاعين العام والخاص ومجمعين للقطاع المختلط... وهذا يؤكد الاهمال الحكومي لهذا القطاع ليأخذ

دوره في تنمية البنى التحتية للقطاع السياحي الذي يعول عليه في عملية التنميـة المنشـودة للاقتصاد الوطني.

اما ما يتعلق بالخدمات الاخرى والتي تعد بنية تحتية لخـدمات هـذا القطـاع وهـي المطاعم فقد شهدت انخفاضاً في اعداد المطاعم وفقاً لدرجاتها كافة كما مـبين في الجـدول (44).

جدول (44) اجمالي اعداد المطاعم في العراق حسب درجات التصنيف من 2007–2012

السنة	مطاعم الدرجة الممتازة	مطاعم الدرجة الاولى	مطاعم الدرجة الثانية	كطاعم الدرجة الثالثة	مطاعم الدرجة الرابعة	المجموع
2007	12	73	79	150	205	566
2008	12	74	61	121	185	453
2009	10	61	57	99	136	363
2010	12	60	56	85	115	328
2011	13	53	61	85	115	327
2012	15	59	61	87	94	316

المصدر: وزارة السـياحة والآثـار العراقيـة، هيئـة التخطـيط والمتابعـة، اجمـالي المطـاعم في بغـداد والمحافظات حسب درجات التصنيف للاعوام من 2007–2012.

يتضح من الجدول (44) تراجع اعداد اجمالي المطاعم وحسـب درجـات تصـنيفها من 566 مطعم في العام 2007 الى 316 مطعم في عام 2012 بسبب تردي الوضـع الامـني وعدم الاستقرار السياسي ويعد هذا القطاع من اكثر القطاعات التي تتأثر بالوضع الامـني والاستقرار السياسي وتؤثر فيه تأثيراً سلبياً وهذا يشير الى تدني البنية التحتية لهذا القطاع ولا يتناسب اعداد هه المطاعم مـع اعـداد السـواح والوافـدين للعـراق إذ ارتفـع اعـداد الوافدين من العرب والاجانب وخاصة بعد عام 2008 وبالاخص السياحة الدينية والـتي لم تستثمر بالشكل المناسب والاستفادة منها في تنميـة هـذا القطـاع بـل يلاحـظ العكـس تراجع البنية التحتية التي يتطلب توفرها لاستيعاب اعداد السائحين والـزوار والوافـدين. مما يتطلب مراجعة موضوعية واتخاذ اجراءات واضـحة لتنميـة هـذا القطـاع مـن خـلال الاهتمام بالبنى التحتية لتنمية هذا القطاع ليأخذ دوره في عملية التنمية المنشودة للاقتصاد

العراقي إذ لا يمكن لتراجع البنى التحتية لهذا القطاع ان تنهض بواقعة خاصة بعد تزايد اعداد الوافدين من الدول العربية وايران والدول الاخرى بعد عام 2008 بسبب التحسن النسبي للوضع الامني والاستقرار السياسي بالمقارنة مع السنوات التي سبقت ذلك مما ادى الى زيادة اعداد السياح وخاصة السياحة الدينية وكما مبين في الجدول(45).

جدول (45) عدد الزوار الوافدين للعراق من مختلف الجنسيات (2004–2011)

السنة	الوافدين العرب	الوافدين الاجانب		المجموع
		الوافدين من ايران	الوافدين من الدول الاخرى	
2004	–	–	–	–
2005	–	1376	–	1376
2006	–	266922	–	266922
2007	–	504972	–	504972
2008	4671	840362	18624	863657
2009	10847	1161541	89533	1261921
2010	15288	1413722	88686	1517766
2011	10189	1430908	69077	1510174

المصدر: من عمل المؤلفين بالاعتماد على بيانات وزارة السياحة والاثار، هيئة التخطيط والمتابعة، احصائية عدد الزوار الوافدين للعراق من جنسيات مختلفة (2004–2011).

يبين الجدول (45) تزايد عدد الزوار الوافدين العرب من 4671 سائح الى 10189 سائح في العام 2011 في حين ارتفعت بشكل ملحوظ اعداد الوافدين من ايران من 1376 سائح الى 1430908 سائح في عام 2011 وارتفع اعداد الوافدين من الدول الاخرى من 18624 سائح في العام 20078 الى 69077 في عام 2011 في حين ارتفع اجمالي اعداد الزوار الوافدين من 1376 سائح في العام 2005 الى 1510174 سائح في العام 2001.

وهذا يشير بوضوح الى تزايد اجمالي اعداد الزوار الوافدين للعراق وبالمقابل يوضح تراجع المؤشرات الاجمالية للقطاع السياحي والمتمثلة بمجمعات الايواء السياحي واعداد الفنادق واعداد المطاعم والخدمات الاخرى الاتي تمثل البنى التحتية لهذا القطاع

والتي لا تتناسب واهمية هذا القطاع للمساهمة في عملية التنمية المنشودة. مما يتطلب وقفة جادة لوضع رؤية مستقبلية للنهوض بواقع هذا القطاع من خلال افساح المجال للقطاع الخاص وبالتعاون مع القطاع الحكومي ليأخذ دوره في تنمية البنى التحتية لهذا القطاع، وخاصة في مجالات الخدمات المرتبطة فيه والذي اثبتت التجارب الكبيرة امكانية القطاع الخاص في ادارة العديد من تلك المرافق بكفاءة عالية ورفده بالموارد البشرية المؤهلة في الجانب الاكاديمي من خلال توسع القبول في معاهد الفندقة في المؤسسات الاكاديمية العراقية وعدم الاعتماد على الكفاءات التي تبرر تلك الخدمات من خلال التجربة لتساهم في تنمية هذا القطاع والذي ينعكس ايجاباً على عملية التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي. فضلاً عن توفر المعلومات الدقيقة عن واقع هذا القطاع لاتساع المجال للباحثين والدارسين في الشأن الاقتصادي لوضع الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل هذا القطاع إذ تشكل تلك المعلومات القاعدة الاساس للنهوض بواقع هذا القطاع بسبب شحة المعلومات المتعلقة بواقع القطاع السياحي وعدم الاهتمام الحكومي بتنشيط هذا القطاع ينعكس سلباً على مجمل عملية التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي.

الباب الثالث

النموذج المقترح والرؤية المستقبلية

للتحول الاقتصادي

الباب الثالث

النموذج المقترح والرؤية المستقبلية للتحول الاقتصادي

تمهيد:

يستعرض هذا الباب مشروع الذكاء الاقتصادي والرؤية المستقبلية للتحول الاقتصادي وتهيئة المناخات الملائمة للنهوض، وتحقيق التنمية المنشودة.

فيبدأ بنماذج الذكاء الاقتصادي في البلدان المتقدمة في هذا المجال ومنها النموذج الياباني والامريكي والفرنسي مع الاشارة الى بعض التباينات في النماذج اعلاه. فضلاً عن المحاولات العربية- على الرغم من تواضعها –ومنها تجارب بلدان عربية مثل مصر والمغرب والجزائر التي تعد اكثر التجارب العربية في هذا المجال.

مع بيان الابعاد التي لابد من توفرها لإقامةالمشروع المقترح ومنها الاطار القانوني والثقافة الجمعية والدور الحكومي والبنية التحتية والموقع المخصص للمشروع والروابط الامامية والخلفية وللمتطلبات التي لابد من توفرها لتكوين المشروع من الموارد البشرية والتقنية والتي يتضمنها الهيكل التنظيمي له.

ومن ثم استعراض الية التحول بالاقتصاد العراقي والتي تتضمن عمل الحكومة الالكترونية كآلية للتحولفضلاً عن التوجه صوب الاقتصاد المعرفي كأحد الحلول المطروحة لمعالجة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد العراقي وتهيئة الظروف المناسبة للتحول بالاقتصاد العراقي. وقسم الى الفصول الاتية:

الفصل الاول: نماذج للذكاء الاقتصادي: تجارب دولية.

الفصل الثاني: المشروع المقترح للذكاء الاقتصادي في العراق.

الفصل الثالث: متطلبات آلية التحول في الاقتصاد العراقي.

الفصل الاول

نماذج مختارة للذكاء الاقتصادي: تجارب دولية.

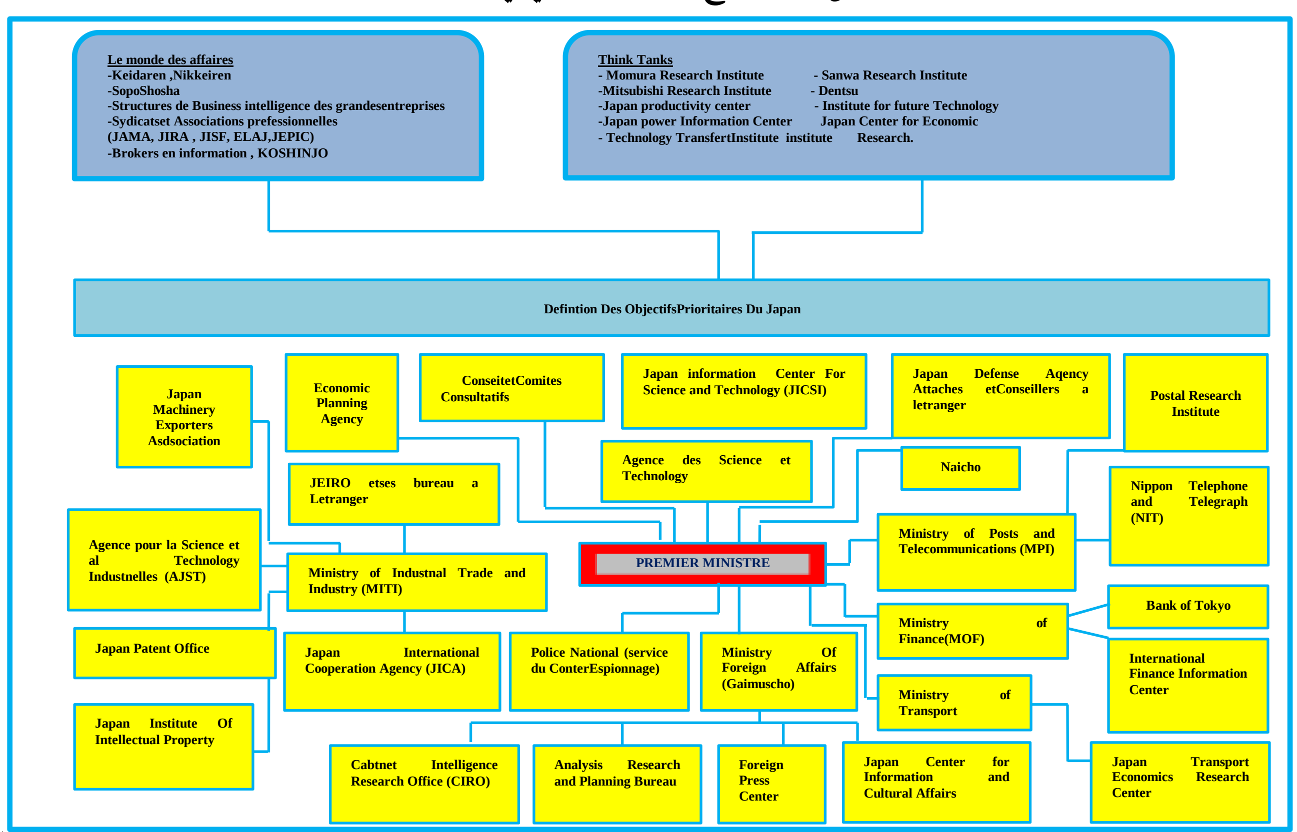
المبحث الاول: نماذج للذكاء الاقتصادي في بلدان متقدمة.

نستعرض بعض من نماذج الذكاء الاقتصادي في البلدان المتقدمة والتي تعد رائدة في هذا المجال. إذ تجاوزت مرحلة الاقتصاد المعرفي الى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة والذي يعد من المراحل المتقدمة في الاقتصاد المعرفي ومنها:

1-النموذج الياباني.

توجهت القدرات اليابانية كافة المادية منها والبشرية. والمسماة حينها- القوة المدنية- صوب التنمية الاقتصادية. وبناء نموذج لجمع المعلومات كافة في المجالات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية. وكما مبين في الشكل (20).

شكل (20) نموذج الذكاء الاقتصادي في اليابان



المصدر: تير رضا، الذكاء الاقتصادي وسيلة لادماج البحث والتطوير ضمن منظومة الخدمات واقعه وافاقه، كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير والعلوم التجارية- جامعة الجزائر 2012، ص5.

يتضح من الشكل (20) ان نموذج الذكاء الاقتصادي في النظام الياباني يعتمد على ثلاثركائز وهي المؤسسات البحثية وعالم الاعمال فضلاً عن الوزارات الاقتصادية والتي تشكل بمجموعها هيكلية نظام الذكاء الاقتصادي الياباني والذي من خلاله يتم تحديد السياسات العامة للبلاد. والتي تساهم في عمليات البحث والتطوير والابداع من خلال الدراسات المقارنة والتكنولوجية. سواء داخل البلد بين المؤسسات ذاتها أم مع محيطها الخارجي.

ولغرض الالمام بنموذج الذكاء الاقتصادي الياباني. نستعرض بشيء من التفصيل لمكونات هذا النموذج وهي:

أ -المؤسسات البحثية.

يتضمن النموذج العديد من المؤسسات البحثية والتي تعد الركيزة الاولى التي يعتمد عليها نموذج الذكاء الاقتصادي في اليابان وتشتمل على معاهد البحوث والمراكز البحثية وهي:

1- معهد نمورا للبحوث –Namura Research Institute.

2-معهد ميتسوبيشي للبحوث –Mitsubishi Research Institute.

3- معهد سانوااللبحوث Sanwa Research Institute.

4-معهد اليابان للانتاجية.

5-معهد اليابان للطاقة.

6-المعهد دانتسو(Dentsu)

7-مركز اليابان للبحوث الاقتصادية.

8-معهد اليابان للتمويل التكنولوجي.

9-المعهد الياباني للتكنولوجيا المستقبلية.

تشكل المؤسسات البحثية اعلاه الركيزة الاولى لنموذج الذكاء الاقتصادي الياباني والتي ترتبط بالركيزتين الأخيرتينلغرض اكتمال المهام التي تناط بكل منهالتشكل مع

بعضها آلية عمل النظاممما يوفر الاحتياجات الضرورية المطلوبة لمنظومة البحث والتطوير في نظام الذكاء الاقتصادي الياباني.

ب -الوزارات الاقتصادية.

تعد الوزارات الاقتصادية اليابانيةمن اهم الركائز التي يعتمد عليها نموذج الذكاء الاقتصادي ويشتمل النموذج على خمسمن الوزارات الفاعلة في هذا المجالوالتي ترتبط بشكل او باخر بالنشاطات الاقتصادية كافة في الاقتصاد الياباني بشكل عام وهي:

(1)وزارة التبادل الصناعي والصناعة (MATI).

تعد هذه الوزارة من اهم الوزارات الاقتصادية التي تقوم بمساعدة المؤسسات اليابانية من خلال التوجيه والاعلام. وترتبط بهذه الوزارة الجامعات اليابانية كافة لغرض التبادل العلمي والبحث. وقد تغير اسم الوزارة لاحقاً الى وزارة التجارة الدولية والصناعية (MITI).

(2) وزارة الشؤون الخارجية.

(3) وزارة النقل.

(4) وزارة المالية.

(5) وزارة البريد والاعلام والاتصالات.

وتشكل الوزارات الاقتصادية والمؤسسات المرتبطة بها سواء المؤسسات والهيآت التي يتشكل منها هيكل الوزارات اعلاه او المؤسسات والهيئات الرديفة وخاصة الجامعات اليابانية. إذ تقوم بالتبادل العلمي والبحثي بين تلك المؤسسات والوزارات الاقتصادية من خلال التشابك التقني الذي يوفر الاتصال بين الوزارات اعلاه والمؤسسات الاخرى لغرض تحقيق التواصل الدائم الذي يهتم بتقديم المعلومات الحقيقية والاستراتيجية للجميع بما يشير الى الاستثمار المنتظم لتلك المعلومات وتنشيط نظام الذكاء الاقتصادي وترتبط الوزارات اعلاه على وفق نموذج الذكاء الاقتصادي الياباني بالوزير الاول ولكون النظام السياسي الياباني نظاماً برلمانياً يعني ارتباطه برئيس الوزراء. فضلاً عن

ارتباط الوكالات والمراكز والمعاهد والهيآت والجمعيات فيما بينها وبين الوزارات من خلال الحكومة الالكترونية التي توفر التواصل الدائم بين تلك الوزارات وغيرها في نظام الذكاء الاقتصادي. ومن الوكالات التي يتضمنها النموذج هي:

(1) وكالة الشؤون الدفاعية والممثليات والمستشارين في الخارج.

(2) الوكالة المتخصصة بالتخطيط الاقتصادي.

(3) الوكالة المتخصصة بالعلوم التكنولوجية.

(4) الوكالة المتخصصة بعلوم التكنولوجياالصناعية (Aisi).

(5) الوكالة اليابانية لشؤون التعاون الدولي (TICA).

(6) الوكالة المتخصصة ببراءات الاختراع.

ويشتمل النموذج على العديد من المراكز وهي.

(1) مركز المعلومات الياباني المتخصص بالعلوم والتكنولوجيا (JICST).

(2) مركز المعلومات المتخصص بالتمويل الدولي.

(3) المركز البحثي للنقل الاقتصادي.

(4) مركز شؤون الصحافة الاجنبية.

فضلاً عن تلك المراكز المشار اليها في اعلاه والتي يتضمنها النموذج إذ تقوم بتبادل المعلومات فيما بينها وبين الوزارات الاقتصادية والمؤسسات الاخرى هناك معهدين يقدمان المعلومات في هذا المجال وهما:

(1) المعهد البريدي المتخصص بالبحوث.

(2) معهد اليابان للملكية الفكرية.

ويقدمان المعهدان اعلاه البحوث المتخصصة في مجال الملكية الفكرية وهناك مكتبين يتضمنها النموذج وهما:

(1) مكتب جيتروللشؤون الخارجية (TETRO).

(2) المكتب التحليلي للبحوث والتخطيط.

ويرتبط المكتبان بينهما وبين الوزارات والهيآت والمراكز في النموذج وتوجد هيأتان تقدمان الاستشارات الضرورية المطلوبة في هيكل نموذج الذكاء الاقتصادي الياباني تهيئان المناخ الملائم لاتخاذ القرار الاقتصادي السليم في نظام الذكاء الاقتصادي وهما.

(1) هيأة الذكاء الاقتصادي واليقظة للبحوث (CIRO).

(2) الهيأة الاستشارية.

فضلاً عن وجود جمعية واحدة وبعض المكونات الاخرى في هيكل نظام الذكاء الاقتصادي الياباني والجمعية هي (مصدري الالات) والمكونات الاخرى التي يتضمنها النموذج هو بنك طوكيو ومصلحة الجوسسةوالتي ترتبط بالشرطة الوطنية ونايشو (Naicho) والهاتف والتلغراف.

ج -عالم الاعمال.

يعد عالم الاعمال الركيزة الثالثة التي يعتمد عليها نموذج الذكاء الاقتصادي الياباني وتشتمل على خمسة هياكل رئيسة تشكل بمجموعها عالم الاعمال في النموذج وهي.

(1) كيدرننيكرنKeidarenNikkeirien.

(2) سوبوشاشا SopoShosha.

(3) هيكل الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الكبرى.

(4) نقابات العمال والجمعيات Jama ,jira, jisf, Eiaj, Gepic.

(5) السماسرة المتخصصين بالمعلومات.

تشكل الهياكل اعلاه ركيزة من ركائز نظام الذكاء الاقتصادي في اليابان. والتي تتفاعل فيما بينها وبين المؤسسات البحثية والوزارات الاقتصادية والمؤسسات والجامعات المرتبطة بها لتشكل هيكل نظام الذكاء الاقتصادي الياباني. الذي يتسم باهتمامه المميز بالمعلومات كأداة استراتيجية، تتحقق من خلالها الاستثمارات في هذا القطاع. والمساهمة الفاعلة في اتخاذ القرارات الذكية اقتصادياً.

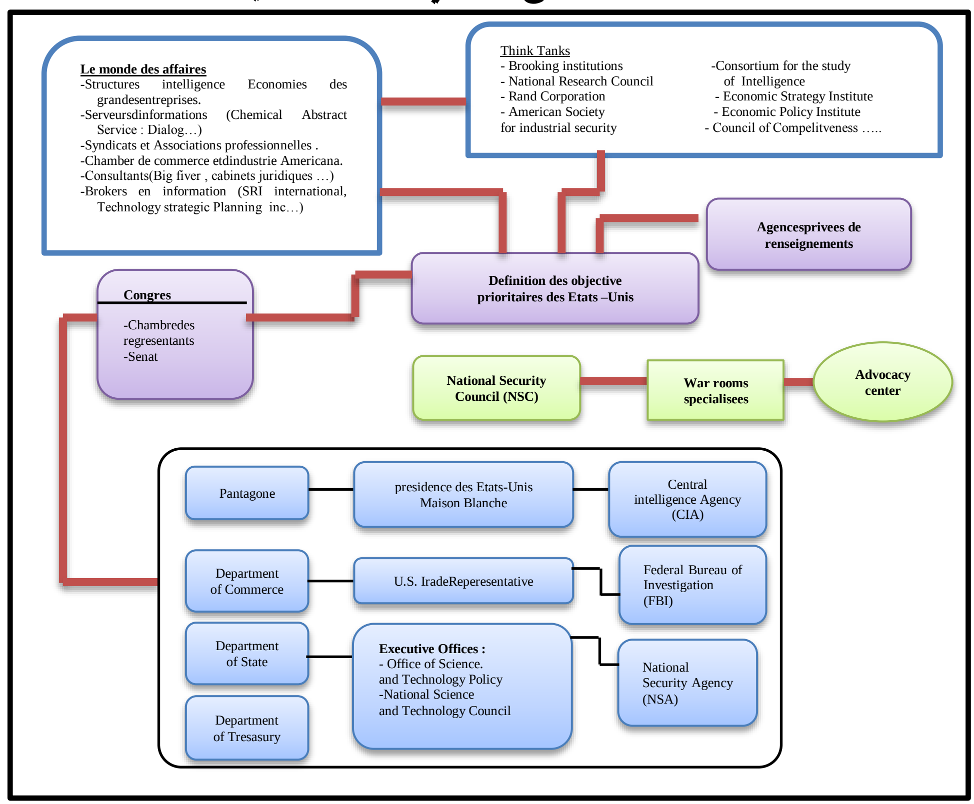
وقد اشار بوماردان الذكاء الاقتصادي في البلدان الاوربية هـو اكثـر تنظيمـاً علـى مستوى الاعمال، كونها بلدان متقدمة في هذا المجال. في حين الذكاء الاقتصادي في اليابان يعد اكثر تنظيماً على مستوى الثقافة التنظيمية ويعد عنصر الثقافة الجماعيـة المحـرك لاداء النظام. ويعود اليه سبب نجاح اليابان في هذا المجال[1].

2-النموذج الامريكي.

حقق الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة تطوراً ملحوظاً نتيجة لحجـم التنميـة الاقتصــادية واشــتداد المنافســة مــع اوربــا واليابــان في مجــالات التنميــةز الاقتصــادية والتكنولوجية ونستعرض النموذج الامريكي للـذكاء الاقتصـادي كمـا مـبين في الشـكل .(21)

(1) Baumard philippe (op.cit).p49.

شكل (21) النموذج الامريكي للذكاء الاقتصادي



المصدر: تير رضا، الذكاء الاقتصادي وسيلة لادماج البحث والتطوير ضمن منظومة الخدمات واقعه وافاقه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية- جامعة الجزائر 2012، ص7.

يتضح من الشكل (21) ان النموذج الامريكي يختلف عن النموذج الياباني في طبيعة الارتباط والهيكلية والتكوين لكل منهما وسنعرض لذلك بشيء من التفصيل لاحقاً بعد استعراض مكونات النموذج.

ويستند النموذج الامريكي على المؤسسات المتخصصة بالبحث والتطوير والاعوان الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص. فضلاً عن الوكالات والمكاتب والاقسام التي ترتبط فيما بينها ومع مؤسسات البحث والاعوان الاقتصاديين لتشكل مع بعضها نموذج الذكاء الاقتصادي الامريكي ونستعرض مكونات النموذج وكما يأتي:

أ -مؤسسات البحث والتطوير.

يشتمل النموذج الامريكي على ثمانيمؤسسات يناط بها مهمة البحث والتطوير في النموذج وهي:

(1) مؤسسة بروكنكBrooking.

(2) مجلس البحوث القومي.

(3) الشركات الامريكية المتخصصة بالامن الصناعي.

(4) مؤسسة راند Rand Corporation.

(5) مجمع الدراسات للذكاء الاقتصادي واليقظة.

(6) معهد الاستراتيجية الاقتصادية.

(7) مجلس المنافسات.

(8) معهد السياسات الاقتصادية.

وتقدم المؤسسات اعلاه خدماتها في مجالات البحث والتطوير لكل مكونات النموذج من خلال التواصل الشبكي وتستقبل المقترحات والمبادرات من المكونات الاخرى العاملة في هيكل النموذج.

ب -هياكل الاعوان الاقتصاديين في القطاعين.

تعد هياكل الاعوان الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص الركيزة الثانية في هيكل نظام الذكاء الاقتصادي الامريكي. وتقوم بمهمة الدعم والتأثير وتكوين جماعات الضغط لغرض تحقيق المصالح العامة داخلياً وخارجياً.من خلال التفاعل والتعاون مع بعضها ومع المؤسسات البحثية والوكالات والمكاتب والاقسام المكونة لنموذج الذكاء الاقتصادي وتشتمل هياكل الاعوان الاقتصاديين على ما يأتي.

(1) هيكل الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الكبرى.

(2) خدمات المعلومات المستخلصة.

(3) النقابات العمالية والجمعيات.

(4) غرف التجارة والصناعة الامريكية.
(5) الهيآت الاستشارية الاقتصادية والقانونية.
(6) السماسرة في مجال المعلومات.

ج -الوكالات والمكاتب والاقسام.

تتسم الركيزة الثالثة لمكونات النموذج الامريكي بسيادة الوكالات الامنية والاستعلامات والاستخبارات والامن القومي. وترتبط بشبكة معقدة مع بعضها. وترتبط برئيس الولايات المتحدة الامريكية. وفقاً لفلسفة النظام السياسي الامريكي. نظاماً رئاسياً مع وجود مجلسي النواب والشيوخ. وتتضمن الوكالات المكونة للنموذج كل من:

(1) وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (CIA) وترتبط بشكل مباشر برئيس الولايات المتحدة والبنتاغون.
(2) وكالة الامن الوطنية (NSA) وترتبط بالمكاتب التنفيذية وقسم الخارجية.
(3) وكالات الاستعلامات. والتي تقوم بمهمة التعرف على الاهداف.
(4) مجلس الامن القومي. ويرتبط بشكل مباشر بمركز الادعاء العام والفرقة المختصة ويطلق عليها (Warrom). والتي تقوم بالاضافة لمهامها بمتابعة الاسواق وجمع وتحليل وتوزيع المعلومات.

ومن المكونات الاخرى التي يتضمنها النموذج المكاتب وتشمل:

(1) المكتب الفدرالي. والذي يرتبط بشكل مباشر بالممثليات التجارية وقسم التجارة.
(2) المكاتب التنفيذية للعلوم التكنولوجية والعلوم الوطنية المرتبطة بقسم الخارجية والوكالة الوطنية للامن.

فضلاً عن وجود الاقسام المتمثلة بقسم التجارة الخارجية والخزينة التي ترتبط كل منها بوكالة او مكتب وجميعها ترتبط مع بعضها لتشكل مع المؤسسات البحثية وهياكل الاعوان الركائز الاساس لنموذج الذكاء الاقتصادي الامريكي.

ومما تقدم يتضح وجود العديد من الفوارق بين النمـوذج الامريكـي بالمقارنـة مـع النموذج الياباني ويمكن حصرها بما يأتي:

(1) ارتباط نظام الذكاء الاقتصادي في النمـوذج اليابـاني بـرئيس الـوزراء وارتباطـه برئيس الولايات المتحدة في النموذج الامريكي وفقاً لطبيعة النظام السياسي.

(2) اختلاف المسميات في هيكل التكوين في النموذج الياباني إذ يطلق عليهـا تسـمية الـوزارات الاقتصـادية. في حـين في النمـوذج الامريكـي يطلـق عليهـا الممثليـات التجارية واقسام التجارة وقسم الخارجية والخزينة.

(3) عـدد المؤسسـات البحثيـة في النمـوذج اليابـاني تسـع مؤسسـات وفي النمـوذج الامريكي ثماني مؤسسات.

(4) هيمنةالجانب الامني والاستخباري وزيادة عدد الوكالات الاسـتخبارية والامنيـة في النموذج الامريكي بالمقارنة مع النموذج الياباني.

والجدير بالذكر ان التباين بين النموذجين لا يلغي التماثل او التقارب في الغايـات والاهداف والوسائل المستخدمة لكل منهما إذ يسعى كل نموذج لتحقيق اهـداف محـددة. بجمع وتحليل ونشر المعلومات لغرض اتخاذ القرارات المستقبليةالسليمة والـتي تسـاهم في عمليات التنمية من خلال الوسائل التقنية الحديثـة باسـتخدام تكنولوجيـات المعلومـات والاتصـالات وبواسـطة الحكومـات الالكترونيـة الـتي تقـدم الخـدمات وتحصـل علـى المعلومات التي تساهم في صـنع القـرار الـذكي اقتصـادياً. وبالتـالي المسـاهمة في عمليـة التنمية.

3-النموذج الفرنسي.

يختلــف النمــوذج الفرنســي عــن النمــوذجين الســابقين بســبب وجــود دور محوريللمؤسسـات العموميـة الكـبرى في مجـال الـذكاء الاقتصـادي علـى حسـاب دور المؤسسات الخاصة وطبيعة النظام السياسي. وسنعرض لأهم اوجـه التبـاين لاحقـاً بعـد استعراض مكونات هيكل النموذج الفرنسي وكما مبين في الشكل (22).

شكل (22) النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي

Premier Minster
DATAR MIME
Ministere de l'Interieur
SGDN
Ministere de l'Economie des Finances et de l'Industrie
Minister des affaires etrangeres
Celue de secumeeconomiqueretlonel e
Haut responsible a Tellgenceecoo nmique
Deegation general a intellgenceecnomique
Haut responsible IE
Comersstrategques de l'Lmellgenoelernone le dee des prefeotures de regons
Services specalses -DST , R.G -Gedarmere -Dolans
Comileinteminislenel
-DREE - Mlssorseconomiq ues -ANVER
Ambassades
Gropes de EtcunteEcoonomque

المصدر: تير رضا، الذكاء الاقتصادي وسيلة لادماج البحث والتطوير ضمن منظومة الخدمات واقعه وافاقه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية- جامعة الجزائر 2012، ص9.

يتضح من الشكل (22) ان النموذج الفر نسي يستند على مؤسستين هامتين هما:

أ -الامانة العامة للتنسيق بين الوزارات (SGCI).

يرتبط بالامانة العامة كل من وزير الاقتصاد والمالية والصناعة والذي ترتبط به مباشرة المفوضية العامة للذكاء الاقتصادي، والمهام الاقتصادية المساعدة للابداع. فضلاً عن ارتباطها بوزير الشؤون الخارجية الذي يرتبط مباشرة بالمسؤول الاعلى للشؤون الخارجية المرتبطة بالسفارات. وترتبط كل من الوزارات اعلاه بالامانة العامة للتنسيق بين الوزارات ارتباطاً مباشراًبالوزير الاول، المرتبط بالهيئات الاستعلامية (DATARMIME). وتشكل مع الامانة العامة للامن والدفاع القومي المرتبط بالوزير الاول. هيكل النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي.

ب -الامانة العامة للدفاع القومي (SGDN).

تعد الامانة العامة للدفاع القومي المؤسسة الثانية في هيكل تكوين نموذج الذكاء الاقتصادي الفرنسي. وترتبط بشكل مباشر بوزير الداخلية، الذي يرتبط مباشرة بالخلية الامنية للاقتصاد الوطني المرتبطة بدورها بالمصالح الامنية المختصة وبالمجلس الاستراتيجي للذكاء الاقليمي للمحافظات المرتبط بدوره بمجموعات الامن الاقتصادي.وهي ترتبط بالامانة العامة للدفاع القومي، التي ترتبط مباشرة بالمسؤول الاعلى للذكاء الاقتصادي المرتبط بالمجلس ما بين الوزارات. وبالتالي ارتباط الامانة العامة للامن والدفاع القومي بالوزير الاول مباشرة. فضلاً عن ارتباطها بالامانة العامة للتنسيق بين الوزارات ليشكلا معاً الهيكل التنظيمي لنموذج الذكاء الفرنسي.

ويعد النموذج الفرنسيمختلفاً عن النموذجين الياباني والامريكي في طبيعة التكوين والارتباط وفقاً لطبيعة النظام السياسي ودور المؤسسات الفاعلة في نظام الذكاء الاقتصادي والثقافة الجمعية وغيرها. ويمكن حصر التباين عن النموذجين السابقين بما يأتي:

(1) يستند النموذج الفرنسي على مؤسستين هامتين هما (SGCI) و (SGDN) في حين يستند كل من النموذجين الياباني والامريكي على ثلاثة ركائز اساسية في تكوين نظام الذكاء الاقتصادي.

(2) ثنائية الحكم في الجهاز التنفيذي في النموذج الفرنسي بين الرئاسي والبرلماني مما سبب عائقاً دستورياً في مجالات عمل الذكاء الاقتصادي الفرنسي. بالمقارنة مع النموذج الياباني المرتبط برئيس الوزراء وفقاً لطبيعة النظام السياسي البرلماني. وارتباطه برئيس الولايات المتحدة في النموذج الامريكي وفقاً لطبيعة النظام الرئاسي.

(3) في النموذج الفرنسي يسود الدور المحوري للمؤسسات العمومية الكبرى في مجال الذكاء الاقتصادي على حساب دور المؤسسات الخاصة. في حين في النموذجين

الياباني والامريكي يتجسد بسيادة المؤسسات البحثية الخاصة وعالم الاعمال وهياكل الاعوان في القطاعين في النموذجين.

(4) في النموذج الفرنسي ضعف الثقافة الجمعية في مجال الذكاء الاقتصادي بسبب سيادة المؤسسات العمومية. في حين النموذج الياباني يستند الى القوة المدنية وتعد الثقافة الجمعية المحرك الاساس لاداء النظام.

يتضح مما تقدم وجود تباين في نماذج الذكاء الاقتصادي في الدول المتقدمة المختارة في هذا البحث في طبيعة ارتباط هيكلية نظام الذكاء الاقتصادي. وفي الركائز التي يستند عليها في تكوينه في كل نموذج. فضلاً عن الدور الذي تقوم به المؤسسات العامة منها والخاصة. على الرغم من التقارب في الاساليب والتشابه في الاهداف والغايات المتوخاة من نظام الذكاء الاقتصادي في النماذج الثلاثة.

وهو ما يشير بوضوح الى ان نظام الذكاء الاقتصادي ليس قالباً جاهزاً، أو تقنية حديثة يمكن استيرادها وقت ما نشاء. لتكون جاهزة للاستخدام في أي وقت ومكان. بل هو نظام شامل ومتكامل، يعتمد على عوامل متعددة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. والتي تشكل مع بعضها بنية اساسية لتكوينه في كل بلد وفقاً للعامل الدستوري والقانوني الذي يعتمد على طبيعة وفلسفة النظام السياسي والامكانيات المتوفرة من الموارد التقنية والبشرية والثقافة الجمعية التي يعمل من خلالها نظام الذكاء الاقتصادي. والتي تستند على توفير شبكات التواصل التقني المتمثل بالحكومة الالكترونية وما تقدمه من خدمات. والتي تعد احد الركائز الرئيسة لبنيته التكوينية. وما تحصل عليه في التغذية الرجعية من المعلومات بواسطة التواصل التقني للمساهمة في تهيئة المناخات الملائمة لعملية اتخاذ القرارات والتي تعد أهم الاهداف الرئيسة لمهام الذكاء الاقتصادي.

وهذا يوفر حافزاً اضافياً لما نسعى اليه في البحث لمشروع الذكاء الاقتصادي في العراق.

المبحث الثاني: نماذج او محاولات بعض البلدان العربية.

سعت بعض البلدان العربية وفقاً لمحاولات متفاوتة الى تكوين نظام الذكاء الاقتصادي او اليقظة الاستراتيجية. والذي يعد من اهم تطبيقات الاقتصاد المعرفي وكأحد الحلول المقترحة للنهوض بواقع اقتصاديات البلدان الساعية للولوج اليه ونستعرض تلك المحاولات وفقاً للمعلومات التي تم الاطلاع عليها في البحث. والتي تشير الى تواضع وتفاوت تلك المحاولات. مع الاشارة الى التجربة الجزائرية، التي قد تعد اكثر المحاولات سعياً في هذا المجال بالمقارنة مع المحاولات العربية الاخرى.

1-المحاولة المصرية.

تعد مصر اول بلد عربي انشأ فيه مركزاً للمعلومات واتخاذ القرارات. ويتبع المركز لمجلس الوزراء. إذ تم انشاؤه في العام 1985. لغرض دراسة المتغيرات الاقتصادية والمالية. فضلاً عن تحديد المشكلات الرئيسة وتحليلها. ويقوم المركز بتقديم المقترحات الفاعلة من خلال اصدار القيم ذات الطابع الكمي والكيفي[1].

وطبقت مصر نظاماً رقابياً جديداً في مصانعها للتأكد من السلامة والكفاءة والحماية وتشجيع الابتكار، وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. والذي يشير الى ان ادوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات فضلاً عن البحث والتطوير اضحت جزءاً اساسياً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والعنصر الفاعل في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة[2].

---

(1) يونس بلفلاح، مصدر سابق، ص12.

(2) محمد مصطفى عمران، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، معهد السياسيات الاقتصادية، ابو ظبي، 2003،ص48.

وقد سعت مصر وبجهود فردية وبالتعاون مع بعض المنظمات الدولية والاقليمية كالاسكوا والانكتاد. لتهيئة البنى التحتية لاعتماد التجارة الالكترونية على الصعيدين الحكومي والخاص[1].

وسعت مصر لاعداد وتنفيذ برامج لمواكبة التطورات الجديدة للانتقال للاقتصاد المعرفي. إذ تم انشاء مركز الحكومة الالكترونية وتنفيذ برنامج متكامل لاصدار اول الخرائط الالكترونية لمعايير الجودة وتواصلت عمليات التأهيل للمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والعمل ببرنامج محو امية الحاسوب والانترنت وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتم وضع اطار جديد لتطوير التعليم الجامعي في التخصصات التكنولوجية واطلقت هيئة تنمية المعلومات مبادرات لتطوير ادوات التوقيع الالكتروني. وعلى الرغم من ارتباط مصر بالانترنت منذ عام 1993. لكنه لم ينعكس ايجابياً على تطوير الواقع في هذا الشأن[2].

وقد اشارت الدراسات الىان النمو الاقتصادي في مصر بلغ (7.4٪) في عام 2008 وانخفض الى (7.2٪) في عام 2009. اما في عام 2010 فقد بلغ (5.1٪) ثم عاد لينخفض الى (1٪) في عام 2011. الامر الذي يثير المخاوف على مستقبل الاقتصاد المصري ويستوجب ايجاد الحلول البديلة لذلك[3].

يتضح مما تقدم تواضع المحاولة المصرية في مواكبة التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والاستفادة من تطبيقات الاقتصاد المعرفي المتمثلة بالحكومة الالكترونية والذكاء الاقتصادي وهو ما يشير اليه تراجع

---

(1) وزارة الاتصالات والمعلومات المصرية، تقارير ومؤشرات الانترنت، للمزيد راجع:
w.w.w.mtit.gov.psiguestasp?current page.3.

(2) كريم سالم الغالبي، محمد نعمة الزبيدي، مصدر سابق، ص124.

(3) هند محمد هاني، استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ لمستقبل نمو الاقتصاد المصري، مجلة الدراسات المستقبلية – جامعة اسيوط، العدد 2 العام 2016، ص20.

معدلات النمو التي يشهدها الاقتصاد المصري لاعتماده على الاساليب التقليدية في عمليات التنمية.

2-المحاولة المغربية:

قامت الحكومة المغربية بإنشاء لجنة لليقظة الاستراتيجية لغرض دعم القطاعات الانتاجية الاكثر تأثيراً بالازمة الاقتصادية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وترتبط اللجنة مباشرة بوزارة الشؤون العامة والحكامة. ولجنة اخرى للذكاء الاقتصادي، ترتبط بوزارة الاقتصاد والمالية. ويعمل كلاهما (لجنة اليقظة ولجنة الذكاء)، على توفير المعلومات والنشرات الاخبارية في المجال الاقتصادي، فضلاً عن التقييم المالي، والشراكة بين الحكومة والمصارف والقطاع الخاص. واللجنتان تساهمان سنوياً في وضع الموازنة المالية للدولة [1]وتتضمن لجنة اليقظة الاستراتيجية في الحكومة المغربية كل انواع اليقظة وهي ما يأتي [2]:

أ-**اليقظة التجارية:** ويناط بها مهمة الرصد لكل ما هو جديد في ميدان البحث العلمي والاساليب التكنولوجية.

ب-**اليقظة التنافسية:** وتقوم بمراقبة المنتوجات والاسعار والعملاء المتنافسين.

ج-**اليقظة التكنولوجية:** ومهامها الرئيسة المراقبة والتنبؤ بالمتغيرات في اذواق المستهلكين وتطوير رغباتهم وتطورات الاسواق والطلب الخاص واستراتيجيات الموزعين.

د-**اليقظة المجتمعية:** ويناط بها مهمة مراقبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية والثقافية، والتي تؤثر في نشاطات المؤسسة.

---

(1) يونس بلفلاح، مصدر سابق، ص11.

(2) توفيق مشرف، الية اليقظة الاستراتيجية في الصناعة اداة لتحسين الفعالية الاقتصادية واحد عوامل التنافس، من اعمال المؤتمر العربي للمعلومات الصناعية والشبكات الرياض 20-22 ديسمبر 2009، ص9.

وضمن مساعي الحكومة المغربية عقدت ندوة بتاريخ 30/ يونيو/ 2013 وتضمنت العديد من التوصيات والتوجيهات من خلال اعطاء الاولوية للشؤون الاقتصادية وتبنت ما يأتي [1].

(1) تعبئة الطاقات لتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص وجذب الاستثمارات الاجنبية.

(2) النهوض بالتعاون بين الفاعلين الاقتصاديين لغرض توسيع مجالات المصالح الاقتصادية وتحرير علاقات التعاون مع البلدان الاخرى بعيداً عن الاجندات السياسية.

(3) توظيف الرأسمال غير المادي إذ يعد الرائد في امكاناته للحد من عدم التماثل والفجوة الرقمية التي تسود علاقات الحكومة المغربية مع البلدان المتقدمة.

(4) السعي لتنمية اليقظة المستقبلية والعمل لغرض اظهار المملكة المغربية بانها قادرة على التفكير الاستراتيجي بمستوى المعايير الدولية في هذا الشأن.

(5) القيام بتنفيذ سياسات ملائمة- لعلاقة المغرب- بواسطة اشراك السلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين والوسط الاعلامي لغرض خدمة المملكة خارجياً.

مما تقدم يتضح ان محاولة الحكومة المغربية متواضعة شأنها شأن المحاولة المصرية في هذا المجال وان لجنة الذكاء الاقتصادي ترتبط بوزارة الاقتصاد والمالية مباشرة ولجنة اليقظة الاستراتيجية ترتبط مباشرة بوزارة الشؤون العامة والحكامة.

مما يشير الى ان القرار السليما و القرار الذكي اقتصادياً لا يؤخذ من اعلى سلطة تنفيذية في البلد بل من جهات تنفيذية ادنى. مما يؤشر ضعف القرارات المستقبلية التي تتخذ في هذا الشأن. وهي من اهم المهام لنظام الذكاء الاقتصادي وهدفه النهائي لذا فان

---

(1) المملكة المغربية، التقرير الاستراتيجي للعام 2011، بانوراما المغرب في العالم والعلاقات الخارجية للمملكة، ص9

النماذج في الدول المتقدمة تربط سلطة القرار الذكي اقتصادياً بأعلى سلطة تنفيذية ليحقق الغاية والهدف من المهام المناطة به.

3-المحاولة الجزائرية:

تعد اكثر المحاولات العربية سعياً لتكوين الذكاء الاقتصادي وقد ابتدأت مع الخطة الخمسية للعام (1999-2002). إذ انيطت بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مهمة العمل على ضمان ترقية البحث والتطوير ودعم البنية التكنولوجية له واعادة الاهتمام بمهمة البحث وتحويله لكافة الانشطة في الجزائر [1].

ويعد تقرير الحكومة الجزائرية بصدد النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية وتحولاته في العام 2004 مرحلة اخرى في هذا المجال والذي تمت مناقشته في الجلسة (24) للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. ويعد هذا المجلس هيأة استشارية مستقلة تناط بها مهمة دراسة القضايا الاقتصادية والاجتماعية كافة. فضلاً عن اقتراح الحلول اللازمة والممكنة لها[2].

وسعت الحكومة الجزائرية الى البناء التدريجي للذكاء الاقتصادي وتعد تلك المساعي نتاجاً لمراحل متعددة. يمكن حصرها وفقاً للتسلسل الزمني بما يأتي [3]:

أ-في عام 2000. تناولت دراسات نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غرب الجزائر لقياس امكانية القيام بالاستثمارات غير المادية والبحث في المجالات المتعلقة بالمعلومات.

ب-في العام 2001. تم انشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتخضع لوصاية الحكومة. وتناط بها

---

(1) زرزار العياشي، مداحي محمد، مصدر سابق، ص223.

(2) تير رضا، دور الذكاء الاقتصادي في ارساء اليات الحكم الرشيد من خلال البحث والتطوير، واقعة وافاقه في الجزائر، 2001، ص13.

(3) فيلالي اسماء، مصدر سابق، ص108.

مهمة تقييم المشاريع واتخاذ القرارات وفقاً لقانون ترقية الاستثمارات وتقدم المساعدات الفعلية للمستثمرين بالمراحل كافة اثناء انشاء المشاريع[1].

ج-**في عام 2004.** تم تنظيم مؤتمر حول اليقظة التكنولوجية في المؤسسات من قبل مركز البحوث عن المعلومات العلمية والتقنية في الجزائر.

د-**في العام 2005.** عقد أولمؤتمر دولي في العاصمة الجزائرية حول الذكاء الاقتصادي واليقظة.

هـ-**في العام 2006.**وجهت دعوة من قبل مجلس الحكومة للمؤسسات لتبني الذكاء الاقتصادي.

و-**في عام 2007.**تبنت الحكومة الجزائرية الاستراتيجية الصناعية وتم تأسيس اول مدرسة في الجزائر للذكاء الاقتصادي.

ز- **في عام 2008.** ومن خلال مؤتمر دولي حول حوكمة المؤسسات والذكاء الاقتصادي. اطلق وزير الصناعة وترقية الاستثمار استحداث المديرية العامة للذكاء الاقتصادي. تتولى مهمة تنسيق النشاطات بين الهيآت والمؤسسات والوسائل العمومية لتزويد البلد بوسائل الدفاع والتنبؤ في ظل المنافسة الاقتصادية الوطنية والدولية.

ح-**في العام 2009.** عقد مؤتمر حول الذكاء الاقتصادي في العاصمة الجزائرية من قبل وزارة الصناعة وترقية الاستثمار.

ط-**في العام 2010.** عقد في العاصمة الجزائرية المؤتمر الرابع حول الذكاء الاقتصادي.

ي-**في العام 2011.** عقد المؤتمر الخامس حول الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية.

ك-**في العام 2012.** عقد المؤتمر الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في مؤسسات الاعمال الحديثة في جامعة الشلف.

---

(1) زرزار العياشي، مداحي محمد، مصدر سابق، ص228.

ومن المساعي الاخرى للحكومة الجزائرية في هذا المضمار تجربة الحكومة الالكترونية والتي تعد أداة فاعلة للبنية التحتية للذكاء الاقتصادي. إذ تبنت وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصالات بدءاً من العام 2009 مشروع الحكومة الالكترونية بعد التشاور مع العديد من المؤسسات العمومية والمتعاونين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص مستفيدة من ارتباطها بشبكة الانترنت منذ عام 1994 من خلال مركز البحث والاعلام العلمي والتقني وشملت الجامعات ومراكز البحوث والجمعيات المهنية الناشطة في هذا المجال. ويهدف المشروع الى تطوير الادارات وتواصلها مع المواطنين من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في مؤسسات الدولة كافة، وتركزت استراتيجيتها على الخدمات والفعاليات التي تقدمها للمواطنين. إذ اتخذت وزارة الداخلية وبعض الجماعات المحلية تأمين الخدمات الالكترونية للادارات المركزية والجماعات المحلية بشكل تدريجي[1].

وفي العام 2013. وضعت الحكومة الجزائرية مشروع الحكومة الالكترونية ضمن الرؤية المستقبلية للتنفيذ لغرض تبني الذكاء الاقتصادي ودعم مجتمعات العلم والمعرفة ليكون بديلاً للاقتصاد الريعي والسعي لتحسين قدرات التعليم والبحث والتطوير والابتكار لرفد عمليات التنمية وتنفيذ محاور خطة الحكومة الالكترونية في الجزائر من خلال ما يأتي: [2]

(1) التسريع باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الادارات العامة والمؤسسات.
(2) تطوير الاجراءات التي تمكن المواطنين للاستفادة من الشبكة الالكترونية.
(3) الدفع باتجاه تطوير الاقتصاد الرقمي والكفاءات البشرية.
(4) تعزيز البنية الاساسية للاتصالات السريعة.

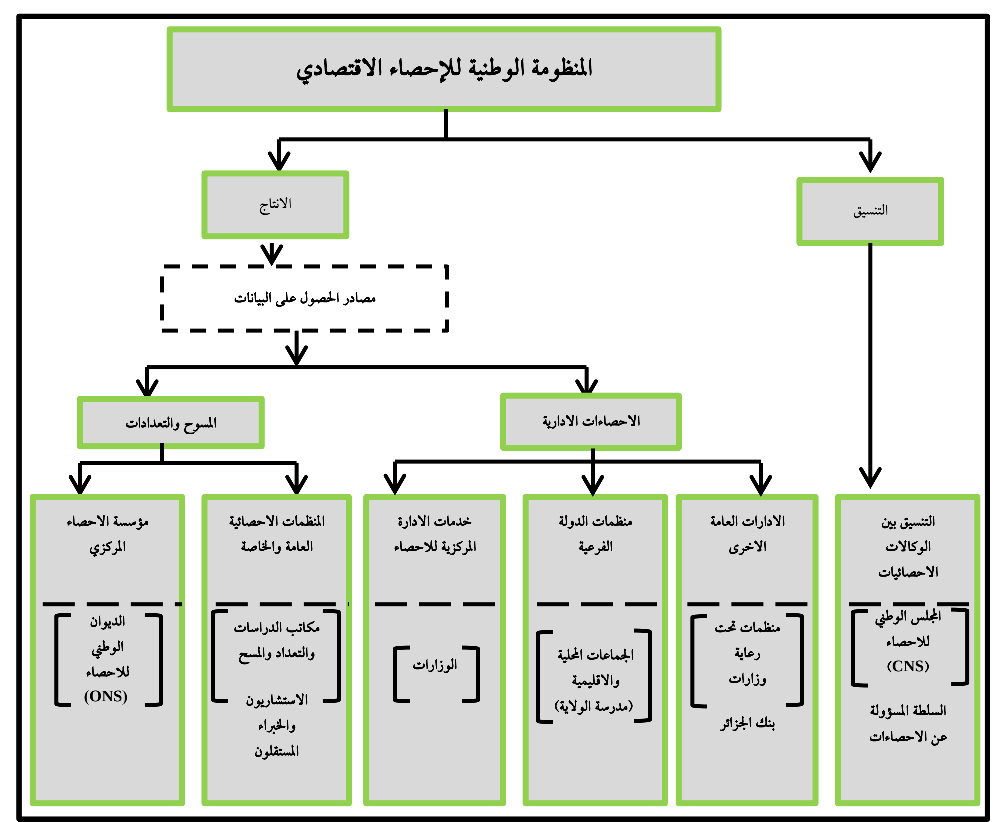
---

(1) نسرين سعدون، واقع الفجوة الرقمية في الجزائر، من اعمال المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المعلومات الرقمية، الاتجاهات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات، عمان، الاردن من 9-11، 2012، ص11.
(2) المصدر السابق، ص ص 12-11.

(5) دعم الاجراءات التنظيمية على مستوى الاطار القانوني الوطني.
(6) دعم البحث والتطوير وتفعيل التعاون الدولي.
(7) توفير الموارد المالية لغاية استكمال تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية.

وتواصلت مساعي الحكومة الجزائرية استكمالاً لحوكمة المؤسسات والذكاء الاقتصادي لتكوين خلايا على مستوى الاقاليم والولايات والبلدان والعمل الميداني على المستوى المحلي لتفادي البيروقراطية في الاجراءات الادارية. تهتم باسواق النفط وسوق القمح والتكنولوجيا الحديثة وتكشف نقاط الضعف والاختلالات في الامن الاقتصادي والسياسي، وصنع الاستراتيجيات واكتشاف الفرص في المحيط الاقتصادي الخارجي والتغير في السياسة العامة والوطنية من خلال المنظومة الوطنية للاحصاء الاقتصادي وكما مبين في الشكل (23).

شكل (23) المنظومة الوطنية للاحصاء الاقتصادي في الجزائر



المصدر: وسام داي، تطبيق السياسات الاقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر، واقع وافاق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، العدد الخامس والثلاثون، المجلد التاسع/ اذار / 2014، ص20.

يلاحظ من الشكل (23) انه يستند على ركيزتين وهما:

(1)الانتاج. وترتبط مباشرة بمصادر الحصول على البيانات والتي تستند على الاحصاءات الادارية والمسوح والتعددات. ويرتبط الاحصاءات الادارية في النموذج اعلاه بما يأتي:

- الادارات العامة والتي تشكل المنظمات التي تنطوي تحت رعاية الوزارات والبنك الجزائري.

- مؤسسات الدولة الفرعية. وتشمل الجماعات الاقليمية والمحلية والمديريات في الولايات.
- الخدمات الادارية المركزية للاحصاء. والتي تشكل الوزارات كافة.

أما المسوحات والتعددات في الهيكل فترتبط بما يأتي:

- المنظمات الاحصائية العامة والخاصة وتشمل مكاتب الدراسات والتعداد والمسح فضلاً عن الاستشاريين والخبراء المستقلين.
- مؤسسات الاحصاء المركزية ويرتبط بها الديوان الوطني للاحصاء (ONS).

(2) التنسيق.

وتعد الركيزة الثانية للمنظومة الوطنية للإحصاء الاقتصادي وترتبط مباشرة بالمجلس الوطني للاحصاء (CNS). الذي يقوم بمهمة التنسيق بين الوكالات الاحصائية ويعد السلطة المسؤولة عن الاحصاءات كافة.

ان تشكيل هذه المنظومة جاءت في سياق تكوين الذكاء الاقتصادي في الجزائر والتي فرضتها الحاجة الملحة لتلك المساعي لوضع آليات للحصول على المعلومات وتجميعها من الوحدات الادارية العامة والخاصة والمؤسسات الاخرى.

يتضح مما تقدم ان المنظومة الوطنية للمعلومات الاقتصادية في الجزائر، وعلى الرغم من المهام المناطة بها لتحقيق اهداف الذكاء الاقتصادي تبقى هذه الاهداف محدودة التأثير لوجود فارق كبير بين الحصول على المعلومات وتجميعها والاحتفاظ بها والمهام الرئيسة للذكاء الاقتصادي، الذي يعتمد على تلك المعلومات كوسيلة لتحليلها واكتشاف الفرص والتنبؤ والمراقبة لغرض اتخاذ القرار السليم وفي الوقت المناسب. وهو اهم المهام للذكاء الاقتصادي. وعدم الاكتفاء بتكوين المؤسسات والهيآت لجمع المعلومات والاحتفاظ بها، وهو ما يؤخذ على المحاولات العربية في هذا الشأن. فضلاً عن الاختلاف في محاولات البلدان العربية في السعي والامكانات والمستلزمات المطلوبة للتكوين من الموارد التقنية والبشرية والتباين في المسميات وفي الهياكل وطبيعة الانظمة السياسية وحرية الاسواق. وتأثير النشاطات في المؤسسات العامة والخاصة منها. فضلاً عن الثقافة الجمعية

لكل من البلدان الساعية لتكوين الذكاء الاقتصادي، وهو ما يشير ويؤكد ان الذكاء الاقتصادي سواء في النماذج للدول المتقدمة أم المحاولات لبعض البلدان العربية، هو نظام غير قابل للاستنساخ بشكل تام وكامل لغرض استخدامه في أي بلد اخر. بل هو وليد بيئة وظروف وامكانات يتطلب توفرها في البلدان التي تتبناه او الساعية اليه والتي اشير اليها في البحث. وهذا ما يوفر حافزاً اضافياً لما يسعى اليه البحث. لتكوين مشروع الذكاء الاقتصادي في العراق والذي يتطلب وجود آلية للتحول وسعياً جاداً من قبل الحكومة ابتداءاً للقيام بهذا المشروع وبالتوازي مع مشروع الحكومة الالكترونية لتوفير البنية التحتية اللازمة لتهيئة المناخات الملائمة للتحول صوب الاقتصاد المعرفي وامكانية المساهمة في عمليات التنمية بعد ان اتضح عجز الاساليب التقليدية للقيام بمهمة التنمية المنشودة في الاقتصاد العراقي.

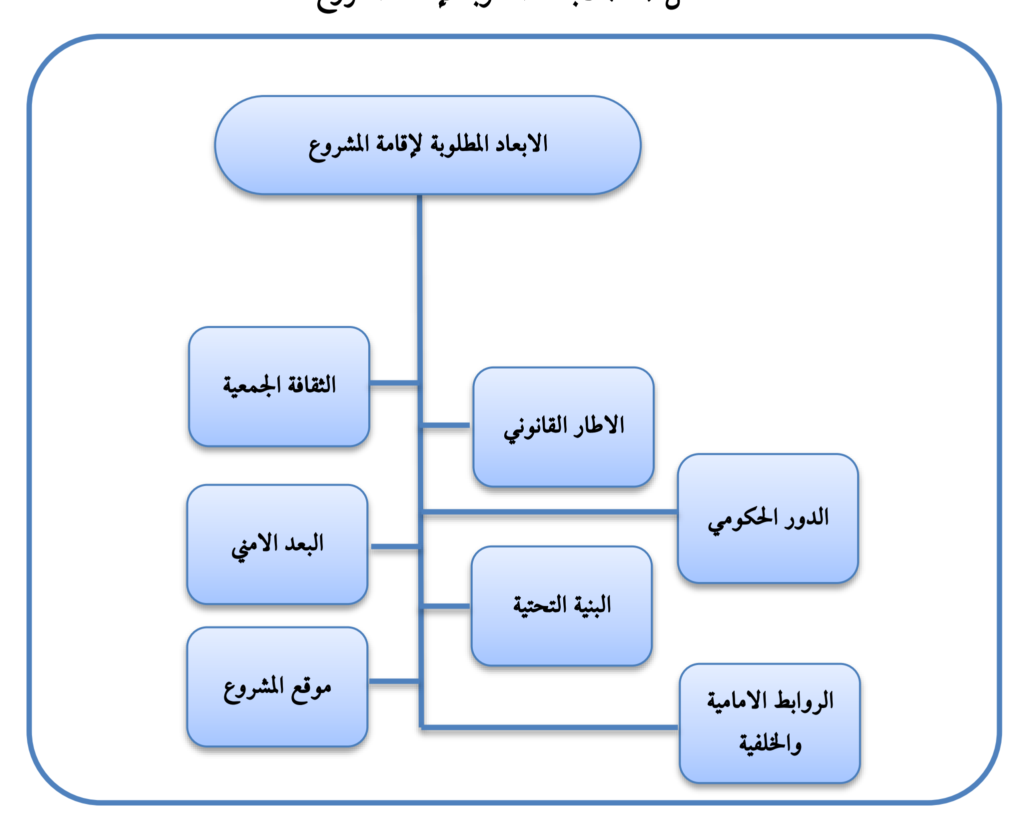
الفصل الثاني

المشروع العراقي المقترح للذكاء الاقتصادي

المبحث الاول: الابعاد المطلوبة لإقامة المشروع.

هناك ابعاد لابد من توفرها لإقامة مشروع الذكاء الاقتصادي في العراق والتي تشكل مع بعضها بنية تحتية لتكوين المشروع المقترح وكما مبين في الشكل (24):

شكل (24)الابعاد المطلوبة لإقامة المشروع



المصدر: الشكل من اعداد المؤلفان

1-الاطار القانوني.

يعد مجلس النواب العراقي الجهة التشريعية المعنية بإقرار المشروع مع هيكله التنظيمي وفقاً لطبيعة النظام السياسي في العراق والذي يعد نظاماً برلمانياً. إذ لا يمكن لأي مشروع ان يدخل حيز التنفيذ ما لم يتوفر له الغطاء القانوني. وأن يشرّع بصفة قانونية من قبل السلطة التشريعية، فضلاً عن تحديد ارتباطه الاداري بأعلى سلطة تنفيذية في العراق، وتوفير التخصيصات المالية لاقامة المشروع. من اجل القيام بوظائفه وتحقيق اهدافه المتوخاة منه في اتخاذ القرارات السليمة او القرارات الذكية اقتصادياً مع بيان المسوغات لإقامة المشروع كأحد الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل المعوقات التي يعانيها الاقتصاد العراقي، وامكانية المساهمة في تنميته.

2-الدور الحكومي:

ان المطالبة بقيام الحكومة العراقية بتبني مشروع الذكاء الاقتصادي له ما يبرره ويستند على:

اولاً: الهيمنة الحكومية على النشاط الاقتصادي في العراق، وعدم امكانية القطاع الخاص للقيام بهذه المهمة، نتيجة لتواضع او ضعف مشاركته في تلك النشاطات التي تخدم عملية التنمية.

ثانياً: التكلفة العالية نسبياً للمشروع.

ثالثاً: توفير الدعم المالي له في مراحله كافة من المساهمة في تشريعه وتخصيص الموارد المالية لقيامه لحين تنفيذه على ارض الواقع في النشاطات الاقتصادية كافة لغرض المساهمة في عمليات التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي. لذا بات لزاما على الحكومة تبني هذا المشروع ابتدآ لغرض تهيئة المعلومات التي تحتاج اليها المؤسسات العامة والخاصة والحكومة ذاتها. إذ هي تستفيد من تلك المعلومات للتعرف على:

1. النشاط الاقتصادي داخل البلد وخارجه.
2. تقييم كفاءتها وتوجهاتها وتأثيراتها الاجمالية.

3. الاستفادة من تلك المعلومات في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعقدها الحكومة العراقية لتكون لصالح اقتصاد البلد.

3-**البنية التحتية.**

ان الهياكل التي يرتكز عليها المشروع يقوم على اساس دعامتين اساسيتين هما

أ. تطوير اداء وعمل الحكومة الالكترونية.

ان تطوير الية عمل الحكومة الالكترونية يتم من خلال خلق مسارات جديدة لعملها في القطاعات الاقتصادية الفاعلة في عملية التنمية وتفعيل عمل الحوكمة الالكترونية.

ب. التوجه صوب الاقتصاد المعرفي.

ان التحول من الاقتصاد الريعي نحو الاقتصاد المعرفي يكون من خلال :

- تحويل مجالات الاستثمار نحو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- زيادة تخصيصات الاستثمارات في قطاع التعليم العالي و دعم مراكز البحث والتطوير.

4-**الثقافة الجمعية.**

تشكل الثقافة الجمعية عاملاً مؤثراً في نجاح المشروع المقترح، فهناك حالة ضبابية في قبول الذكاء الاقتصادي كمفهوم وتطبيق، اذ لا يمكن الجزم بعدم توفر ثقافة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاكاديمية العراقية في الجامعات او على مستوى المراكز والهيآت غير الحكومية، ولا يمكن الحكم بذات الوقت بتجسدها في تلك المؤسسات حالياً. مما يشير الى اهمية استيعاب مفهوم الذكاء الاقتصادي ومعرفة وظائفه واهميته.

ويمكن للمؤسسات الاكاديمية العراقية الحكومية منها والخاصة ومراكز البحث والتطوير ومنظمات المجتمع المدني؛ ان تتولى تلك المهمة من خلال اقامة المؤتمرات والندوات والبحوث والدراسات في هذا المجال، فضلاً عن امكانية ادراج مفهومه في

المناهج الدراسية للجامعات، ضمن نطاق الاقتصاد المعرفي.أذ تأخرت عن قصد او عدم دراية في اعتماد مادة الاقتصاد المعرفي في المناهج الجامعية، وعدم اقتصاره على الدراسات العليا حالياً، اذ لا يمكن صعود السلم من الاعلى الى الادنى، مما يتطلب السعي الجاد لنشر ثقافة الذكاء الاقتصادي في العراق. من خلال ادراجه ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي في الدراسات الاولية في الجامعات صعوداً. إذ ان الاختلاف في استخدامات الذكاء الاقتصادي، يعتمد اساساً على الثقافة المكتسبة من استيعاب مفهومه ووظائفه واهميته لغرض المساهمة في تنمية الاقتصاد العراقي.

5-الموقع المخصص للمشروع.

ان تخصيص موقع للمشروع المقترح يعد من الخطوات الاساسية للمشروع على ان يتضمن الموقع توفير الاجراءات الاحترازية اللازمة لأمن الموقع وطالما ان الحكومة العراقية تتبنى هذا المشروع فهي المعنية بتوفير هذا الموقع وتضمن توفير الحماية اللازمة للموقع وتحصينه من الخرق والتخريب، وتوفير المستلزمات المطلوبة للوقاية من الحرائق والفيضانات والكوارث الطبيعية الاخرى فضلاً عن توفير الطاقة الكهربائية بشكل دائم ومستمر واتخاذ نظام فاعل ومشدد لدخول وخروج العاملين للمشروع ويتم خضوعهم لإجراءات التفتيش لحفظ المعلومات في الموقع. إذ تعد عملية حفظ المعلومات العامل الاهم في موقع المشروع لغرض الاستفادة منها من قبل الاطراف المشاركة - الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات كافة - في هذا الشأن.

6-الراوبط الامامية والخلفية.

توفر الروابط الخلفية والامامية بنية ملائمة لعمل الذكاء الاقتصادي. إذ تشكل مؤشرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات التعليم والتدريب ومؤشرات السياحة ومؤشرات نشاط القطاع الخاص روابط خلفية للمشروع. من خلال استخداماتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تكوين القيمة المضافة وزيادة الموارد المالية

والتشغيل فضلاً عن خفض البطالة. وتساهم كل منها في تكوين روابط خلفية تشكل بمجملها بيئة ملائمة لعمل الذكاء الاقتصادي. وتؤدي الى توفر قاعدة للروابط الامامية المتمثلة بأتخاذ القرارات الذكية اقتصادياً وهي من المهام الاساسية للذكاء الاقتصادي من خلال استخدام الشبكة الالكترونية التي توفر تلك المعلومات المطلوبة لعمل الذكاء الاقتصادي اذ تشكل كل من تلك الروابط بيئة حاضنة لعمل الذكاء الاقتصادي.

وتوفر حافزاً للسعي الجاد نحو المشروع على الرغم من التباين في تلك الروابط بين المؤشرات الايجابية للبعض منها وتواضع البعض الاخر ولكنها تمثل بنية تحتية للمشروع المقترح.

7. البعد الامني:

يعد البعد الامني من المتطلبات الضرورية للمشروع. اذ تشكل المعلومات الوسيلة والهدف بذات الوقت للذكاء الاقتصادي وضمان امنها غاية في الاهمية لنجاح عمل المشروع ويستند البعد الامني في المشروع على ركيزتين اساسيتين لأتمام عمله وضمان امنه وهما الافراد العاملين في المشروع والاجهزة المستخدمة فيه والذي يشكل ضماناً امناً لكل منهما. هو الضامن للبعد الامني للمشروع وكما يأتي:

أ. الافراد العاملين: يتطلب اختيار العاملين في المشروع وفقاً لمواصفات ومؤهلات خاصة تضمن عدم تسرب المعلومات لأي سبب كان. وان اختيار الافراد بالمواصفات اعلاه يعزز من مهام المشروع في الحفاظ على امن المعلومات. لأن الخطأ في الاختيار في هذا المجال يكلف المشروع احد المهام الرئيسة التي تضمن نجاح عمله.

ب. الاجهزة المستخدمة: تشكل التقنيات المستخدمة في المشروع الوسيلة التي يعمل من خلالها. اذ تقوم بحفظ المعلومات وعملية خزنها واسترجاعها في الاوقات المناسبة وتقوم بجمع المعلومات من مصادرها وخزنها في ملفات واستحداث البرامج لمعالجتها وتحليلها. لذا يتطلب ان تحتوي تلك الاجهزة على الحماية

الالكترونية للبرامج التي تضمن امن المعلومات من الفايروسات والاختراقات والهكر. من خلال استخدام الاجهزة والتقنيات المتطورة التي تمتلك تلك المواصفات والتي لا يمكن خرقها والتي تضمن توفر البعد الامني لنجاح عمل المشروع وتحقيق المهام المتوخاة منه.

المبحث الثاني: متطلبات تكوين المشروع.

1-المواردالبشرية:

تشكل الموارد البشرية المؤهلة والتي تمتاز بطاقات متعددة من المتخصصين والاستشاريين والمؤلفين في المجالات كافة، ومؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي ومؤشرات التعليم والتدريب مع بعضها عوامل رئيسة في عملية التكوين للمشروع المقترح. وبدون مشاركة العنصر البشري لا يمكن للتقنيات الحديثة المستخدمة ان تكون قادرة على العمل بشكل مستقل ومتكامل. ويمكن للحكومة العراقية تحقيق ذلك من خلال الاستغلال الامثل للموارد البشرية المؤهلة التي يحتاج اليها المشروع وبالمواصفات الخاصة بالعاملين في هذا المجال. إذ يمتلك العراق خزيناً بشرياً مؤهلاً للقيام بهذه المهمة. وأن ما يميز عمل الذكاء الاقتصادي خضوعه لرؤية العمل الجمعي المتجانس وليس قائماً على الرؤية الفردية أي ان عملية التكوين للمشروع لا تقتصر على شخص بحد ذاته بل تستند الى مجموعة العمل الجمعي وممن يمتازون بالقدرة على القيام بمهام متعددة. ويمكن للموارد البشرية في العراق المؤهلة وغير المستغلة بالشكل الامثل، والمحيدة في مجالات اخرى يمكنها ان تؤدي دورها في تكوين المشروع. ويتطلب ان يتوفر في العاملين في مجالات الذكاء الاقتصادي ما يأتي:

أ-الكفاءة الشخصية: وتعني القدرة الشخصية المتكونة من المهارات المكتسبة القادرة على تحديد المعلومات ومعالجتها وتحويلها الى معلومة ذكية ؛للاستفادة منها في الوقت

المناسب، ويمتلك العراق العديد من الكفاءات البشرية التي تمتلك الكفاءة الشخصية في هذا المجال والتي يمكنها القيام بهذه المهمة.

ب-**الكفاءة العملية:** وتعني القدرة اثناء العمل على تحليل المعلومات ومعالجتها واكتشاف الفرص المتاحة والتهديديات المتوقعة، وكيفية حل المشاكل وتطوير اساليب العمل ويمكن الاستفادة من الاستشاريين والمتخصصين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات الاكاديمية العراقية الحكومية والخاصة منها لرفد هذا المشروع بالعاملين القادرين على اداء هذه المهمة.

ج-**الكفاءة المستقبلية:** وتعني القدرة على وضع الرؤية المستقبلية لمواجهة المنافسة المحلية بين المؤسسات في الداخل والمنافسة الخارجية مع البلدان الاخرى من خلال دراسة وتحليل المحيط للمؤسسات والبلدان، ويمكن ان تقوم المؤسسات الاكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة الحكومية والخاصة من رفد هذا المشروع بالعنصر البشري المؤهل للقيام بهذه المهمة، ويوجد العديد من المراكز المتخصصة بدراسة الشؤون المستقبلية في المجالات كافة والتي تعمل بشكل مستقل ومنفصل داخل تلك المؤسسات والمراكز ويمكن من خلال التواصل والتفاعل بين الجامعات والمراكز والاستفادة من المتخصصين والاستشاريين والمؤلفين للمساهمة في رفد المشروع بالعاملين للقيام بهذه المهمة.

ان الكفاءات المشار اليها والتي يتطلب توفرها في العاملين في مجالات الذكاء الاقتصادي متوفرة في العراق بأعداد تفوق الاعداد المطلوبة لتكوين المشروع بالعديد من المرات ومن المؤهلين اكاديمياً والحاصلين على الشهادات العليا والمؤلفين عن اي فرصة للعمل بإمكانهم القيام بتلك المهام.

2-المتطلبات التقنية:

ان توفر المؤشرات الايجابية المتمثلة في انتشار شبكة الانترنت وزيادة استخدامات الحواسيب وتعدد شبكات الاتصال وتطورها في العراق. فضلاً عن تطبيقات الحكومة

الالكترونية. وفرت بمجملها عاملاً مساعداً في تهيئة المناخات الملائمة لاقامة المشـروع. إذ تشير المؤشرات الى عمل الحكومة الالكترونية في العراق، والاستخدام المتزايـد للتقنيـات الحديثة في المؤسسات الحكومية والخاصة والتي وفرت الجهد والوقت واسـتطاعت تقليـل الكلفة في تقديمها للخدمات الاكثر كماً والافضل نوعاً فضـلاً عـن الزيـادة الملحوظـة في شركات الاتصال والتواصل مع الشبكات الالكترونية عـبر الانترنـت باعتمـاد التقنيـات الحديثة. وفرت الظروف الملائمة التي تساعد على تبني المشروع والاسـتفادة مـن وظائفـه التي تخدم العاملين والمؤلفين والمستفيدين كافة. وتستند المتطلبات التقنيـة علـى عنصـرين هما:

أ -الاجهزة المستخدمة:

وتتمثل في اجهزة الحواسيب والهواتف النقالـة الـتي يـتم اسـتخدامها مـن خلالهـا التواصل مع الشبكات الالكترونية، وما تشير اليه المؤشرات الفرعية الاساسية للحاسوب في العراق والمتمثلة بعدد الهواتف النقالة مـن اجمـالي خطـوط الهـاتف فضـلاً عـن عـدد مستخدمي الانترنت. شكلت عاملاً مساعداً للسعي صوب المشروع المقترح. اذ توفر تلك التقنيات المعلومات التي يرغب المستفيدين كافة بالحصـول عليهـا. وتسـتطيع الحواسـيب استرجاع تلك المعلومات بأي وقت وبأقل جهد على ان تتضمن تلك الحواسـيب نظامـاً تشغيلياً تتجسد فيه الحماية الإلكترونية للبرامج فضلاً عن ادارة التشغيل وتأمين الاتصال بالشبكات الالكترونية المتوفرة.

وقد ترافقت الزيادة في اسـتخدامات تلـك التقنيـات مـع زيـادة الاجـراءات الـتي يتطلب توفرها لحماية تلك الحواسيب. فضلاً عـن اسـتخدام التقنيـات الـتي تتـوفر فيهـا الحماية الكاملة للبرامج ذات التقنيات القادرة على كشـف حـالات التسـلل والعبـث في البرامج كالفيروسات وسرقة المعلومات اثناء التشغيل. وان توفر الاجهزة الحديثـة والـتي تستخدم في التقنيات المطلوبة لتكوين المشـروع لـيس بـالامر الصـعب إذ اضـحت تلـك

التقنيات متوفرة باعداد هائلة وبتكاليف تنخفض تدريجياً بسبب المنافسة، وزيادة عدد الشركات المصنعة للتقنيات الحديثة؛ مما يشكل حافزاً للسعي نحو تبني المشروع.

ب -شركات الاتصال:

ان التطورات في مجالات الاتصال مهدت لتفعيل التواصل الدائم بين الاجهزة المستخدمة وشبكات الاتصال والتي يتم من خلالها تبادل المعلومات واستخدام الملفات، وتشكل كل من الاجهزة المستخدمة وشبكات الاتصال بيئة ملائمة لعمل الذكاء الاقتصادي بوساطة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم الخدمات المعلوماتية للمستفيدين كافة ولمتخذي القرار، فضلاً عن المؤلفين والمتخصصين في هذا المجال، والمؤشرات الفرعية للاقتصاد المعرفي في العراق والمتعلقة بزيادة عدد الهواتف النقالة وحسب الشركة*وزيادة عدد مستخدمي الانترنت**. فضلاً عن تطبيقات الحكومة الالكترونية، شكلت مع بعضها مناخات ملائمة لزيادة الاتصالات، وان توفر الاجهزة التقنية وشبكات الاتصال يعدان من المتطلبات التقنية الاساسية لتكوين المشروع.

المبحث الثالث: المشروع المقترح:

تشير نماذج الذكاء الاقتصادي إلى تباينها في التسمية والارتباط والهيكل التنظيمي لكل بلد وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ ولذا نقترح المشروع وفقاً لواقع وطبيعة الظروف الوطنية مشروعاً تأسيسياً وتمهيداً للباحثين والدارسين في هذا المجال، بتطوير هذا المشروع بما يضمن تحقيق مهامه واهدافه المتفق عليها، مع التأكيد بان المشروع في مرحلة التأسيس، مما يتطلب سعياً اضافياً لتطويره، او اعتماده مع ابداء الملاحظات والمقترحات التي تساعد على تنفيذه.

---

*راجع الجدول (22) العمود (5).

**راجع الجدول (21) العمود (3).

ولغرض تبني المشروع واداء مهامه وتحقيق اهدافه التي تساهم في عمليات التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي وكما يأتي:

1- تسمية المشروع: تسمى الهيأة الوطنية للذكاء الاقتصادي، ويطلق اسم خلية الذكاء الاقتصادي على اعضاء الهيأة.
2- الارتباط الاداري والمالي: ترتبط ادارياً وبشكل مباشر برئيس الوزراء. فهو اعلى سلطة تنفيذية في العراق، وتمول من موازنة الدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة وبالاستقلالية المالية وتخضع لتدقيق ديوان الرقابة المالية.
3- العاملين في الهيئة: يستند هيكل العمل داخل الهيئة على عنصرين هما:

أ -مستويات العاملين. وتتضمن اربعة مستويات هي:

1-المستوى الاول: وهم النخبة من العلماء والمتخصصين ممن يمتازون بالكفاءات الشخصية والعملية والمستقبلية، ويقومون باتخاذ القرارات الذكية اقتصادياً ورفعها لرئيس الوزراء للمصادقة عليها والعمل بموجبها.

2-المستوى الثاني: المؤلفين والاستشاريين في المجالات كافة، وممن يمتازون بالكفاءات المطلوبة للعمل في مجال الذكاء الاقتصادي ويقومون بتحليل المعلومات واكتشاف الفرص المتاحة ومعالجة المخاطر المتوقعة من خلال تقديم المشورة والرأي لاصحاب القرار.

3-المستوى الثالث: العاملين على الاجهزة التقنية الموجودة في الهيأة وممن يمتازون بالكفاءة والخبرة المكتسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقومون بالحصول على المعلومات وتجميعها وفرزها واستخلاص المعلومة الذكية منها.

4-المستوى الرابع: العاملين في المجال الاداري والمحاسبي والحمايات، وهم الذين يمتلكون الخبرة المكتسبة في مجال عملهم.

ب -اعداد ومؤهلات العاملين.

1-اعداد العاملين. تعتمد الهيأة نظام البديل للعاملين في المستويات كافة؛ لضمان

اكتمال اعضاء المجلس والعمل بالقرارات الذكية اقتصادياً بأي وقت وضمان تواجد وعمل المنتسبين بشكل دائم ومستمر للمستويات كافة وكما يأتي:

أ-المستوى الاول: مجلس الهيأة ويتكون من اثني عشر عضواً وهم:

اولاً: رئيس الهيأة.

ثانياً: نائب رئيس الهيأة.

ثالثاً: سبعة اعضاء يمثل كل منهم قسم من اقسام الهيأة.

رابعاً: عضوان يمثلان القطاع الخاص.

خامساً: عضواً يمثل الحكومة الالكترونية.

ب-المستوى الثاني: ويتكون من ثمانية اعضاء وفقاً لما يأتي:

اولاً: عضو للحكومة الالكترونية ويقوم بمهام ممثلها في المستوى الاول في حالة غيابه.

ثانياً: سبعة اعضاء يمثلون اقسام الهيأة ويقوم كل منهم بمهام نظيره في المستوى الاول في حالة غيابه.

ج-المستوى الثالث: ويتكون من ثمانية عشر منتسباً وكما يأتي:

اولاً: اربعة عشر منتسباً موزعين بواقع منتسبين لكل قسم في الهيئة.

ثانياً: اثنان للحكومة الالكترونية.

ثالثا: اثنان لمكتب رئيس المجلس.

د-المستوى الرابع: ويتكون من ثلاثين منتسباً موزعين كما يأتي:

اولاً: الوحدة المالية وتتكون من ستة منتسبين وكما يأتي:

1- مسؤول الوحدة.
2- نائب مسؤول الوحدة.
3- منتسبين للحسابات.
4- منتسبين للرقابة والتدقيق

ثانياً: الوحدة الاداريةوتتكون من ثمانية منتسبين وكما يأتي:

1- مسؤول الوحدة.

2- نائب مسؤول الوحدة.

3- منتسبين لمتابعة شؤون الموارد البشرية كافة للمستويين الاول والثاني .

4- منتسبين لمتابعة شؤون الموارد البشرية كافة للمستويين الثالث والرابع.

5- منتسبين للتوثيق ومتابعة الملفات والبرامج داخل الهيأة.

ثالثا: وحدة حماية الهيأة. وتتكون من ستة عشر منتسباً وكما يأتي:

1-مسؤول الوحدة.

2-نائب مسؤول الوحدة.

3-منتسبين لامن الهيئة.

4-اثنى عشر منتسباً للحماية.

ب-مؤهلات العاملين في الهيأة: وتحدد مؤهلات العاملين في الهيأة وفقاً للمستويات الاتية.

1-المستوى الاول: الحاصلين على لقب استاذ من العلماء والنخبة والمتخصصين في المجالات كافة كلاً بحسب اختصاصه. ويمتازون بالكفاءة الشخصية والعملية والمستقبلية. وحملة الماجستير في الحد الادنى لمثلي القطاع الخاص.

2-المستوى الثاني: حملة الشهادات العليا والحاصلين على لقب استاذ او استاذ مساعد في المجالات كافة. وفقاً لاختصاص كل منهم ويمتازون بالكفاءة المطلوبة للعمل في مجال الذكاء الاقتصادي.

3-المستوى الثالث: حملة الشهادات العليا في اختصاص الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويمتلكون الخبرة المكتسبة والكفاءة في هذا المجال.

4-المستوى الرابع: وتكون المؤهلات وفقاً للمهام المناطة بكل منهم وكما يأتي:

أ-الوحدة المالية: وتكون مؤهلاتها كما يأتي:

1-مسؤول الوحدة ونائبه: من الحاصلين على شهادة الماجستير في المحاسبة في الحد الادنى ويمتلك الخبرة والكفاءة في المجال المالي.

2-منتسبي الحسابات والرقابة والتدقيق: من الحاصلين على الشهادة الجامعية الاولية في المحاسبة في الحد الادنى ولهم خبرة لا تقل عن خمسة سنوات في مجال العمل.

ب-الوحدة الادارية: وتكون مؤهلاتهم كما يأتي:

1-مسؤول الوحدة ونائبه: من الحاصلين على شهادة الماجستير في الادارة او الاقتصاد او الحاسوب ويمتازون بالخبرة والكفاءة في العمل الاداري.

2-منتسبي التوثيق والمتابعة للمستويات كافة: من الحاصلين على الشهادة الجامعية الاولية في الادارة او الاقتصاد ولهم خبرة لا تقل عن خمسة سنوات في مجال العمل.

ج-وحدة حماية الهيأة. وتكون مؤهلاتهم كما يأتي:

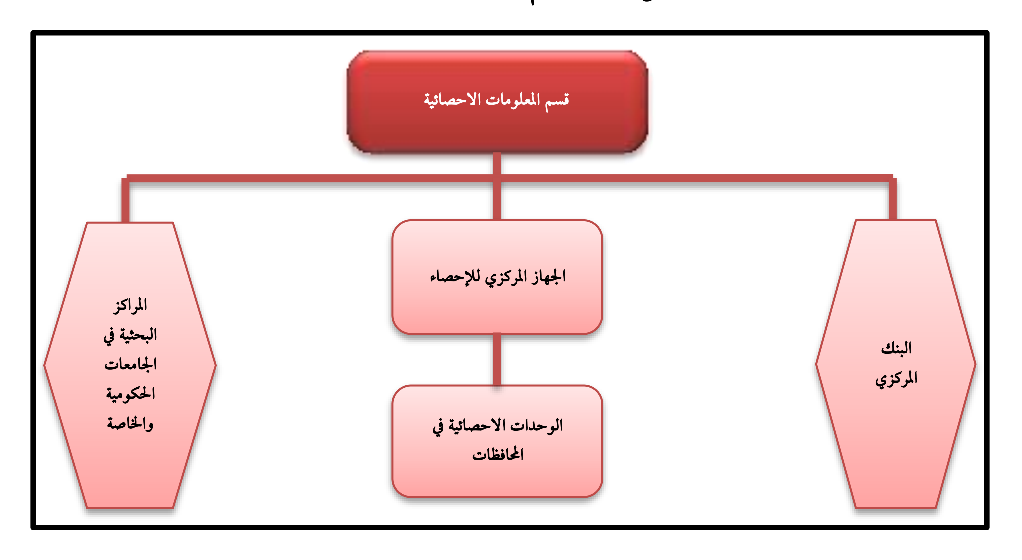
1-مسؤول الوحدة ونائبه ومنتسبي امن الهيأة: من الحاصلين على الشهادة الجامعية الاولية في علم النفس او الاجتماع.

2-منتسبي الحماية: من الحاصلين على شهادة الدراسة الاعدادية على الاقل.

4-الهيكل التنظيمي للهيأة: تتكون الهيأة من التشكيلات الاتية.

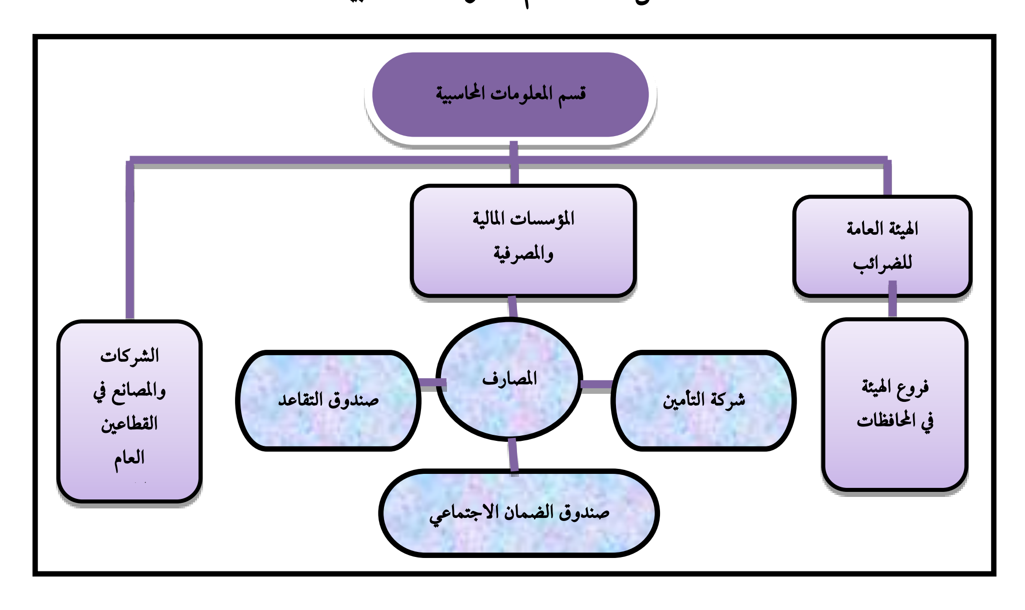
أ- قسم المعلومات الاحصائية: ويرتبط بها مباشرة كل من البنك المركزي والمراكز البحثية في الجامعات الحكومية والخاصة، فضلاً عن الجهاز المركزي للاحصاء. والذي ترتبط به الوحدات الاحصائية في المحافظات، والمعلومات الاحصائية ترتبط بأقسام المعلومات الاخرى وبالهيأة بشكل مباشرة وكما مبين في الشكل (25).

شكل (25) قسم المعلومات الاحصائية



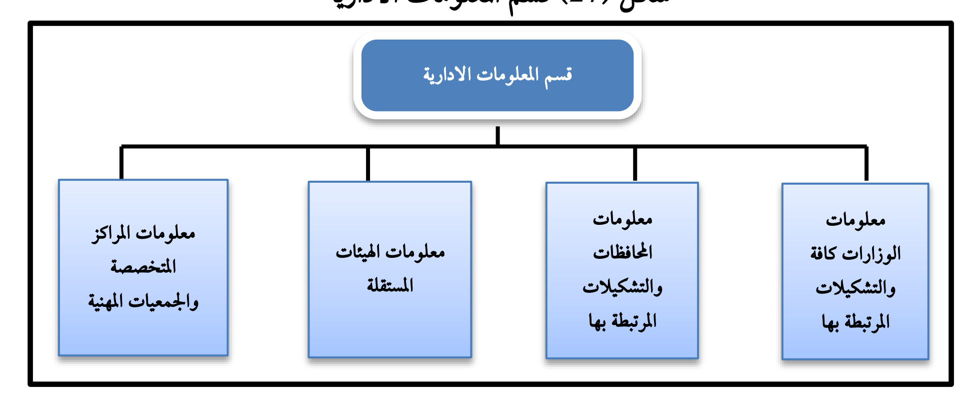
ب-قسم المعلومات المحاسبية: ويرتبط بها مباشرة كل من هيأة الضرائب العامة. والتي ترتبط بها فروع الهيأة الضريبية في المحافظات فضلاً عن المؤسسات المالية والمصرفية المتمثلة بالمصارف وشركات التأمين وصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد واخيراً الشركات والمصانع في القطاعين العام والخاص. وهي ذاتها ترتبط بأقسام المعلومات الاخرى والهيأة بشكل مباشر وكما مبين في الشكل (26).

شكل (26) قسم المعلومات المحاسبية



ج-قسم المعلومات الادارية. ويرتبط بها مباشرة كل من معلومات الوزارات كافة والتشكيلات المرتبطة بها ومعلومات المحافظات والتشكيلات المرتبطة بها، فضلاً عن معلومات الهيآت المستقلة ومعلومات المراكز المتخصصة والجمعيات المهنية. وهي ترتبط مباشرة بأقسام المعلومات الاخرى وبالهيأة وكما في الشكل (27).

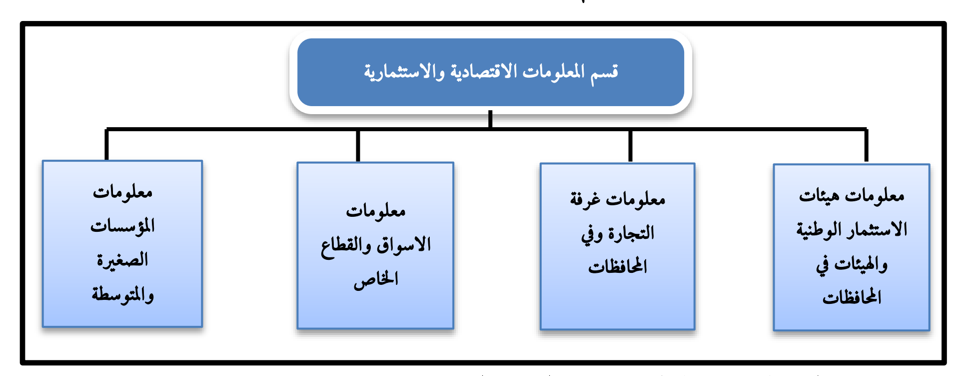
شكل (27) قسم المعلومات الادارية



د-قسم المعلومات الاقتصادية والاستثمارية. وترتبط بها مباشرة معلومات هيأة الاستثمار الوطنيةوهيآت الاستثمار في المحافظات، ومعلومات غرفة التجارة في

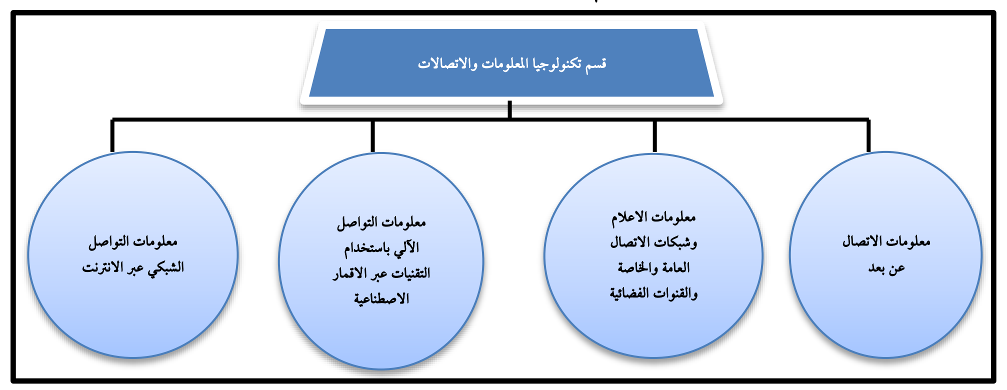
المحافظات، ومعلومات الاسواق والقطاع الخاص، فضلاً عن معلومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترتبط المعلومات الاقتصادية والاستثمارية بالمعلومات الاخرى وبالهيأة بشكل مباشر وكما مبين في الشكل (28).

شكل (28) قسم المعلومات الاقتصادية والاستثمارية



هـ- **قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**. ويرتبط بها مباشرة كل من معلومات الاتصال عن بعد ومعلومات الاعلام وشبكات الاتصال العامة والخاصة والقنوات الفضائية، فضلاً عن معلومات التواصل الالي باستخدام التقنيات عبر الاقمار الاصطناعية ومعلومات التواصل الشبكي عبر الانترنت. وهي ترتبط بالمعلومات الاخرى وبالهيأة بشكل مباشر، وكما مبين في شكل (29).

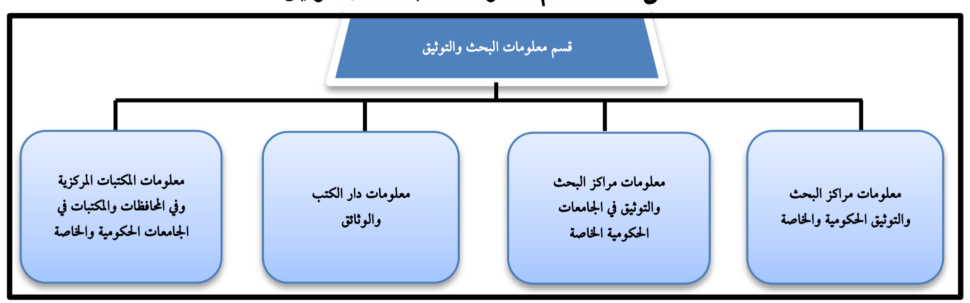
شكل (29) قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



و- **قسم معلومات البحث والتوثيق**.ترتبط بها معلومات مراكز البحث والتوثيق

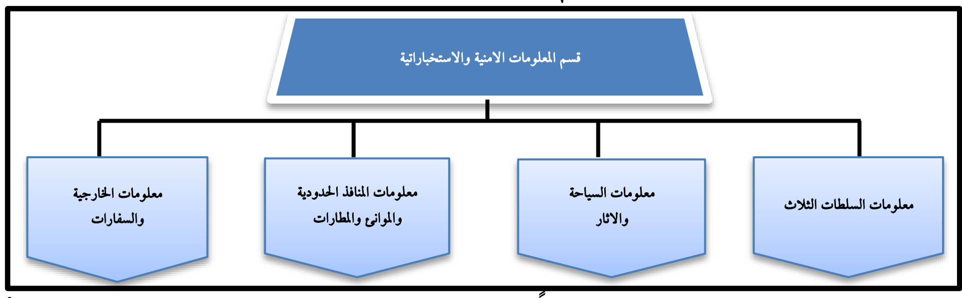
الحكومية والخاصة ومعلومات مراكـز البحـث والتوثيـق في الجامعـات الحكوميـة والخاصـة ومعلومـات دار الكتـب والوثـائق ومعلومـات المكتبـات في الجامعـات الحكومية والخاصـة، وتـرتبط معلومـات البحـث والتوثيـق بالمعلومـات الاخـرى وبالهيأة بشكل مباشر، وكما في الشكل (30).

شكل (30)قسم معلومات البحث والتوثيق



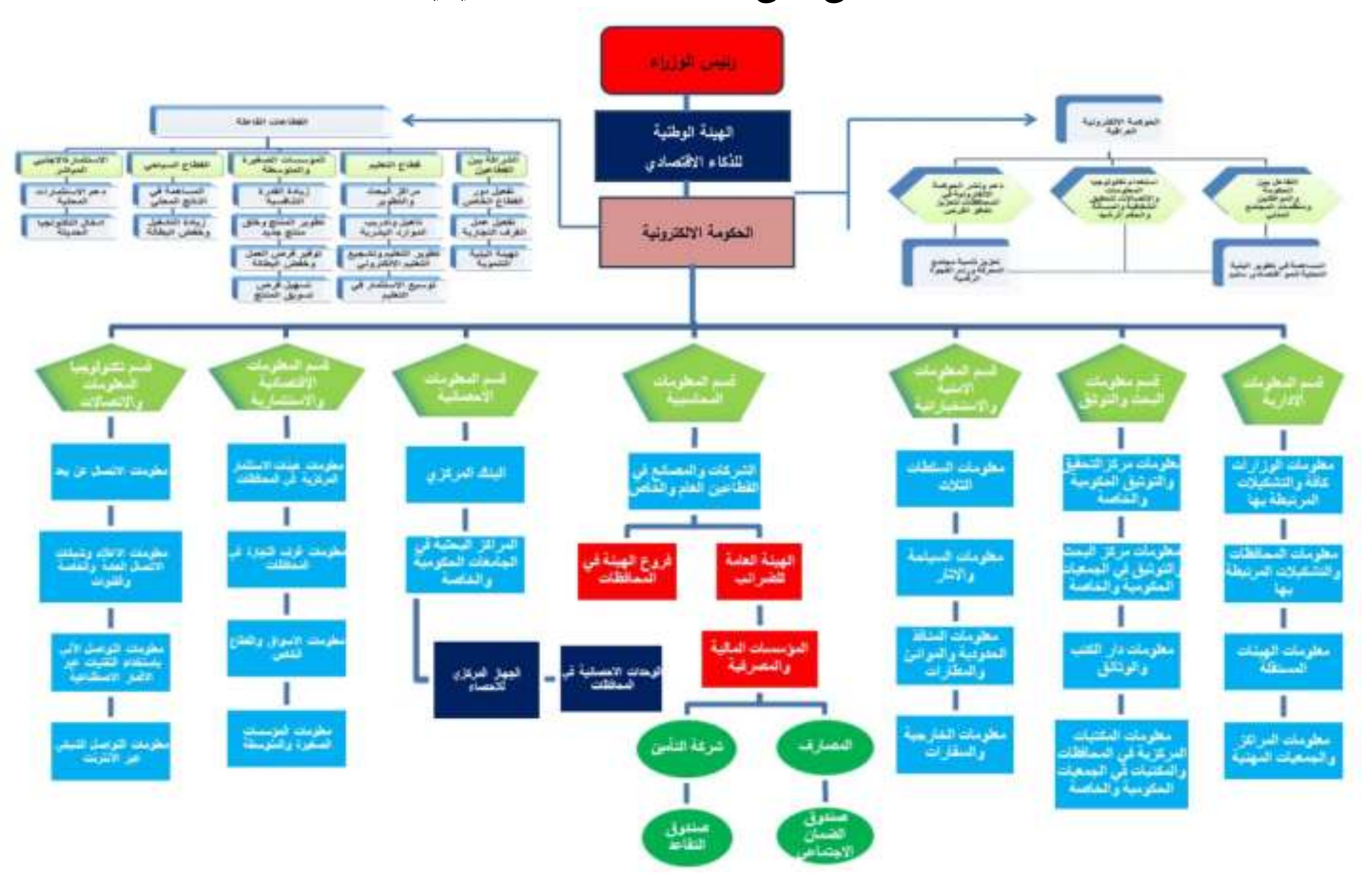
ز- **قسم المعلومات الامنية والاستخبارية**. وترتبط بها معلومـات السـلطات الـثلاث ومعلومات السـياحة والاثـار ومعلومـات المنافـذ الحدوديـة والمـوانئ والمطـارات ومعلومات السياحة والاثار. وهي ترتبط مع المعلومات الاخرى وبالهيـأة بصـورة مباشرة. وكما في الشكل (31)

شكل (31) قسم المعلومات الامنية والاستخبارية



وترتبط الاقسام مع بعضها بعضاً بواسطة التواصل الشبكي لترتبط جميعهـا بالهيـأة الوطنية للمعلومات وشبكة الحكومة الالكترونية والحوكمة الالكترونية. لتوفر المعلومات المتوخاة من الهيأة لتساهم في تفعيل عمل الذكاء الاقتصادي، وتشكل النمـوذج العراقـي المقترح للهيأة الوطنية للذكاء الاقتصادي. وكما في الشكل (32).

شكل (32) النموذج المقترح (الهيئة الوطنية للذكاء الاقتصادي في العراق)



المبحث الرابع: وظائف الهيأة الوطنية للذكاء الاقتصادي.

ان الهيأة الوطنية للذكاء الاقتصادي يمكن ان تؤدي دوراً حيوياً في عمليات التنمية المنشودة. من خلال المعلومات التي توفرها والتي تحصل عليها من الاقسام المرتبطة بها وتقديم الرؤية التي تتيح الاستخدام الامثل للموارد والقدرات وتوفر تلك المعلومات والمعرفة المطلوبة للمتعاملين والمستفيدين منها في العمليات الاقتصادية والمساعدة في اتخاذ القرار الذكي اقتصادياً والذي يساهم في دعم الاستثمار في رأس المال البشري. وتعزيز التعاون والمشاركة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة. ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع السياحي، فضلاً عن ان الهيأة الوطنية للذكاء الاقتصادي وبالتفاعل والتعاون مع الحكومة الالكترونية في العراق، يشكلان القاعدة المتينة التي تستند عليها آلية التحول بالاقتصادي العراقي صوب الاقتصاد المعرفي والمساهمة الفاعلة في عملية التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي من خلال الوظائف الاتية:

1- جمع المعلومات من الاقسام المشار اليها في المشروع وتحليلها والاستفادة منها في الاوقات المناسبة لاتخاذ القرار المناسب.

2- توفر المعلومات اعلاه امكانية اتخاذ القرار السليم وهو القرار الذكي اقتصادياً.

3- تستطيع وضع الخطط والبرامج لدعم أي من المؤسسات او النشاطات على ضوء المعلومات المتوفرة وتحديد الاولويات على وفق الحاجة للاقتصاد الوطني.

4- تستطيع مركزياً من توجيه المؤسسات والعاملين في هذا المجال باتجاه ما تراه مناسباً لخدمة اقتصاديات البلد من خلال تحليل تلك المعلومات.

5- تستطيع تحقيق التوازن القطاعي في الاقتصاد الوطني من خلال التوجيه باتجاه نشاط اقتصادي معين دون غيره على وفق مصلحة الاقتصاد الوطني.

6- تهيئة المعلومات المتوفرة لديها للاستفادة منها في الاتفاقات التجارية الخارجية والعلاقات الدولية على ضوء المعلومات المتوفرة وبما يخدم الاقتصاد الوطني.

7-تستطيع دعم المؤسسات التي تحقق مؤشرات ايجابية في اداء عملها وتوجيه ومتابعة المؤسسات التي تتعثر في العمل من خلال المعلومات التي تحصل عليها من قبل الهيأة.

8-تشجيع وتطوير وعمل آلية عمل الحوكمة الالكترونية بواسطة سيادة القانون والمسائلة والعدالة ومكافحة الفساد ومن خلال المعلومات التي تحصل عليها من الاقسام المرتبطة بالهيأة.

9-تستطيع حماية المؤسسات من المخاطر المحتملة من خلال تحليل المعلومات واتخاذ القرارات التي تضمن تلك الحماية.

10-تدعم تنافسية المؤسسات المحلية لمواجهة المنافسة الخارجية من خلال اصدارها لإجراءات معينة على وفق المعلومات المتوفرة في الهيأة.

الفصل الثالث

متطلبات آلية التحول في الاقتصاد العراقي

ان ما يعانيه الاقتصاد العراقي من محددات واختلالات في بنيته الاقتصادية كانت المسوغ لوضع رؤية مستقبلية في آلية التحول بالاقتصاد العراقي لتحقيق التنمية المنشودة من خلال ما يأتي:

المبحث الاول: الرؤية المستقبلية للحكومة الالكترونية.

ان الحكومة الالكترونية الحالية في العراق تؤدي وظيفة محددة من وظائفها الاساس اذ تقوم بتقديم الخدمات للمواطنين. ودورها ينحصر في تقديم الخدمات لذلك يطلق عليهاحكومة المواطن الالكترونية، وعلى الرغم من الاهمية النسبية لتحقيق الخدمات والمتمثلة بالوقاية الصحية واستمارة الحصول على اجازات القيادة للعجلات واستمارة القبول المركزي والتقديم للدراسات العليا العراقية واستمارة الرعاية الاجتماعية. ولكي لا ينحصر دورها في تقديم الخدمات. لابد من وضع رؤية مستقبلية لتطوير آلية عمل الحكومة الالكترونية في العراق لترتقي لمهام اخرى فضلاً عن تلك المهمة وهذا ما يؤكده استطلاع للامم المتحدة حول الحكومة الالكترونية للعام 2016 تحت عنوان- الحكومة الالكترونية لدعم التنمية المستدامة- والذي اشار فيه لوجود اتجاه عالمي ايجابي بمستويات اعلى لتنمية الحكومة الالكترونية في جميع المناطق لتختص بمزيد من الابتكار والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لدعم التنمية المستدامة[1].

لذا اضحت عملية تطوير آلية عمل الحكومة الالكترونية في العراق ضرورة ملحة لمواكبة التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي واشتداد حدة المنافسة العالمية التي باتت معرفية بامتياز لتساهم في عمليات التنمية من خلال تفاعلها وتواصلها مع القطاعات

---

(1) UN E-Government survey,2016 , op cit , p57.

الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والتي بامكانها ان تساهم من خلال شبكات الاتصال التي تغذيها والمعلومات المتوفرة لديها في العملية التنموية.

وعلى الرغم من الاهمية التي يحتلها القطاع الخدمي لم يرتق عمل الحكومة الالكترونية في العراق للاستفادة من هذا القطاع في المجالات التي تحقق موارد مالية عالية كالاستثمار في مجالات التعليم والاستثمار في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي السياحة والنقل وغيرها. والتي يمكنها ان ترفد الناتج المحلي الاجمالي بالموارد المالية التي يحتاجها الاقتصاد العراقي فضلاً عن فرص العمل الجديدة التي يمكن ان يوفرها القطاع الخدمي في هذا المجال.

ويمكن للحكومة الالكترونية بلوغ الاهداف التنموية من خلال اعتمادها على ركيزتين اولهما الحوكمة الكترونية التي تشمل مكافحة الفساد والتواصل والشفافية وتهتم بالاصلاح وسيادة القانون والمشاركة والمساءلة، اما الركيزة الثانية فهي القطاعات الفاعلة في النشاط الاقتصادي الانتاجية منها والخدمية والتي لها مساس مباشر في العمليات التنموية لتحقيق اقتصاد مبني على المنافسة ومتنوع ويرتكز على المعلومات والمعرفة لتساهم في آلية التحول بالاقتصاد العراقي من خلال ما يأتي:-

أ. الحوكمة الالكترونية: يمكن للحوكمة الالكترونية ان تعزز الثقة بين المواطن والحكومة وقيامها بالاصلاح الاداري ومكافحة الفساد وارساء الحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرارات والمساءلة وفرض سيادة القانون بواسطة الاعلام والصحافة الاستقصائية ودور المجتمع المدني للتعريف بأهميتها "وقد اشارت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بالدور الذي يمكن ان تؤديه الحوكمة في معالجة الفساد وارساء الحكم الرشيد"[1]. ومن الجدير بالاشارة ان المهام التي يمكن ان تؤديها الحوكمة الالكترونية لا تقتصر مسؤوليتها على الحكومة فقط بل

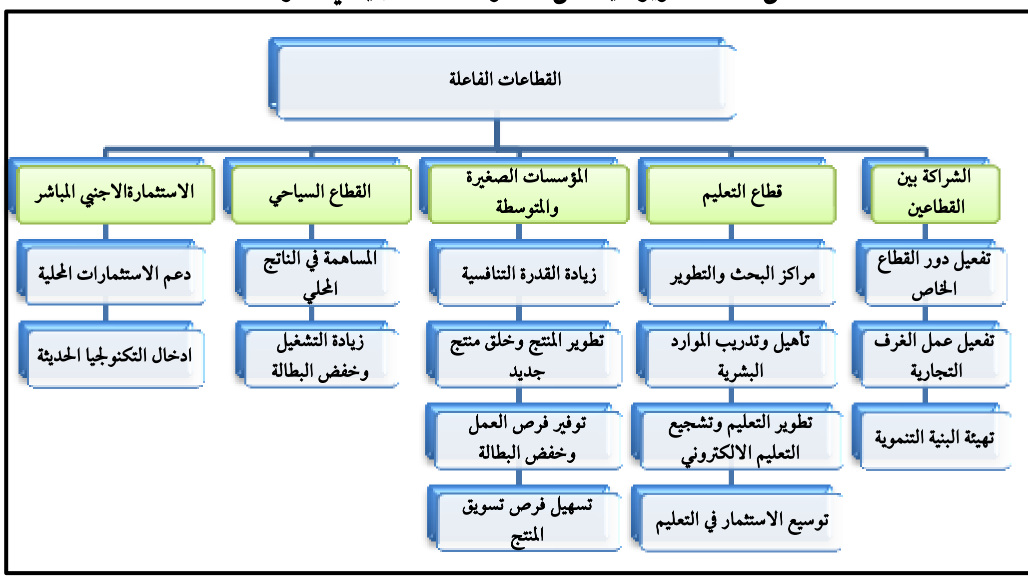
---

(1) حسين اسامة، مبادئ الحوكمة الرشيدة في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جمهورية مصر العربية، ديسمبر 2014. ص13

هي مسؤولية الجميع لتحقيق تلك المهام والتي تنعكس ايجاباً في مجالات الحياة كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وبالتالي تدعم عملية التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي.

ب. القطاعات الفاعلة: من القطاعات الفاعلة التي يرى البحث امكانية مساهمتها في آلية التحول في الاقتصاد العراقي والمساهمة في عملية التنمية كمرحلة اولى هي الشراكة بين القطاعين وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الاجني المباشر والقطاع السياحي وكما مبين في الشكل (33).

شكل (33) تطوير آليةعمل الحكومة الالكترونية في العراق



المصدر: من اعداد المؤلفان

من خلال شكل (33) يمكن بيان اهمية كل من تلك القطاعات في عمليةالتنمية من خلال التشابك والتفاعل فيما بينها من خلالآلية عمل الحكومة الالكترونية وما توفره من معلومات وتواصلها مع تلك القطاعات ويتم الاتصال الكترونيا من خلال شبكات

الاتصالات السلكية واللاسلكية المتاحة والتي تساهم بشكل او بـأخر في عمليـة التنميـة المنشودة للاقتصاد العراقي وكما يأتي:

1- الشراكة بين القطاعين.

يعد تطوير آلية عمل الحكومة الالكترونية معالقطاع الخاصمن المستلزمات الرئيسة لتهيئة المناخ الملائم للتعاون والشراكة الفعلية بين القطاعين العام والخاص. والتي تساهم في تفعيل دور القطاع الخاص ليأخذ دوره في عملية التنمية للاقتصاد العراقي مـن خـلال تفعيل دوره في النشاطات الاقتصادية كافة والمشاركة في القرارات الاقتصادية، فضلاً عـن تفعيل العمل مع الغرف التجاريةوالصناعية لتأخذ دورها في النشاطات الاقتصادية كافة. وبالتالي توفر البنية اللازمة للعمل في النشاط الاقتصادي داخل البلد، من خلال مايأتي:

أ.تفعيل دور القطاع الخاص.

على الرغم من ان اولى المهـام المناطـة بعمـل الحكومـة الالكترونيـة هـو اصـلاح وتحديث القطاع العام لغرض بناء حكومة فاعلة وكفوءة في تقديمها للخدمات الحكوميـة. لكن المهمة هذه لا ترقى الى تحقيق الاهداف المتوخاة منها دون تعـاون ومشـاركة القطـاع الخاص. اذ يمكن الاستفادة من الافكار التي يقدمها في عملية تطوير آليـة عمـل الحكومـة الالكترونيـة. فضـلاً عـن تـوفير بعـض المسـتلزمات الفنيـة الـتي يحتاجهـا في النشـاطات الاقتصادية والتي تتكامل في عملها. والاستفادة من امكانيات القطاع الخاصـفي مجـالات معينة وبالاخص في القطاع الخـدمي. ان الـدور الـذي يمكـن يؤديـه القطـاع الخـاص في النشاطات في القطاع الانتاجيمن خلال ما يمتلكه من الخبرة المتراكمة لرجـال الاعمـال في هذا المجال ان يساهم في عملية تنمية الاقتصاد الـوطني. وان تـدني نسبةمسـاهمة القطـاع الخاص في اجمالي الناتج المحلي، ينعكس سلباً على النشـاطات الاقتصـادية في القطاعـات كافة. لذا فان تطوير اليـة العمـل للحكومـة الالكترونيـة بالتعـاون مـع القطـاع الخـاص العراقي له مردود ايجابي لكل القطاعين معا. وبذات الوقت يخدم اهداف القطاع الخاص ليأخذ دوره في النشاطات الاقتصادية كافة، الامر الذي يعزز من مكانته ويزيد من موارده

من خلال تلك النشاطات، والدخول في المنافسة مع النشاطات في المؤسسات الحكومية بما يضمن تحسين الانتاج كما ونوعا وتطوير كفاءة العمل في القطاعين. بما يساهم في تطويرهما ليكونا مكملين لبعضهما وليس قائمين على اساس المنافسة الاقصائية.وتوجد في العراق ثلاثة اتحادات تأسست بموجب القانون معنية بالقطاع الخاص العراقي وهي[1]:

1-اتحاد المقاولين العراقيين انشأت بموجب القانون ذي العدد 59 في العام 1984.

2-اتحاد الغرف التجارية العراقية انشأت بموجب القانون ذي العدد 43 في العام 1989.

3-اتحاد الصناعات العراقي انشأت بموجب القانون ذي العدد 34 في العام 2002.

تلك الاتحادات لم ترتقِ الى المهام المتوخاة منها.

والجدير بالاشارة وجود عدد من المشاريع في القطاع الحكومي تعمل بأقل من الطاقات المتاحة لها اوالمتوقفة عن العمل لعدم وجود الاموال اللازمة لتشغيلها. هذا يدخل القطاع الخاص كشريك للاستفادة منها. وهذا يتطلب من كلا اصحاب القرار في القطاعين تطوير الية عملها بما يخدم الاهداف التنموية للاقتصاد العراقي.

ب -تفعيل عمل الغرف التجارية والصناعية.

ان الهدف الاساس لعمل الغرف التجارية والصناعية هو تحقيق المصالح الاقتصادية للاقتصاد الوطني. ولتلك الغرف دوراً مؤثراً على الصعيد العام من خلال تطويرها للعلاقات مع اجهزة الدولة كافة، والمؤسسات العاملة لغرض المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

وتعد همزة الوصل بين القطاعين الحكومي والقطاع الخاص اذ تقوم بمهمة التنسيق بين القطاعين من خلال عقد الندوات المتخصصة والتي تخدم اهداف التنمية والمساهمة في نقل التقنيات الحديثة وبإمكانها ان تفعل التنسيق مع الاتحادات المهنية الاخرى والمرخصة

(1) جمهورية العراق، استراتيجية تطوير القطاع الخاص من 2014-2030، ص50.

قانونياً كأتحاد المقاولين واتحاد الصناعات والجمعيات الفلاحية وغيرها. وتفاعل جهود تلك الاتحادات لتفعيل دور القطاع الخاص ليأخذ دوره المنشود في تقديم الخبرات والمشورة والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات الحكومية المتعلقة بالشأن الاقتصادي. وان الدور الذي يمكن ان تؤديه الغرف التجارية والصناعيةبتقديم الاستشارة للحكومة الوطنية او الحكومات المحلية لرفع كفاءة العمل وتحسين الاداء في النشاطات الاقتصادية الوطنية والمحلية. وفي ذات الوقت تستفيد الغرف التجارية والصناعية من المعلومات المتوفرة لدى الحكومة الالكترونية على شبكات التواصل الالكترونية عن طبيعة النشاطات في المؤسسات الحكومية لتأخذ الدور التكميلي والتفاعل والتعاون مع تلك المؤسسات وتقديم المشورة بصدد الاحتياجات الحقيقية التي تتطلبها الاسواق الوطنية والمحلية بما يتلاءم ومتطلبات السوق وتهيئة البيئة التنموية سواء على مستوى الاقتصاد الوطني او على مستوى الاقتصاديات المحلية.

ان عدد التجار والشركات المسجلة لدى غرفة التجارة في بغداد بلغ28083 عام 2013وانخفض الى 19820 للعام 2014 وبلغ مقدار الانخفاض 8263 تاجر أي ما نسبته 29.4- ٪ وهذا يشير الى تراجع مساهمة عمل الغرف التجارية والصناعية في الدور الذي يمكن ان تؤديه في النشاطات الاقتصادية بما يخدم الاقتصاد الوطني[1].

ج -تهيئة البنية التنموية.

ان تهيئة البنية التنموية لتنمية الاقتصاد الوطني لا تقتصر على الدور الحكومي فقط بل يتطلب مشاركة جهات وقطاعات متعددة تساهم كل منها في تكوين البنية التحتية التنموية.

ولذا فان عملية تطوير الية عمل الحكومة الالكترونية في العراق من خلال التفاعل والتوصل مع قطاع الاعمال وبما يتضمنه من مشاركة القطاع الخاص في النشاطات

---

(1) غرفة تجارة بغداد، نتائج مسح التجارة الداخلية والقطاع الخاص في العراق الذي اطلقته وزارة التخطيط في 4/ 6/ 2014.

الاقتصادية ودعم الاستثمار المحلية بما يتلائم ومتطلبات السوق والتعاون مع اصحاب الاعمال في الغرف التجارية والصناعية شكلت مجموعها عوامل تساعد في تهيئة البنية التنموية سواء على مستوى الاقتصاد الوطني او على مستوى الاقتصاديات المحلية. بما يساهم في عمليات التنمية المنشودة.

2-قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي يعول عليها في دعم عمليات التنمية في الاقتصاد العراقي من خلال امكانياته في توفير الطاقات البشرية المؤهلة للقيام بهذه المهمة من خلال تقديم الاستشارات من قبل مراكز البحث والتطوير في المؤسسات الحكومية والخاصة بشان تطوير آلية عمل الحكومة الالكترونية وتأهيل وتدريب الموارد البشرية في الاختصاصات كافة لرفد النشاطات الاقتصادية بالعنصر البشري المؤهل والمتعلم والحاصل على التدريب المستمر لرفع كفاءة العمل وتحسين الأداء. وما توفره الحكومة الالكترونية من خلال شبكة الاتصالات المتوفرة لديها من تطوير التعليم وتشجيع التعليم الالكتروني والنهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتوفير البيئة الملائمة لآلية التحول فيه. مما يتطلب السعي الجاد لتطوير والقدرات البشرية التي تتوفر في سوق العمل العراقي وغير مستغلة بالشكل الامثل لتأخذ دورها في العملية التنموية.. وان استخدام التكنولوجيا المتطورة تبقى وسيلة لتحقيق الاهداف المتوخاة في النشاطات الاقتصادية كافة. ولابد من ان يقترن تطوير القدرات التكنولوجية الحديثة تطويراً مماثلاً في القدرات البشرية كماً ونوعاً. وان تطوير الية العمل بالحكومة الالكترونية في العراق في مجال التعاون مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال ما يأتي:

أ -الاستشارات المقدمة في مراكز البحوث.

ان مراكز البحث والتطوير في المؤسسات الجامعية العراقية الحكومية والخاصة تستطيع تقديم الاستشارات التي تساهم في تطوير الية عمل الحكومة الالكترونية فضلاً من تهيأة الاستشاريين والخبراء في الاختصاصات كافة وتقديم الحلول لمعالجة المشاكل

الناجمة في الية عمل الحكومة الالكترونية. وان لا يقتصر دورها في جمع المعلومات وتقديم الخدمات بل ينصرف الى مهام اخرى اكثر اهمية وهي ان يكون لها دوراً فاعلاً للمشاركة في عملية التنمية والاستفادة من البحوث والدراسات التي تقدمها تلك المراكز لتطويرآلية عملها. وتهيأة الاستشاريين في المجالات كافة ممن يستطيعون تقديم الرؤية المستقبلية لتطوير الية العمل ورفع كفاءة الاداء. وتحسين طرق التواصل بين الحكومة الالكترونية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

اذ باتت الحاجة ماسة الى الخبراء والاستشاريين بشكل متصاعد في المجال المالي والمحاسبي والقانوني والجدوى الاقتصادية وتطوير سياسات التسويق والتوزيع والبيع والشراء والاستثمار في رأس المال البشري. فضلاً عن الاستشاريين في المجال الفني والتقني في الاختصاصات كافة [1].

ولذا فان مراكز البحث والتطوير يمكن ان توفر الاستشاريين والخبراء وفي الاختصاصات كافة لتطوير الية عمل الحكومة الالكترونية. مما يدعو الى التعاون المتواصل مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. بما يساهم بتطوير مهام عملها لتأخذ مكاناً مناسباً في العملية التنموية للاقتصاد الوطني وهو الدور الذي يتطلع ان تقوم به الحكومةالإلكترونية مستقبلاً.

ب -تأهيل وتدريب الموارد البشرية.

يعد تأهيل وتدريب الموارد البشرية من الاهمية البالغة. إذ لا يمكن للتقنيات التكنولوجية المستخدمة القيام بهذه المهمة دون تأهيل الموارد البشرية القادرة على تنفيذ عملها. ويمكن لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق لما يمتلكه من كليات متخصصة في التقنيات وتكنولوجيا المعلومات في مؤسساته الحكومية والخاصة. ان يوفر الموارد البشرية المؤهلة لعمل الحكومة الالكترونية في العراق. فقد شهدت مؤسسات

---

(1) هاني شحادة الخوري، انماط العمل الجديد في عصر الاقتصاد المعرفي، دار الرضا للنشر، دمشق 2003، ص7.

التعليم العالي والبحث العلمي تطوراً افقياً في الآونـة الاخـيرة في زيـادة عـدد الكليـات المتخصصة في هذا المجال. لكنـه لم يرتقِبعـد لتلبيـة احتياجـات سـوق العمـل في مجـالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتضح ذلك مـن خـلال وجـود اعـداد كـثيرة مـن العاملين في هذه المجالات ممن لم يحصلوا على التعليم الاكـاديمي في هـذا المجـال معتمـدين على الخبرة والممارسة للعمل في هذه المجالات. مما يتطلب التوسـع باسـتحداث الكليـات المتخصصة في المجالات التقنية وتكنولوجيا المعلومـات والاتصـالات لتلبيـة الاحتياجـات الحقيقية لسوق العمل في المجالات اعلاه. فضلاً عن القيام بفتح ورش العمـل والتـدريب بشكل دوري ودائم لمواكبة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. اذ يتطلب ان يقترن أي تطـوير في التقنياتالحديثـة مـا يـواكبهمن تطـوير مماثـل في القـدرات البشرية المؤهلة لمواكبة ذلك التطوير. وهو ما يستطيع ان يقدمـه قطـاع التعلـيم العـاليمن خلال مؤسساته الجامعية الحكومية منها والخاصة لتسهيل الية عمل الحكومة الالكترونيـة وتطويرها.

وان تأهيل وتدريب الموارد البشرية الـتي يمكـن ان يوفرهـا قطـاع التعلـيم العـالي والبحث العلمي تعد مسوغاً لتعاون الحكومة الالكترونية مع هذا القطـاع بمـا يسـاهم في تطوير الية عملها ومن ثم المساهمة في عمليات التنمية للاقتصاد العراقي.

ج -تطوير التعليم وتشجيع التعليم الالكتروني.

يمكن للحكومـة الإلكترونيـة بمـا تـوفره مـن تواصـل عـبر شـبكات الاتصـالات الالكترونية أن تساهم في تطوير التعليم في العراق.ويمكن للمستفيدين كافة على شبكات التواصل الحصول على فرص للتعليم بدون التسجيل بالمؤسسات التعليمية الحكوميـة او الخاصة. إذ توفر فرصة للجميع ويمكن لاي شخص الحصـول علـى التعلـيم مـن خـلال الشبكة الالكترونية وفي أي وقت يشاء وبأقل كلفة وجهد. وهي بـذلك تسـتطيع تطـوير التعليم بما يتناسب والتطورات المتسارعة في مجالات تكنولوجيا المعلومات وتخلق مبررات لزيادة استخداماتها في المؤسسات التعليمية كافة وتتيح فرص التعليم لغير القادرين علـى

التسجيل بمؤسسات التعليم لأسباب مادية او معنوية، وهذا استوجب توفرهابشكل متصاعد في المؤسسات التعليمية وشجيعها على التعليم الالكترونيالذي يساهم في كفاءة وتحسين الاداء وتجاوز الروتين والتقليل من المخاطبات الورقية في المؤسسات التعليمية وعلى الرغم من التقدم الذي تشهده مؤسسات التعليم في العراق بشأن استخدامات التقنيات الحديثة في المخاطبات الرسمية. لكن يلاحظ عدم اعتماد تلك المخاطبات في مجالات التنفيذ واقتصارهاعلى المخاطبات الورقية وبالتوقيع الحي لاعتماده في الاجراءات الادارية التقليدية وتحت مبررات عديدة قد يكون احدها عدم وجود تشريع قانوني لاعتماد التوقيع الالكتروني والمصادقة عليه وخاصة ما تتعلق منه بالجوانب المالية فضلاً عن الثقافة السائدة لدى تلك المؤسسات باعتماد الوثيقة الورقية في التعاملات الادارية. مما يتطلب سعياً جاداً لتطوير الية عمل الحكومة الالكترونية في العراق بما يتلاءموتطوير وتشجيع التعليم الالكتروني في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

د -توسيع الاستثمار في التعليم.

يعد الاستثمار في التعليم من اكثر الاستثمارات التي تحقق قيمة مضافة للناتج المحلي الاجمالي. لارتباطه بالاستثمارات في القطاعات كافة وأي كفاءة في أي قطاع من القطاعات العاملة في النشاطات الاقتصادية كافة تعتمد بشكل او باخر على كفاءة الاستثمار في رأس المال البشري نظراً لما يحققه من معدلات نمو سريعة تساهم في عملية التنمية اذ يتضمن تطوير المعرفة والقدرات والمهارات التي تؤهل العاملين في القطاعات كافة بالكفاءة المطلوبة وتحسين الاداء ويوجد تراكماً معرفياً يساهم في عملية التنمية. لذا يتطلب التعاون والتفاعل بين الحكومة الالكترونية وقطاع التعليم لغرض التوسع في الاستثمارات بهذا القطاع لما يشكله من فائدة لكليهما فضلاً عن اهميته في عملية التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي.

3-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن للحكومة الالكترونية من خلال تواصلها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تؤدي الى زيادة القدرات التنافسية بين تلك المؤسسات والمؤسسات الحكومية. بما يؤدي لتطوير المنتجات المحلية لكليهماوالمساهمة في خفض البطالة من خلال توفير فرص العمل في تلك المؤسسات وفي النشاطات الاقتصادية كافة او خلق منتجات جديدة وفقاً لمتطلبات السوق. وما تتيحه الحكومة الالكترونية من وسائل للاتصال عبر الشبكة الالكترونية يساعد على توفير الفرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تسويق منتجاتها للاسواق المحلية مستفيدة من تلك الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية ويمكن للعاملين في تلك المؤسسات زيادة استخدامات التقنيات الحديثة للتواصل مع تلك الشبكة. مما يحقق فائدة لكل من الحكومة الالكترونية ولقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي دعم القطاع الانتاجي من خلال ما يأتي:

أ -زيادة القدرة التنافسية.

تستطيع الحكومة الالكترونية من خلال الشبكة الالكترونية ان تتواصل مع النشاطات الاقتصادية ذات الطابع الانتاجي بقدر اهتمامها بتقديم الخدمات في المجالات الاخرى ذات الطابع الخدمي او توفير الخدمات المتعلقة بمعاملات المواطنين. إذ ان التواصل مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنان يعزز المنافسة بين المؤسسات ذاتها و بينها وبين المؤسسات الحكومية بما يضمن تحسين نوعية المنتج او رفع الكفاءة للعاملين في تلك المؤسسات لزيادة كمية الانتاج او تقليل كلفة المنتجات مما يوفر فرصة اوسع لتقليل اسعارها ودخولها دائرة المنافسة مع السلع المناظرة لها والتي تنتج في المؤسسات الاخرى وفي المؤسسات الحكومية. وزيادة القدرة التنافسية ستؤدي بالنتيجة لتحسين نوعية السلع المنتجة وتلبي حاجات المستهلكين من تلك السلع وبالتالي تساهم في تطوير القطاع الانتاجي في النشاطات الاقتصادية كافة مما يتطلب تطوير آلية عمل الحكومة الالكترونية في العراق لزيادة تواصلها مع القطاعات ذات الطابع الانتاجي ومنها

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤدي بدورها الى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات فيما بينها وبين المؤسسات الحكومية وبالتالي المساهمة في عملية التنمية التي يعـول عليهـا للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

ب -تطوير المنتج المحلي.

يمكن تطوير المنتجات المحلية في المؤسسات الحكومية والخاصة من خلال مـا تـوفره الحكومة الالكترونية بواسطة شبكات الاتصال من معلومات تتـيح لأصـحاب القـرار في تلك المؤسسات من معرفةنوعية المنتج وكمية الطلب في السوق بالمقارنة مـع المنتجـات في المؤسسات الاخرى. وهذا يوفرحافزاً لأصحاب القرار في المؤسسات الحكومية والخاصـة من تهيأت الظروف الملائمـة لتطـوير المنتجـات المحليـة ممـا يضـمن ديمومتهـا في السـوق والمنافسة مع المؤسسات الاخرى المتماثلة في الانتاج او المنتجة للسلع البديلة ويمكنها مـن خلال المعلومات المتاحة على الشبكة الالكترونية خلـق منـتج جديـد وفقـاً لاحتياجـات المستهلكين لان زيادة المنافسة سيؤدي الى السعي الجاد لتلك المؤسسات بتطوير منتجاتهـا لغرض استمرارها في الانتاجوهو بالنتيجة سيؤدي الى خلق منتج جديد يتلاءم مع رغبات ومتطلبات المستهلكين في السوق. ولذا فان تطوير الية عمل الحكومة الالكترونية للتفاعل مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي بالنتيجة الى دعم عملية التنميـة للاقتصـاد العراقي.

ج -زيادة فرص العمل.

يتسم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير فرص العمـل للمـوارد البشـرية الماهرة و غير الماهرة اذ يعتمد على كثافة عنصر العمـل علـى حسـاب كثافـة رأس المـال وبذلك تستطيع تشـغيل القـوى العاملـة في سـوق العمـل العراقـي. ويمكـن للحكومـة الالكترونية من خلال تواصلها مع هذا القطاع ان تدعم تلك المؤسسات وتوجيههـا مـن خلال الخطط والبرامج التي تضعها بإتجاه منتج معين وفقاً لرؤيتها. مما يتطلب وضع آليـة

لتطوير عملها والتركيز على تعاملها مع تلك القطاعات الفاعلة في النشاطات الاقتصادية الخدمية والانتاجية. بما يخدم الاهداف التنموية والمساهمة في تنمية الاقتصاد العراقي.

د -تسهيل تسويق المنتجات.

يمكن للحكومة الالكترونية من خلال شبكات التواصل المتاحة لديها ان تساهم بشكل فاعل في تهيأت الفرص المتاحة للاعلان والترويج لتلك المنتجات والمساعدة في تسويقها وتحقيق اكثر من غاية في هذا المجال. فهي توفر سرعة اكبر في تسويق المنتج وبأقل التكاليف مما يزيد من نسبة الارباح المتحققة لتلك المؤسسات ويمكن للحكومة الالكترونية ان تؤدي تلك المهام من خلال تواصلها مع تلك المؤسسات مما يساهم في الترويج والتسويق لتلك المنتجات والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

4-القطاع السياحي.

يمتلك العراق العديد من المقومات في المجال السياحي والتراثي والديني فضلاً عن الكيانات المتخصصة في هذا الشأن والمتمثلة بوزارة السياحة وهيأت السياحة العامة. ان تلك المقومات يمكنها ان تؤهل هذا القطاع ليأخذ دوره الحيوي في تحقيق الموارد المالية والمساهمة في عملية التنمية في حالة الاستغلال الامثل لتلك المقومات لكن هذا القطاع لم يرتقِ الى ما يتناسب والدور الذي يؤديه حالياً من خلال ضعف مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. مما يتطلب النهوض بالواقع السياحي وخاصة في المدن التاريخية والدينية او بالخدمات الاخرى المرتبطة بهذا القطاع كالرقابة الصحية وتفعيل الدور الاعلامي والترويج وتشجيع الثقافة السياحية وزيادة المرافق الخدمية والخدمات في هذا المجال. والاستفادة من الخبرات الدولية للبلدان التي يرتفع فيها نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ويمكن للحكومة الالكترونية بواسطة شبكات التواصل المتاحة لديها المساهمة في هذه المهمة من خلال الترويج للسياحة والاعلام وتوفير المعلومات عن المرافق السياحية والدليل السياحي لجذب السياح للعراق بواسطة الافلام والصور والملصقات السياحية والمطبوعات والنشرات واقامة المؤتمرات والمهرجانات التي تساعد في جذب السياح

والتواصل عن بعد مع السياح الراغبين بالسياحة في العراق وتسهيل الخدمات المقدمة لهم وتقليل الاجراءات الروتينية وتقليل الكلفة للخدمات الاخرى المرتبطة بالسياحة والتي تقدم للسياح القادمين وبالتالي المساهمة في عملية التنمية من خلال ما يأتي:

أ. المساهمة في الناتج المحلي:

ان ابرز المعوقات التي يعانيها الاقتصاد العراقي هو ضعف التمويل المالي ولما يمتاز به هذا القطاع من سرعة في تحقيق الموارد المالية وارتفاع في نسبة مساهمته في الناتج المحلي للعديد من البلدان في الوقت الحاضر. بات من الضرورة تفعيل هذا القطاع للمساهمة في الناتج الاجمالي المحلي وامكانية الاستفادة من تأثيره في القطاعات الاخرى المرتبطة به كالنقل بأنواعه البحري والبري والجوي وتشجيع المرافق السياحية كالفنادق والمطاعم والمدن السياحية والصناعات المحلية وخاصة الحرفية منها والمرتبطة بحضارة العراق ورموزه الدينية والتي تستهوي السياح لأقتنائها وبأسعار مناسبة ويمكن الاستفادة من الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في هذا المجال من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية لما يمتلكه من خبرة في المجال السياحي وخاصة في ادارته لعدد من المرافق السياحية بكفاءة واضحة وتجاوز المحددات التي تؤدي الى ضعف مشاركته في هذا القطاع وبالتالي المساهمة في تأهيل هذا القطاع والذي ينعكس ايجاباً على نشاط القطاعات الاخرى المرتبطة به مما يساهم في تنويع مصادر الدخل والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

ب. زيادة التشغيل وخفض البطالة:

من السمات الاساسية لهذا القطاع قدرته على التشغيل للقوى العاملة سواء المؤهلة اكاديمياً منها او التي تمتاز بكفاءة العمل من خلال الخبرة المكتسبة في هذا المجال وانعكاس تأثيره في القطاعات الاخرى المرتبطة به وزيادة استخداماته للتقنيات الحديثة لغرض التواصل مع السياح الراغبين بالسياحة في العراق من خلال شبكات التواصل. مما يوفر فرص عمل اضافية في قطاعات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنشاطات الاخرى المرتبطة بها كالصناعات الصغيرة والحرفية مما يزيد من فرص العمل

في سوق العمل العراقي الذي يكتظ بالطاقات البشرية المؤهلة للعمل في هذا القطاع. لذا يتطلب السعي الجاد لتهيأت الموارد البشرية المؤهلة للقيام بتطوير هذا القطاع الذي يعاني من الاهمال من قبل الجهات الحكومية بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى سواء كان ذلك بقصد او جهل في الدور الذي يمكن ان يؤديه في زيادة التشغيل وخفض البطالة ويمكن للمؤسسات الجامعية الحكومية والخاصة وهيأت المعاهد التقنية في العراق من رفد هذا القطاع بالطاقات البشرية المؤهلة من خلال توسيع الكليات المتخصصة في هذا المجال ولعل من اهم التحديات التي تواجه المؤلفين والمتخصصين في هذا المجال للوقوف على واقع القطاع السياحي وتقديم رؤية مستقبلية للنهوض بواقعه يعود لندرة البيانات والاحصاءات المتعلقة بالمجال السياحي فضلاً عن ضعف موثوقيتها في الاحصاءات الحكومية ويمكن للحكومة الالكترونية من توفير تلك المعلومات والاحصاءات الدقيقة والموثوقة للنهوض بواقع هذا القطاع مما يتيح للباحثين والمتخصصين في هذا الشأن وضع الحلول المناسبة لتطوير واقع هذا القطاع والمساهمة في عملية تنمية الاقتصاد العراقي.

5- الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

تعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الاهمية بمكان وخاصة للاقتصاد العراقي وفي هذه الظروف. لما تمتلكه تلك الاستثمارات من امتيازات يمكن ان تحققها للاقتصاد العراقي. الذي يعاني من شحة موارده المالية لاسباب متعددة اهمها انخفاض اسعار النفط واعتماد الاقتصاد العراقي على الموارد النفطية والحرب على الارهاب وعوامل اخرى ان العولمة والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي واتساع استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفرت فرصاً للتواصل مع الشركات الاجنبية من اجل جذب الاستثمارات والاستفادة منها في ادخال التقنيات الحديثة والخبرة المتراكمة التي تمتلكها تلك الشركات والتي تؤدي الى تشجيع الاستثمارات المحلية فضلاً عن الموارد المالية التي يمكنها ان تساهم في توفير القيمة المضافة من تلك الاستثمارات وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وان تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا يتوفر بالرغبة او

الحاجة فقط بل يتطلب العديد من الاجراءات التي يجب ان تتخذها الحكومة لتهيئة المناخات الملائمة لتلك الاستثمارات ومن اهمها توفر الاستقرار الامني فالشركات الراغبة بالاستثمار داخل البلد لا يمكنها المجازفة برؤوس اموالها من دون ان تضمن توفر ذلك الاستقرار في العراق. ان وجود التشريعات القانونية التي تضمن حقوق تلك الشركات الاجنبية الراغبة بالاستثمار في العراق يعد من اهم المستلزمات التي تهيأ المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر وعلى الرغم من وجود تشريع لقانون الاستثمار والتعديلات التي اجريت عليه ووجود هيئة متخصصة بهذا الشأن وهيئات الاستثمار في المحافظات العراقية لكنها لم ترتقِ للدور الذي يمكن ان تؤديه تلك الاستثمارات في عملية التنمية المنشودة.

ويمكن للحكومة الالكترونية الاستفادة من المعلومات المتاحة لديها في تهيأت المناخات الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال نشرهالتلك المعلومات الدقيقة التي تحتاج اليها الشركات الاجنبية الراغبة بالاستثمار محلياً. اذ تقوم بتحليل تلك المعلومات قبل اتخاذ القرار بالموافقة على الاستثمار من عدمه وهي توفر فرص اخرى للحكومة من التعرف على طبيعة وكفاءة تلك الشركات الاجنبية وتقدير امكانية الاستفادة من قيامها بالاستثمار محلياً. لذا يمكن تطوير آلية عمل الحكومة الالكترونية من خلال التواصل عبر شبكات الاتصال وتبادل المعلومات مع الشركات الاجنبية الراغبة بالاستثمار محلياً. وبالتالي تهيئة المناخات الملائمة لجذب تلك الاستثمارات.من خلال مايأتي:

أ. تشجيع الاستثمارات المحلية:

ان الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل للعراق يمكنه ان يحفز الاستثمارات المحلية للقيام بدورها من خلال الاستفادة من الخبرات لدى تلك الشركات الاجنبية القادمة للاستثمار في الداخل وتتيح لهيئة الاستثمار الوطنية وفي المحافظات التعرف عن قرب حول كيفية ادارة تلك الاستثمارات واكتساب الخبرة في مجال الاستثمار مما يولد حافزاً

اضافياً للمنافسة وان كانت غير متكافئة لكنها تولد الخبرات المتراكمة التي تساعد على قيام اصحاب القرار من المستثمرين العراقيين بالاستفادة من خبرات تلك الشركات واستخدامها في الاستثمارات المحلية. ويمكنها مشاركة الشركات الاجنبية للقيام ببعض الاعمال الثانوية في المشاريع التي تنفذها داخل العراق مما يتيح لها اكتساب الخبرة التي تؤهلها مستقبلاً للقيام بدورها في المنافسة على تلك المشاريع التي تنفذها تلك الشركات وخاصة في قطاع الاسكان الذي حفز العديد من المستثمرين العراقيين للقيام بالاستثمار في هذا القطاع وبناء المجمعات السكنية والتي توقف الكثير منها بسبب عدم التزام الجانب الحكومي بتسديد مستحقات المستثمرين العراقيين او هروب آخرين بسبب عمليات الفساد واسباب اخرى.

ب. نقل التكنولوجيا الحديثة:

ان الشركات الاجنبية التي تستثمر في العراق تنقل معها التكنولوجيا المتطورة والحديثة لاداء مهامها في عملية الاستثمار ويمكن الاستفادة من تلك التقنيات سواء للعاملين في تلك الشركات من العمالة المحلية او الحكومة التي تستفاد من تلك التقنيات لتنفيذ العديد من مشاريعها التي تساهم في عملية التنمية التي تسعى اليها وقد شهد العراق بعد عام 2003 قدوم العديد من الشركات الاجنبية للاستثمار في العراق وخاصة في قطاعي النفط والغاز وقطاع الاتصالات الذي ادى الى نقل العديد من التقنيات الحديثة والمتطورة والتي يمكنها المساهمة في تنمية الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني: التوجه صوب الاقتصاد المعرفي

ان الاساليب التنموية التقليدية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي اضحت عديمة الجدوى للقيام بمهمة التنمية المنشودة. اذ وسعت من الفجوة القائمة في بنيته الاقتصادية وعدم امكانيتها من مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل عصر المعلومات والمعرفة وانتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مما يتطلب من الحكومة والمؤلفين والمتخصصين في الشأن الاقتصادي وضع آلية مناسبة للنهوض

بواقعه والتحول صوب الاقتصاد المعـرفي. وفي تقريـر لوحـدة الـذكاء الاقتصـادي عـن توقعات الاقتصاد الكلي علـى المـدى الطويـل (EIU) للعـام 2015 والـتي تعتمـد علـى استخدام المعلومات والمعرفة في اتخـاذ القـرارات الاسـتراتيجية. وضـع التقريـر المنهجيـة المتبعة لانتاج التوقعات الاقتصادية على المدى الطويل لاقتصـاديات (82) دولـة. واشـار التقرير الى صعود اقتصاديات الدول الاسيوية مستقبلاً. وهذا لم يكن مفاجئاً فقد شهدت كل من اليابان وكوريا الجنوبية خلال النصف الثاني من القرن العشـرين وبدايـة الالفيـة الجديدة تطوراً اقتصادياً ملحوظاً مع العديـد مـن الـدول الاسـيوية الاخـرى. وسـجلت معدلات النمو المرتفعة واخذت نصيبها من الناتج الاجمالي العالمي لتصل الى من 26٪ الى 32٪ بين عام 2000 الى عام 2014 ويشير التقرير الى التوقعات طويلـة الاجـل بـان اسـيا ستستمر حتى عام 2050 وليس بالوتيرة نفسها حتى تصل الى 53٪ مـن النـاتج الاجمـالي العالمي، وستكون اكـبر ثـلاث اقتصـاديات في العـالم هـي الولايـات المتحـدة الامريكيـة والصين والهند[1].

وهذا يوفر حافزاً اضافياً للاقتصاد العراقي بالاسـتفادة مـن التجربـة الاسـيوية في التنمية والذي يعد من منظومتها والعمل على توفير المستلزمات المطلوبـة لآليـة التحـول نحو الاقتصاد المعرفي والمعتمد في اقتصاديات تلك البلدان الـتي شـهدت تطـوراً ملحوظـاً والذي اضحى مؤشراً لقياس مدى تقدم البلدان اذ يرتكـز علـى انتـاج المعرفـة ونشـرها ويعتمد التعليم والتدريب ومنظمة البحث والتطـوير وكأحـد الحلـول المطروحـة لمعالجـة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد العراقي والسعي لتبني مشروع الذكاء الاقتصادي الذي يعد من اهم تطبيقات الاقتصاد المعرفي وامكانيته في تطبيق الخطط والـبرامج التنمويـة واتخـاذ القرارات الذكية اقتصادياً للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي من خلال ما يأتي:

(1) Economist intelligence unit, "long-term macroeconomic forecasts key trends to 2050, a special report , London2015, P.14.

1 -الاستثمار في رأس المال البشري.

من السمات الاساسية التي يمتاز بها الاقتصاد المعرفي هي اعتماده على الجهد الفكري واللاملموسات فضلاً عن استخدامه للمهارات العالية في النشاطات الاقتصادية كافة. لذا يتطلب التوجه لدعم الاستثمار في رأس المال البشري الذي يمهد لآلية التحول في الاقتصاد العراقي نحو الاقتصاد المعرفي من خلال التعليم الشامل والتدريب والتعليم المستمر فضلاً عن التعليم بالممارسة. والتي توفر المهارات المطلوبة للنشاطات الاقتصادية في القطاعات كافة.

وفتح الورش الخاصة والمختبرات بالتعليم والتدريب للعاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة لتوفير الموارد البشرية المؤهلة التي يعول عليها لمواكبة التطورات في عصر المعلومات والمعرفة والمساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية الانتاجية منها او الخدمية. وعلى الرغم من التوسع بالاستثمار في مجال التعليم الذي يقوم به القطاع الخاص بالمؤسسات التعليمية العراقية لكنه لم يرتقِبعد الى تلبية الاحتياجات الحقيقية في هذا المجال. وهذا يعود لحداثة هذا النوع من الاستثمار وضعف الخبرة المتوفرة فضلاً عن هيمنة هدف الربحية وان الارباح التي يحصل عليها المستثمرين في التعليم الخاص يمكن ان تساهم في توسيع الاستثمارات في هذا المجال اذا تم استغلالها بالشكل الامثل. غير ان الاجراءات الروتينية المعتمدة في استحصال الموافقات الرسمية للاستثمار في قطاع التعليم من قبل القطاع الخاص لا زالت تشكل عائقاً لتوسيع هذا الاستثمار فضلاً عن التدخلات في العملية التعليمية من قبل اصحاب القرار في المؤسسات الحكومية والذي ينبغي ان ينحصر دورهم في الاشراف والمتابعة على المؤسسات التعليمية الخاصة بما يضمن اعتمادها لنفس مفردات المناهج في المؤسسات الحكومية. شكلت تلك الاجراءات اثراً سلبياً على توسع تلك الاستثمارات. لذا يتطلب ان تتخذ التعليمات الكفيلة بتسهيل الاجراءات لتسجيع الاستثمار في راس المال البشري لما له من تأثيرات ايجابية واضحة على النشاطات الاقتصادية وفي القطاعات كافة من خلال تهيئة الموارد البشرية المؤهلة من قبل المؤسسات الاكاديمية في قطاع التعليم والقدرة على القيام بالمهام المناطة بها والتي

تؤدي الى زيادة كفاءة العمل وتحسين الانتاج في المؤسسات الانتاجية فضلاً عن تحسين الخدمات في المؤسسات الخدمية. مما ينعكس ايجاباً على بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ويؤدي في النتيجة الى تهيئة البيئة الملائمة لآلية التحول بالاقتصاد العراقي اعتماداً على المهارات العالية التي تعتمد على المعلومات والمعرفة والابداع والاختراع باستخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتؤدي دورها في عملية التنمية والمساهمة في معالجة المعوقات والتحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي.

اذ يشكل الاستثمار في رأس المال البشري تأثيره في القطاعات الفاعلة في النشاط الاقتصادي التي يراها البحث والتي تعتمد بمجملها على الموارد البشرية المؤهلة لأداء مهام عملها في النشاطات الاقتصادية المتعلقة بكل منها. اذ تساهم في تطوير العملية التعليمية باعتماده على منظومة البحث والتطوير وتشجيع التعليم الالكتروني ويمكنه المساهمة في تأهيل الموارد البشرية وتفعيل القطاع السياحي في العراق من خلال تهيئة الموارد البشرية المؤهلة اكاديمياً من المؤسسات الجامعية المتخصصة في هذا الشأن لتطوير هذا القطاع واداء دوره في عملية التنمية. ويمكنه ان يساهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برفدها بالعاملين القادرين على رفع كفاءة العمل داخل تلك المؤسسات ووضع الخطط والبرامج لتطوير منتجاتها وتشجيع المنافسة التي تؤهل تلك المؤسسات لتقديم الاداء الافضل في نوعية الانتاج وزيادة كميته.

ويمكنه ان يوفر بيئة مناسبة للتعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تهيئة الكفاءات العالية من اصحاب القرار الذين يساهمون في تعزيز ذلك التعاون للنهوض بالنشاطات الاقتصادية في المؤسسات الحكومية والخاصة، فضلاً عن امكانيته ان يوفر المتخصصين في مجال التقنيات المتطورة ممن يستطيعون مواكبة التطورات في تلك التقنيات للتواصل مع الشركات الاجنبية واتاحة الفرص بالحصول على المعلومات المطلوبة لتهيئة المناخات الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. اذ تشكل كل من تلك القطاعات الفاعلة في النشاطات الاقتصادية بنية اساسية للتحول في الاقتصاد العراقي والتي ترتكز جميعها على الموارد البشرية ذات الكفاءة والمهارة العاليتين والتي

يمكن ان يوفرها الاستثمار في رأس المال البشري والذي يعد ركيزة اساسية لآلية التحـول ويشكل قاعدة متينـة لعمـل الـذكاء الاقتصـادي للقيـام بمهامـه في دعـم عمليـة التنميـة للاقتصاد العراقي.

2 - الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية التحتية للاقتصاد المعرفي إذ بواسطتها يتم نشر المعلومات والمعرفة وهما مصدرا الثروة في الاقتصاد المعرفي. وهي الاداة التي من خلالها يتم التفاعل والتعاون مع النشاطات الاقتصادية كافة ولذا فان دعم الاسـتثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمهد لتكوين بنية تحتية للتحول صوب الاقتصاد المعرفي في بنية الاقتصاد العراقي، اذ تستطيع ان توفر طلباً اضافياً على الخدمات المرتبطـة بها كورش الصيانة وبيع الحاسبات وصـناعة الخـدمات الجديـدة والـتي اضـحت واسـعة الانتشار في السوق العراقية وزادتمن فرص العمـل للعديـد مـن العـاملين في هـذا المجـال فضلاًعن تسريعها للانتاجوتحسينه من خلال نشرها للمعلومات والمعرفة وما لها من تأثير في مجـالات الحيـاة كافـة الاقتصـادية والاجتماعيـة وغيرهـا ووفـرت للمسـتفيدين كافـة المعلومات وفقاً لاحتياجاتهم في أي وقت ومكان.

ان ما يؤكد الاهمية المتصـاعدة لـدور تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات علـى المستويات كافة ما جاء بمقابلة حديثة وخاصة مع المدير التنفيـذي لشـركة مرسـيدس بنـز يشير فيها ان منافسي شركته لم تعد شركات السيارات الاخرى. بل هي كَوكَلوتيسلاوأبل وأمازون، فالبرمجيات سوف تؤثر تأثيراً مباشراً في جميع الصناعات التقليدية في السـنوات القادمة. وتعد شركة اوبر هي برنامج حاسوب لا يمتلـك سـيارة واحدة،وأضـحت اكـبر الشركات لسيارات الاجرة في العالم. وشركة أيربي أن بي العقارية الان هي اكبر شركات

الفندقة العالمية ولا تمتلك أي عقار انه الذكاء الصناعي. إذ اصبح الحاسوب اكثر معرفة بالعالم من الانسان واضحى يجيد اللعبة الذهنية في العالم ويستبق التوقعات[1].

ما تقدم يشير بوضوح الى الاهمية الاستثنائية لمهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستقبلية مما يتطلب السعي الجاد للتفاعل مع التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي بفعل تلك الاهمية.

وفي الولايات المتحدة الامريكية يقدم برنامج أي بي أم واتسون القانوني المشورة القانونية في القضايا العامة الاساسية خلال ثواني بدقة تصل الى 90٪ افضل من نسبة 70٪ التي يقدمها المحامون البشر. مما يؤدي الى تناقص عدد المحامين مستقبلاً ويشخص برنامج واتسون مرض السرطان بدقة تفوق اربع مرات دقة تشخيص البشر وبرنامج فيسبوك يتعرف على وجوه البشر بدقة تفوق قدرة الانسان. ما يعزز ان الحاسوب اكثر ذكاء من الانسان في الحالات اعلاه. وسينطلق جهاز حديث– الحافظة الثلاثية- يعمل على الهاتف الجوال يفحص شبكة العين وعينة الدم ويقيس 54 مرضاَ تقريباً وبأسعار مناسبة[2].

ما تقدم يعني بما لا يقبل الشك الدور الاستثنائي المتصاعد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات كافة.

وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كل ما يمكن استخدامه لمعالجة المعلومات من ادوات واجهزة ومعدات للمعالجة والاستنساخ والبث والتنظيم والتخزين والاسترجاع وتتضمن الحاسبات والاتصالات عن بعد والمصغرات الضوئية والعلمية[3].

وهذا يشير الى الاهمية المتصاعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للمعالجة والتعامل مع العديد من العمليات وان توسيع الاستثمار في تكنولوجيا

---

(1) Daimler(2017) " Half century of Driving performance : cleebrating 50 Years of Mercedes- AMG success" Daimler Communications Stuttgart , Germany P.16.

(2) Ibid P.28.

(3) حشمت قاسم، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، مكتبة غرب القاهرة، 1990، ص24.

المعلومات والاتصالات يؤدي بالنتيجة لتطوير النشاطات الاقتصادية وزيادة الارباح وتطوير المهن المعلوماتية المرتبطة بالخدمات التي تقدمها فضلاً عن استيعابها للعمالة في هذا المجال من المتعلمين اكاديمياً او المتعلمين بالممارسة ولذافان التوسع في هذاالاستثمار ينعكس ايجاباً على النشاطات الاقتصادية وفي القطاعات كافة اذ يمكنها في القطاع الانتاجي ان تساهم في زيادة الانتاج وتحسين الانتاجية من خلال توفيرها للمعلومات وامكانيتها بخفض التكاليف والتي تؤدي زيادة الارباح وفي القطاع الخدمي يمكنها توفير الخدمات باقل وقت وجهد فضلاً عن امكانيتها بخق خدمات جديدة في القطاعات كافة في الصحة والتعليم والبيئة والسياحة فضلاً عن زيادة استيعابها العمالة في الخدمات الاخرى المرتبطة بها كخدمات النقل والمواصلات والمطارات. وهي بذلك تستطيع التأثير في النشاطات الاقتصادية في القطاعات الاخرى من خلال دعم استخدامات الحاسوب وتشجيع الاستثمار في التقنيات الحديثة وتوسيع الاستثمار في شبكات الاتصال وتهيئة البنية التحتية للجاهزية الالكترونية.

وهي تستطيع ان تساهم في دعم القطاعات الفاعلة في النشاطات الاقتصادية لتنمية الاقتصاد العراقي اذ تستطيع تطوير التعليم والتدريب وتطوير التعليم الالكتروني من خلال زيادة استخداماتها في المجالات اعلاه ويمكنها ان تساهم في تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال ما تقدمه من معلومات للحكومة عن تلك الشركات وللشركات ذاتها عن واقع ومناخ الاستثمار في داخل العراق. وهي تستطيع تطوير عمل ونشاط وانتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قدرتها على تطوير تلك المنتجات وزيادة كميتها وخلق منتجات جديدة ويمكنها ان تساهم في تطوير القطاع السياحي والقطاعات الاخرى المرتبطة به من خلال تقديمها للمعلومات والخدمات والترويج والاعلان لما يساعد في جذب السياح وتهيئة الخدمات والمستلزمات التي تساعد على تطوير هذا القطاع. ومن خلالها يتم التواصل والتعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص اذ تستطيع تجاوز الروتين وتسهيل الاجراءات للتواصل الدائم بين القطاعين. ان زيادة الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات له تأثير واضح على

القطاعات الفاعلة في النشاط الاقتصادي اذ يشكل زيادة استخداماتها في القطاعات اعلاه بيئة ملائمة لعمل الذكاء الاقتصادي وتطوير آلية عمل الحكومة الالكترونية وتوجيه تلك القطاعات بما يخدم اهداف التنمية وتساهم في تهيئة البنية التحتية لآلية التحول. ان واقع الاقتصاد العراقي والصعوبات التي يواجهها تتطلب وضع الية للتحول صوب الاقتصاد المعرفي لما يمتاز به من خصائص تسرع من عمليات التنمية باعتماده على المعلومات والمعرفة واستخدامه لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن للاقتصاد العراقي ان ينتقل من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المعرفي بالاعتماد على الوسائل التنموية الحديثة التي تعتمد على الذكاء الاقتصادي بواسطة القرارات الذكية وتطوير الية عمل الحكومة الالكترونية للتعاون والتفاعل مع القطاعات الاقتصادية الفاعلية التي تخدم عمليات التنمية الاقتصادية الخدمية منها او الانتاجية فضلاً عن تهيئة الظروف الملائمة لآليات التحول المشار اليها لتساهم في عمليات التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي.

خاتمة الكتاب

ان مفهوم الذكاء الاقتصادي مفهومٌ حديثًا تسع استخدامه لارتباطه بالاقتصاد المعرفي كأحد وسائله الفاعلة ومن تطبيقاته الحديثة. يساهم الذكاء الاقتصادي في عمليات التنمية من خلال مهامه في جمع المعلومات قانونياً والحفاظ على الاصول والحماية فضلاً عن اتخاذه القرار الذكي اقتصادياً. هناك علاقة بين الذكاء الاقتصادي وكل من المعلومات والمعرفة والبحث والتطوير والتعليم. فضلا عن علاقة الذكاء الاقتصادي بالتنافسية والمؤسسات الصغيرة المتوسطة وبجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والاستثمار في رأس المال البشري فضلاً عن تطوير القطاع العام ودعم القطاع الخاص وتشجيع السياحة. وتعاني الحالة الدراسية: الاقتصاد العراقي بوجود مشاكل ومعوقات في واقعه بسبب فشل السياسات التنموية التقليدية المعتمدة على النفط كمورد مالي اساسي من موارده. وتشير المؤشرات الفرعية للاقتصاد المعرفي في العراق الى ان بعضها متواضع والبعض الاخر ايجابي مما يشكل حافزاً، وتوفر بيئة ملائمة لآلية التحول. اما العلاقة بين الذكاء الاقتصادي وعمل الحكومة الالكترونية فكلاهما يعتمدان على المعلومات والمعرفة ويمكن تطوير آلية عمل الحكومة الالكترونية للتفاعل مع القطاعات الاقتصادية لغرض التنمية. ويتبين من استعراضنا السابق بانه لا يوجد نموذج موحد للذكاء الاقتصادي يمكن استخدامه في جميع البلدان ويعتمد كل نموذج على ظروف كل بلد على حدة.ان المؤشرات الفرعية الايجابية للاقتصاد المعرفي وتطوير عمل الحكومة الالكترونية يمكن ان يوفرا البيئة الملائمة للتحول بالاقتصاد العراقي من الريعي الى المعرفي.

وترى الدراسة ضرورة دعوة الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير الحكومية والخاصة بعقد الندوات والمؤتمرات التي توضح مفهوم الذكاء الاقتصادي واهميته في مجالات التنمية للنهوض بواقع الاقتصاد العربي. وادخال مفهوم الذكاء الاقتصادي في المناهج الدراسية ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي ومن الدراسات الاولية الجامعية صعوداً وفي المؤسسات الجامعية الحكومية والخاصة. وتدعو الدراسة المؤلفين والمتخصصين في

مجال الاقتصاد المعرفي في الجامعات الحكومية والخاصة بالاطلاع على المشروع لتطويره او الدعوة لتبنيه. فضلا عن حث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير هذا المشروع وتبنيه من خلال رفعه الى السلطات التشريعية لتوفير الغطاء القانوني له واصداره بصورة قرار ليدخل حيز التنفيذ. وتطوير آلية عمل الحكومة الالكترونية لترتقي لمهام اخرى تلامس عملية التنمية من خلال تعاملها مع القطاعات الاقتصادية الفاعلة وتوفير الاموال اللازمة لحين اكمال مراحلها جميعاً والاهتمام بالواقع السياحي وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تطويره ورفده بالموارد البشرية المؤهلة من خلال توسيع القبول في المعاهد المتخصصة في هذا المجال.

1-توفير الموارد المالية اللازمة لزيادة عدد المستفيدين من القروض لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في عمليات التنمية وتسهيل الاجراءات للحصول على تلك القروض ووضع آلية مناسبة لمتابعة تلك القروض لتصب في اهدافها التنموية.

2-اعادة النظر بالإجراءات والتشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة بما يضمن توفير المناخات الملائمة لجذب تلك الاستثمارات لأهميتهافي عمليات التنمية ولاسيما المناطق التي تشهد استقراراً امنياً نسبياً.

3-تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري وتوسيع التعليم المستمر والتعليم الالكتروني في المؤسسات التعليمية وتوفير المتطلبات التي تؤهلها لهذه المهمة.

4-تشجيع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض تهيئةالبنية التحتية لآلية التحول صوب الاقتصاد المعرفي.

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

القرآن الكريم

اولاً: الكتب.

1. احمد ابريهي علي، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
2. احمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، اكتوبر، 2002
3. ايمان عبد المحسن زكي، الحكومة الالكترونية، مدخل اداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية بحوث ودراسات، مصر، 2009.
4. ابو بكر محمود الهوش، الحكومة الالكترونية، الواقع والافاق، ط1، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2006.
5. -------، مقدمة اقتصاديات المعلومات والمعرفة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2013.
6. اديب قاسم شندي، استشراق مستقبل الاقتصاد العراقي، الطبعة الاولى، واسط 2015.
7. افرايم، مكلين، جيمس يثرب، تقنية المعلومات في ادارة الشركات، ترجمة قاسم موسى شعبان، ط1، دار الرضا للنشر، سوريا، دمشق، 2005.
8. الفن توفلر، صدمة المستقبل، الموجة الثالثة، ترجمة فارس عضوب، دار المروج، بيروت، 1996.
9. حشمت قاسم، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، مكتبة غرب القاهرة، 1990.

10. جلوريا ايفانز، الحكومة الالكترونية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
11. خليل ابراهيم العاني، وآخرون، ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو، ط1، بغداد، مطبعة الاشقر 2002.
12. عبد الرحمن الهاشمي، فائزة عزاوي، المنهج واقتصاد المعرفة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
13. عبود نجم، ادارة المعرفة والمفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الطبعة الاولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، 2005.
14. غدير باسم غدير، اقتصاد المعرفة، الجمهورية العربية السورية، حلب-شعاع للنشر والعلوم، 2010، ص76.
15. كريم سالم الغالبي، محمد نعمة الزبيدي، الاقتصاد المعرفي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان –الاردن، 2015.
16. محسن احمد الخضيري، اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، القاهرة، 2001.
17. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية، قسم الدراسات والبحوث، الطبعة الاولى، 2008.
18. نبيل علي، نادية حجازي، الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، الكويت، العدد 318 لعام 2005، نقلاً عن يحيى الحياوي، الرباط، 2006.
19. نبيل محمد الخناق، الشفافية التنظيمية، مطبعة الرفاه، بغداد، 2006.
20. هاشم الشمري، نادية الليثي، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
21. هاني شحادة الخوري، انماط العمل الجديد في عصر الاقتصاد المعرفي، دار الرضا للنشر، دمشق 2003.

ثانياً. الاطاريح والرسائل الجامعية:

22. محمد نعمة الزبيدي، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الشاملة، دراسة في دول عربية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2007.

ثالثا. البحوث والدراسات

23. اسماء محمد فريد، الامن القومي، منشورات مفاهيم الاسس العملية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2008.
24. بحوش احمد، دور اليقظة وطرح المنتوجات الجديدة في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة، جامعة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2007.
25. بختي ابراهيم، شعوبي محمود، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية السياحة والفندقة، مجلة المؤلف، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2010.
26. بن عنتر عبد الرحمن، دور الدولة في تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي في الجزائر، من اعمال المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات- الرباط- المملكة المغربية، 20-22 ديسمبر 2011.
27. توفيق مشرف، الية اليقظة الاستراتيجية في الصناعة اداة لتحسين الفعالية الاقتصادية واحد عوامل التنافس، من اعمال المؤتمر العربي للمعلومات الصناعية والشبكات الرياض 20-22 ديسمبر 2009.
28. تير رضا، دور الذكاء الاقتصادي في ارساء اليات الحكم الرشيد من خلال البحث والتطوير، واقعة وافاقه في الجزائر، 2001
29. تير رضا، الذكاء الاقتصادي وسيلة لادماج البحث والتطوير ضمن منظومة الخدمات، واقعه وافاقه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2012.

30. حامد عبد الحسن، الحكومة الالكترونية وتحديات التطبيق في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2017
31. جمال الدين سحنون، بلهادية عبد الله، نحو تبني استراتيجية للذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن علي الشلف.
32. حبة نجوى، بن بريكة عبد الوهاب/ الذكاء الاقتصادي كمدخل لبناء الافضلية التنافسية– مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، العدد الحادي عشر، 2014.
33. حسين عبد المطلب الاسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. وزارة التجارة والصناعة المصرية، مجلة المؤلف، العدد الثامن، 2010.
34. حمداني محمد/ اهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الاعمال وجذب الاستثمارات الاجنبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، 2012.
35. خلفلاوي شمس ضيات/ الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة- جامعة عنابة– الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية/ العدد العاشر/ مارس، 2013.
36. رحيم حسين، المؤسسة الاقتصادية وتحديات المحيط التكنولوجي، تشخيص واستراتيجيات، من اعمال الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 22-23 ابريل 2003.
37. زرزار العياشي، مداحي محمد، واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر وامكانية دمجه في البرامج التعليمية/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكرة-الجزائر، 2012.

38. سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، مدخل استراتيجي، الجامعة المستنصرية، بغداد، مجلة اقتصاديات افريقيا، العدد السابع 2009.
39. سمير عبد الوهاب، الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والمعلومات في ظل الادوار الجديدة للحكومة، ملتقى الحكم المحلي في ظل الادوار الجديدة للحكومة المنعقد في الاسكندرية، مصر، 2008.
40. سهام عبد الكريم/ سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية- جامعة سعد حلب- البليدة- من اعمال المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر- جامعة الزيتونة الاردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- نيسان، 2012.
41. شابونية عمر، انظمة الرصد المعلوماتي في المؤسسات الاقتصادية- دور اختصاص المعلومات جامعة منتوري قسنطينة- كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2008.
42. صالح محمد القحطاني، تطبيق الحكومة الالكترونية ودورها في التطوير الاداري، جامعة نايف العربية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2010.
43. طباخي سناء/ الذكاء الاقتصادي- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة محمد خيفر بسكرة/ مدرسة الدكتوراه للاقتصاد التطبيقي وتسيير المنظمات- الجزائر- 2008.
44. عباس علي محمد، الامن والتنمية، دراسة حالة العراق للمدة (2007-1970) مركز العراق للدراسات عام 2013.
45. عبد الرحمن عبد السلام حامل، محمد عبد الرزاق ابراهيم، التعليم الالكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة، جامعة البحرين، كلية التربية، من اعمال المؤتمر والمعرض الدولي الاول لمركز التعليم الالكتروني، نيسان، 2006.
46. عبد الرزاق خليل، احلام بوعبدلي، الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الاعمال، من اعمال المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية والادارية- جامعة الزيتونة- الاردن -2005.

47. عبد الفتاح المغربي، متطلبات تطبيق الادارة الحكومية لتقديم الخدمة واتجاهات العاملين نحوها، المؤتمر العلمي السنوي العشرون، صناعة الخدمات في الوطن العربي رؤية مستقبلية، القاهرة، 2004.
48. عبد الفتاح بوخمخم، صالحي محمد، الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة ومحيطها، جامعة جحيل، من اعمال المؤتمر السنوي الحادي عشر، ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة- جامعة الزيتونة الاردنية- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، نيسان، 2012.
49. عثمان بن عبدالله الصالح، تنافسية مؤسسات التعليم العالي، اطار مقترح، مجلة المؤلف، جامعة قاصدي مرياح، ورفلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد العاشر، 2012.
50. علي عبد الهادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع، العدد 9، السنة 2012.
51. علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4 العدد التاسع، 2012.
52. عيسى المهنا، القطاع الخاص واقتصاد المعرفة بين المساهمة والمكاسب- مجلة قاسيون دمشق، العدد 285 عام 2006.
53. عيسى خليفي، كمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي، الواقع والافاق، الملتقى الدولي للمعرفة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.
54. غربي صباح، الاستثمار في التعليم ونظرياته، مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، 2008.

55. فيلالي اسماء/ الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية- الواقع والمجهودات- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة ابو بكر بلقايد- تلمسان-2014.
56. كريم سالم الغالبي، ابراهيم رسول، اقتصاد المعرفة ونظرية النمو الحديثة، من اعمال المؤتمر العربي الاول، الاسكندرية، 2005.
57. كمال البصري، الاستثمار في العراق واطروحة القانون المقترح، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، عدد خاص، ندوة مناقشة مسودة قانون الاستثمار في 12/ 8/ 2006.
58. لعور صندرة، العايب ياسين، الذكاء الاقتصادي كآلية لدعم المقاولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012.
59. ليلى بعوني، الاستثمار في راس المال البشري والعائد من التعليم، مجلة المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد الرابع، 2014.
60. محسن حسن المعموري، آليات الانتقال بالاقتصاد العراقي الى الاقتصاد الحر، جامعة ديالى، كلية الادارة والاقتصاد، 2013.
61. محمد انس ابو الشامات/ اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 28 العدد الاول، 2012.
62. محمد فتحي محمود، الحكومة الالكترونية الشروع المبكر، المؤتمر السنوي للعام السابع للابداع والتجديد في الادارة المقام في الدار البيضاء، (المغرب)، 2006..
63. محمد محمود العجلوني، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في ادارة التنمية الاردنية، جامعة اليرموك، المملكة الاردنية الهاشمية، 1996.
64. محمد محمود العجلوني، معايير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، من اعمال المؤتمر العربي الاول، الاسكندرية، 2005.

65. محمد مصطفى عمران، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، معهد السياسيات الاقتصادية، ابو ظبي، 2003.
66. محمد مصطفى محمود، الاستثمار في رأس المال البشري (في العائد الاقتصادي)، مركز تطوير الاداء والتنمية، جمهورية مصر العربية، 2010.
67. مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية، جامعة زيان عاشور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013.
68. -----، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة، دراسة نظرية تحليلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحلفه، الجزائر، 2013.
69. مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
70. مصطفى بودرامة/ دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة سطيف، من اعمال المؤتمر السنوي الحادي عشر- ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة- جامعة الزيتونة- كلية العلوم الادارية 2012، عمان.
71. معروف جيلالي/ الذكاء الاقتصادي في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، كلية العلوم الاقتصادية- قسم المالية الدولية، المملكة العربية السعودية، 2016.
72. منى مؤتمن، دور النظام التربوي الاردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي، مجلة رسالة المعلم، المجلد 43، العدد الاول، عمان، الاردن، 2004.
73. مهدي محمد القصاص، بيئة استثمار رأس المال البشري، من اعمال المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر، نوفمبر، 2008.

74. نافز ايوب محمد، الاهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، جامعة القدس المفتوحة، منطقة سلفيت التعليمية، فلسطين، 2003.
75. نسرين سعدون، واقع الفجوة الرقمية في الجزائر، من اعمال المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المعلومات الرقمية، الاتجاهات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات، عمان، الاردن من 9-11، 2012.
76. هناء عبد الغفار السامرائي، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق، مركز العراق للدراسات رؤية مستقبل الاقتصاد العراقي، السلسلة.
77. هند محمد هاني، استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ لمستقبل نمو الاقتصاد المصري، مجلة الدراسات المستقبلية- جامعة اسيوط، العدد 2 العام 2016.
78. وسام داي، تطبيق السياسات الاقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر (واقع وافاق) كلية العلوم الاقتصادية والتسيير/ جامعة باتنة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 35 المجلد السابع اذار/ 2014.
79. يوسف حمد الابراهيم، التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2004.

ثالثاً. التقارير والنشرات الرسمية والمطبوعات الدولية:

80. الامم المتحدة، الحكومة الالكترونية من صياغة استراتيجيات الى تطبيق خطط العمل، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غرب اسيا،، العدد الخامس، 2007.
81. الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبنى على المعرفة، نيويورك، 2003.

82. برنامج الامم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، خلق الفرص للاجيال القادمة.
83. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2003.
84. تقرير منظمة العمل الدولية حول الاستخدام في العالم لعام 2001، حياة العمل في اقتصاد المعلومات، بيروت 2001.
85. جمهورية العراق، وزارة العلوم والتكنولوجيا، دائرة تكنولوجيا المعلومات، الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل الحوكمة الالكترونية العراقية 2012-2015، الاصدار الاول، شباط 2013.
86. جون سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيس للاصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2008.
87. المملكة المغربية، التقرير الاستراتيجي للعام 2011، بانوراما المغرب في العالم والعلاقات الخارجية للمملكة.
88. مؤشر المعرفة العربي لعام 2015، مقومات مفهوم متعدد الابعاد.
89. وزارة المالية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2017.

المصادر باللغة الانكليزية:

A-The Books:

90. Auguilar.P,(1967), Scanning the Business Environment, New York Macmillan.
91. Bolanleoladejo et alt ,(2009) "knowledge management in economic intelligence with reasoning on temporal attributes", Artificial intelligence (CS.AL) vsst,. [1]Fuld.M.,(1995) "The new Competitor intelligence " the completer source for finding, analysing and using in formation about your compettors , New York " johnwiley.
92. Daimler(2017) " Half century of Driving performance: cleebrating 50 Years of Mercedes- AMG succless" Daimler Communications Stuttgart, Germany.

93. Henning wegener ,(2012) The economic risk of cyberwar, cyber physical systems (part-I) Minchin.
94. Fleisher Craigs,(2001) An introduction to the management and practice completive intelligence (c1) chap.1 of the monograph competitive intelligence, Quorum west port C.T.
95. Philipp eclerc(2009) "Issues and trends economic intelligence. chapter 22, Paris university.
96. Robson, Wendy (1997) strategic Management and information systems. prentice Hall, Great Britain ,.
97. Rowley.J.E.(1998) The Basics of information Technologic live Bingley, London.

B.Research and Articles

98. Ceyhun. Haydaroglu ,(2015) final version of Capitalizm: Economic intelligence in knowledge Economy, Journal of Economics finance and Accounting, Vol.2 Issue 15.
99. Claude Revel,(2010) "Economic Intelligence an operational concept for Globalised world paper, ARJ:134.
100. Dan Savescu ,(2014) "some aspects regarding on technological vigilance, Fascicle of management and technological engineering, issue I may.
101. Davis. Jack (1991)" Thicken- Debate of 1949 studies in intelligence.
102. Hany,M.Elshamy ,(2012) "Economic Intelligence: theory and applications:, International conference of Business intelligence and knowledge economy, Al-Zoytoonah university, Jordan. April.
103. Eliezer Yudkowsky ,(2013) Intelligence Explosion Microecommics, machine intelligence Research Institute, technical report.
104. Michaels.McCracken,(1998) " computersineconomicintelligence" studies Archive index, Vol.13,no.2, center for the study of intelligence.
105. Philippe N..Baumard ,(1993) "France: A think- tank to anticipate and regulate, economic intelligence issues " second international symposium national security & national competitiveness: open source solutions proceeding, Vol.1,London.
106. Potter, Evan H. editor ,(1998) Economic intelligence and national security ,Carleton university press. ctr.
107. Arnett. Dennis, Menon, James B.(2000) using competitive Intelligence: Antecedents and competitive Intelligence Review Vol. 11.issue 3.

108.SorinBriciu, Florin Mihai. "Towards a new approach of economic intelligence process (2012) basic concept, analyze methods and informational tools", Theoretical and applied economic December.
109.Valeriulvan (2013) "Economic intelligence, journal of knowledge management:economics and information technology, special issue, December .
110.Commission on the intelligence of the united states Regarding weapons of Mass Destruction, Report to the president (Washington, DC: Government printing office ,2005) chapter Eight: Analysis.
111.FevnandpalopMarro ,(2003) Competitive intelligence: a new paradigm in the strategic direction of organizations in a globalized world, journal of competitive intelligence and Management SCIP, vol.1, No.2, spring.
112.Josel, Gonzalez Cussac,(2000) "Legal intelligence: The strategic value of the law in economic security, Competitive intelligence Review, Vol.11,issue 3.
113.TshilidziMarwala ,(2013) "Impact of artificial intelligence on Economic theory, university of Johann esburg.
114.Economist intelligence unit,(2015) "long-term macroeconomic forecasts key trends to 2050, a special report, London.
115.Feigenbaum, E.A, &Mccorduck ,(1983) The fifth generation artificial intelligence and Japan's computer challenge to the world reading, MA, Addison –Wesley.
116.Hittm. Keats B.Demarics(1998) Navigating in the new competitively and scape: Building strategic flexibility of management Executive vol.12.
117.R. Sadananda(1990) Technology Transferin the Developing countries part III: The use of intelligence systems for social and Economic Development, Palgrave Macmillan UK.

C. Thesis

118.Charks A. Thomas ,(2012) "economic intelligence and the republic of India global economic power, master degree of arts in competitive intelligence studies, American public university system west Virginia.

D.International reports and publications

119.ESCWA ,(2014) Government Electronic and Mobile Services (GEMS): Maturity Index.
120.U.S. Department of state ,(2013) Iraq investment climate statement.
121.U.S. Department of state ,(2014) Iraq investment climate statement.
122.U.S. Department of state, (2015) Iraq investment climate statement

123. UN E-Government survey (2003).
124. UN E-Government survey (2004).
125. UN E-Government survey (2006).
126. UN E-Government survey (2008).
127. UN E-Government survey, 2010, United Nations
128. UN E-Government survey, 2012, United Nations
129. UN E-Government survey, 2012.
130. UN E-Government survey, 2014, United Nations
131. UN E-Government survey, 2016, United Nations
132. UNE- Government survey 2016.
133. United Nations, UNE-Government survey ,2014
134. United Nations, UNE-Government survey ,2014.
135. United Nations, UN E-Governmentsurvey ,2016, table:
136. United Nations, UN E-Governmentsurvey ,2016.
137. United Nations, UN E-Government survey 2014.
138. United Nations ,UN E-Government survey 2014.
139. United Nations, UNE Government Survey 2010, 2012,2014.
140. United Nations UNE- Government survey 2004- 2016.
141. United Nations UNE- Government survey 2004-2016 Different pages.
142. United Nations UNE- Government survey 2008, 2010, 2012, 2014,2016.
143. United Nations UNE- Government survey 2008, 2010, 2012, 2014,2016 Different pages.
144. World Bank, "Knowledge assessment methodology: knowledge economy index(KEI), Washington, 2012.
145. World Economic forum, Europe an Bank for Reconstruction and Development 2013.

السيرة الذاتية



الاسم	نبيل مهدي كاظم الجنابي
التولد	ديوانية 1962
الشهادات	دكتوراه فلسفة في الاقتصاد 2005 جامعة القادسية كانديدات مناطق تجارية 2001 جامعة جنوب الدنمارك دبلوم لغة دنماركية 2002 جامعة جنوب الدنمارك اجازة ممارسة الكومبيوتر 2002جامعة جنوب الدنمارك ماجستير علوم اقتصادية 1989 الجامعة المستنصرية بكلوريوس علوم اقتصادية 1984 الجامعة المستنصرية
اللقب العلمي	بروفيسور دكتور
المؤلفات	العلاقة بين اسعار الاسهم والتضخم والتوقعات 2003 التوقعات العقلانية: المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي 2017
البحوث والدراسات	له اكثر من 40 بحث منشور في مجلات علمية عربية واجنبية متخصصة
الاشراف على رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه	اشرف على اكثر من 30 رسالة واطروحة دكتوراه ورئيس وعضو مناقشة رسائل ماجستير ودكتوراه لاكثر من 50 رسالة واطروحة دكتوراه
الخبرات العلمية والادارية	محاضر في برامج الدكتوراه اقتصاد/ جامعة القادسية من عام 2010 محاضر في برامج الماجستير اقتصاد/ جامعة القادسية من عام 2007 تدريسي في قسم الاقتصاد/ جامعة القادسية منذ عام 1990

	محاضر في قسم التسويق/ جامعة جنوب الدنمارك 2001-2003 باحث في مركز دراسات الشرق/ جامعة جنوب الدنمارك 2002-2003 رئيس قسم الاقتصاد/ جامعة القادسية 2005 رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية/ جامعة القادسية 2010 امين مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية 1990-1993 مدير مركز التعليم المستمر/ جامعة القادسية 1993-1995 مدير قسم العلاقات الثقافية / جامعة القادسية 1995=1996 امين مجلس جامعة القادسية 1994-1996 مسجل كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية 1990
البريد الالكتروني	nabeel.al-janabi@qu.edu.iq verninge.aljanabi@gmail.com
الموبايل/ الهاتف	964+ 07801075293 964+ 07732611482

السيرة الذاتية



الاسم	محمد نعمة محمد الزبيدي
التولد	بغداد 1957
الشهادات	• بكالوريوس علوم اقتصادية / جامعة البصرة عام1982 • ماجستير علوم اقتصادية (بتقدير امتياز) / جامعة القادسية عام 2007 • دكتوراه فلسفة علوم اقتصادية (بتقدير امتياز) / جامعة القادسية عام 2017
اللقب العلمي	استاذ مساعد دكتور
المؤلفات	الاقتصاد المعرفي، عن مكتبة المجتمع العربي، عمان/ الاردن، عام 2015 (ويُعد كتاباً منهجياً للاقتصاد المعرفي)
البريد الالكتروني	Mnm7705@gmail.com
الهاتف	+9647801161020